شرح السعد

المسمى مختصر المعاني في علوم البلاغة

تأليف

خاتمة المحققين مسعود بن عمر بن عبد الله

سعد الدين التفتازاني

المتوفى بسمرقند في سنة ٧٩١ هـ

الجزء الثاني

حققه، وهذبه، وفصله

وأضاف إليه تطبيقات وتمرينات توضح مباحثه

فضيلة الأستاذ العلامة

محمد محيي الدين عبد الحميد

اعتنى به

د. صالح راضي الشمري

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

شرح السعد

المسمى مختصر المعاني

في علوم البلاغة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»
التفتازاني، سعدالدين (مؤلف)
محمد محيي الدين عبدالحميد (محقق)
صالح راضي الشمري (محقق)
١٤٦ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 978-99966-1-848-2 (ج٢)
رقم الإيداع: 1071-2017
لغة عربية - علوم البلاغة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق3 - م28
Website : www .daradahriah .com
E-mail : daradahriah@gmail .com
(+965) 99627333 - (+965) 51155398 - (+966) 559221028

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

بسم الله الرحمن الرحيم

أحوال المسند

دواعي ترك المسند:

أما ترك المسند من الكلام فلما مَرَّ في بيان دواعي حذف المسند إليه كقوله:

ومَـــنْ يَكُ أمســـى بالمدينـــة رَحْلُهُ   فَـــإنِّي وقَيَّـــارٌ بهـــا لغريـــب

(الرَّحل): هو المنزل والمأوى، و(قيَّار) اسم فرس أو جمل[1] للشاعر، وهو ضابئ بن الحارث، كذا في الصحاح، ولفظ البيت خبر، ومعناه التحسُّر والتوجع؛ فالمسند إلى (قيَّار) محذوف؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العَبَث بِناءً على الظاهر، مع ضيق المقام بسبب التوجع، والمحافظة على الوزن. ولا يجوز أن يكون (قيَّار) عطفًا على محل اسم إنَّ و(غريب) خبراً عنهما؛ لامتناع العطف على محل اسم إنَّ قبل مضيِّ الخبر لفظاً أو تقديراً، وأَما إذا قَدَّرنا له خبراً محذوفًا فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم إنَّ؛ لأن الخبر مقدّم تقديراً، فلا يكون مثل: (إنّ زيداً وعمروٌ ذاهبان)، بل مثل: (إن زيداً وعمرو لذاهبٌ) وهو جائز، ويجوز أن يكون (قيَّار) مبتدأ، والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها.

ومن شواهد حذف المسند قولُ الشاعر:

نحـــن بـــما عِندَنـــا، وأنـــتَ بما   عِنـــدَك رَاضٍ، والـــرَّأيُ مُخْتَلِـــفٌ

فقوله: (نحن) مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا، أي: نحن بما عندنا راضون،

---

(١) ويقال: هو اسم غلام للشاعر.

فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني، وفي البيت السابق بالعكس.

ومن أمثلته، قولك: (زيد منطلق وعمرو) أي: وعمرو منطلق، فحذف للاحتراز عن العَبَثِ من غير ضيق المقام.ومن أمثلته أيضاً قولُك: (خرجت فإذا زيد) أي: موجود أو حاضر، أو واقف، أو بالباب، أو ما أشبه ذلك، فحُذِفَ لما مرَّ مع اتباع الاستعمال؛ لأن (إذا) المفاجأة تدل على مُطلَقِ الوجود، وقد ينضمُّ إليها قرائن تدل على نوعِ خصوصية كلفظ الخروج -في هذا المثال- الـمُشعِرِ بأن المراد: فإذا زيد بالباب أو حاضر، أو نحو ذلك.

ومن شواهده قولُ الشاعر:

إنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلاً وإنَّ في السَّفْر إذ مَضَوْا مَهَلا

أي: إنَّ لنا في الدنيا حُلولاً وإن لنا عنها إلى الآخرة ارتحالاً، والمسافرون قد توغَّلوا في المضي، ولا رجوع لهم، ونحن على إثرهم عن قريب، فَحذفَ المسند الذي هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين، أعني العقل، ولضيق المقام، أعني المحافظة على الشعر، ولاتّباع الاستعمال، لِاطِّراد الحذف في مثل: (إنَّ مالا وإن ولداً).

ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء:١٠٠]، فقوله: (أنتم) ليس بمبتدأ؛ لأن (لو) إنما تدخل على الفعل، بل هو فاعلُ فعلٍ محذوف، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسِّر، ثم أُبْدل من الضمير المتصل ضميرٌ منفصلٌ، على ما هو القانون عند حذف العامل، فالمسند المحذوف ههنا فعل، وفيما سبق اسم أو جملة.

وقولُه تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨]، يحتمل الأمرين: حذفَ المسند، والمسند إليه، أي: فصبرٌ جميل أجمَلُ، أو فأمري صبر جميل، ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حَمْلِ الكلام على كلٍّ من المعنيين، بخلاف ما لو ذُكِرَ فإنَّه يكون نصّاً في أحدهما.

ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليُفْهَمَ منه المعنى، كوقوع الكلام جواباً لسؤال، سواء أكان هذا السؤال محقَّقاً أم كان مقدَّراً.

فمثال ما وقع جواباً لسؤال محقَّق قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: خَلَقَهُنَّ اللهُ، فحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقُّق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[الزخرف: ٩]، وكقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩].

ومثال ما كان جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ قولُ ضِرَار بن نَهْشَل يرثي يزيد بن نهشل:

لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

لما قال: (لِيُبْكَ يزيد) كأنه قيل: من يبكيه؟ فقال: (ضارع) أي: يبكيه ضارع، أي ذليل؛ لأنه كان مَلجأ للأذِلاَّء وعَوْنا للضعفاء، و(المختبط): هو الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة، والإطاحة: الذهابُ والإهلاك،

و(الطوائح): جمع مُطِيحة على غير القياس، كلَوَاقح جمع مُلْقِحة، و(مما) متعلق بمختبط، و(ما) مصدرية، أي: سائل من أجل إذهاب الوقائع مَالَه، أو بِيَبْكِي المقدّر، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد.

والسرُّ في رُجحان نحو: (ليُبك يزيد ضارع) -مبنياً للمفعول- على نحو (لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ) مبنياً للفاعل ناصباً ليزيد ورافعاً لضارع - ما يشتمل عليه من تكرير الإسناد بأن أَجْمَلَ أوّلا إجمالاً ثمَّ فَصَّل ثانياً تفصيلاً: أما التفصيل فظاهر، وأما الإجمال فلأنه لما قيل (ليُبك) علم أن هناك باكياً يُسنَد إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لابدَّ له من فاعل محذوف أُقيم المفعول مقَامَهُ، ولا شك أن المتكرِّر أوكَدُ وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقعُ في النفس.

وفيه نكتة أخرى، وهي وقوع نحو: (يزيد) غير فضلة لكونه مسنداً إليه، لا مفعولاً كما في خلافه، ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأن أول الكلام غيرُ مُطْمعٍ في ذكره لإسناد الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به، بخلاف ما إذا بُنِيَ للفاعل فإنه مُطْمع في ذكر الفاعل؛ إذ لابد للفعل من شيء يسند هو إليه.

دواعي ذكر المسند:

وأما دواعي ذكر المسند فلِمَا مر في ذكر المسند إليه: من كون الذِّكر هو الأصل مع عدم المقتضِي للعدول عنه، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة، مثل: ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾، ومن التعريض بغباوة السامع، نحو: (محمد نبينا) في جواب من قال: مَنْ نبيكم؟ وغير ذلك، أو لأجل أن يتعيَّن بذكر المسند كونُه اسما فيفيد الثبوت والدوام، أو فعلًا فيفيد التجدد والحدوث.

دواعي إفراد المسند:

وأما دواعي جعل المسند غير جملة فمنها: كونه غير سببيٍّ، مع عدم إِفادةٍ تُقوِّي الحكم؛ إذ لو كان سببيّاً نحو: (زيد قام أبوه)، أو مُفيداً للتقوِّي نحو: (زيد قام) فهو جملة قطعاً، وأما نحو: (زيد قائم) فليس بمفيدٍ للتَّقَوِّي، بل هو قريب من (زيد قام) في ذلك، وقولنا: «مع عدم إِفادة التَّقَوِّي» معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تَقَوِّي الحكم، فَيخْرجُ ما يفيد التقوِّي بحسب التكرير، نحو: (عَرَفْتُ عَرَفْتُ)، أو بحرف التأكيد، نحو: (إنَّ زيداً عارفٌ)، أو نقول: إِنَّ تَقَوِّي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص، نحو: (زيد قام).

فإن قلت: المسند قد يكون غيرَ سببيٍ ولا مُفِيداً للتقَوِّي، ومع هذا لا يكون مفرداً، كقولنا: (أنا سَعَيْتُ في حاجتك) و (رجلٌ جاءني) و(ما أنا فعلتُ هذا) عند قصد التخصيص.

قلتُ: سلَّمنا أنْ ليس القصد في هذه الصور إلى التَّقَوِّي[1]، لكن لا نُسلِّم أنها لا تفيد التقوِّي، ضرورةَ حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوِّي، ولو سُلِّمَ فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى، ولا يلزم منه تحقق الإفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

---

(١) اعلم أولا أن كون معنى من المعاني مقصوداً من الكلام يستدعي البتة أن يكون للكلام دلالة عليه، ولكن كون معنى من المعاني ليس مقصوداً من الكلام لا يستدعي أن لا يكون الكلام دالاً عليه؛ لجواز أن يكون الكلام دالاً على معنيين أحدهما مقصود والآخر غير مقصود، واعلم ثانياً أن قصد أحد معنيين للكلام لا يستلزم عدم قصد الآخر، وعلى هذا يجوز أن يكون التقوِّي مقصوداً مع قصد التخصيص.

ثم السببيُّ والفعليُّ من اصطلاحات «صاحب المفتاح»، حيث سمَّى في قسم النحو الوصفَ بحال الشيء نحو: (رجلٌ كريمٌ) وصفاً فعلياً، والوصفَ بحال ما هو مِنْ سببه نحو: (رجلٌ كريمٌ أبوه) وصفاً سببياً، وسمَّى في علم المعاني المسند في نحو: (زيد قام) مسنداً فعلياً، وفي نحو: (زيد قام أبوه) مسنداً سببياً، وفَسَّرهُما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، فلهذا اكتفى الخطيب في بيان المسند السببي بالمثال، وقال: المراد بالسببي نحو: (زيد أبوه منطلق) وكذا (زيد انطلق أبوه)، ويمكن أن يُفسَّر المسند السببي بجملةٍ عُلِّقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة، فيخرج عنه المسند في نحو: (زيد منطلق أبوه)، لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ١] لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: (زيد قام) و (زيد هو قائم) لأن العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو: (زيد أبوه قائم) و (زيد قام أبوه) و (زيد مررتُ به) و (زيد ضربتُ عمراً في داره) و (زيد ضربتُه) ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خَبَرَ مبتدأ ولا تُفيد التقوِّي، والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي؛ لأنَّا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

دواعي الإتيان بالمسند فِعْلاً:

وأما دواعي كون المسندِ فِعْلا: فالقصد إلى تقييدِ المسند بأحَد الأزمنة الثلاثة: الماضي والمستقبل والحال على أخصر وجهٍ مع إفادة التجدد.

أما الزَّمان الماضي فهو: الزمان الذي قبلَ زمانك الذي أنت فيه.

وأما الزَّمان المستقبلُ فهو: الزمان الذي يُتَرَقَّبُ وجودُه بَعْدَ هذا الزمان.

وأما الزَّمان الحالُ فهو: أجزاءٌ من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مُتَعَاقِبَةٌ

من غير مُهْلة وتراخٍ، وهذا أمر عُرْفي[١]، وذلك لأنَّ الفِعل دالٌّ بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدلُّ على ذلك، بخلاف الاسم، فإنه يدلُّ على الزمان بقرينة خارجيِّة، كقولنا: (زيد قائمٌ، الآن، أو أمس، أو غداً)، ولهذا قلنا: «على أخصر وجهٍ».

ولما كان التجدد لازماً للزمان؛ لكونه كمَّا غير قارِّ الذاتِ أي: لا تجتمع أجزاؤه في الوجود، وكان الزمانُ -على ما عَرَفْتَ- جُزْءاً من الفعل، كان الفعلُ مع إفادته التقييدَ بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدُّد، وإليه الإشارة بقولنا: «مع إفادة التجدد»، وذلك كقول طريفِ بن تميم العنبريِّ:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكاظَ قبيلةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عريفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

(عكاظ): هو مُتَسَوَّقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع، و(عريفهم) أي: القيِّم بأمرهم الذي شُهر وعُرف بذلك، و (يتوسَّم) أي يَصدر عنه تفرُّسُ الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة.

دواعي الإتيان بالمسند اسماً:

وأما دواعي كون المسند اسماً: فإفادةُ عدم التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة، وإفادةُ عدم التجدُّد، وحينئذ يفيد الدوام والثبوت لأغراضٍ تتعلق بذلك، كقول النضر بن جؤية:

لا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المضْرُوبُ صُرَّتَنا لكِنْ يمُرُّ عليها وهو مُنْطَلِقُ

---

(١) المراد أن ما يعدُّه عُرف أهل اللغة حالًا فهو حال، وأن ذلك ليس مبنياً على التضييق الفلسفي، ألا ترى أنهم يعدون نحو: (زيد يصلي) دالاً على الحال، مع كونه في أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر.

(الصُرَّة): ما يُجمع فيه الدراهم، يعني: أن الانطلاق من الصرة ثابتٌ للدرهم دائماً.

قال الشيخ «عبد القاهر»: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء، من غير اقتضاء أنه يتجدد، ويحدث شيئاً فشيئاً[1]، فلا تعرُّضَ في (زيد منطلق) لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له، كما في (زيدٌ طويلٌ) و (عمرو قصير).

دواعي تقييد الفعل بمفعول أو نحوه:

وأما دواعي تقييد الفعل وما يُشبِهُه -من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما- بمفعول مطلق، أو مفعول به، أو مفعول فيه، أو مفعول له، أو مفعول معه، أو نحو ذلك: من الحال، والتمييز، والاستثناء، فمنها: تربية الفائدة؛ لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابةً، وكلما زاد غرابة زاد إفادة، كما يظهر بالنظر إلى قولنا: (شيءٌ ما موجودٌ) و (فلانٌ ابن فلان حَفِظَ التوراة سنة كذا في بلد كذا).

ومما ينبغي التنبُّهُ له أن خبر كان -وإن يكن من مُشبهات المفعول- فالتقييد به ليس لتربية الفائدة؛ لعدم الفائدة بدونه، بل المقيد في نحو: (كان زيد منطلقاً) هو منطلقاً لا كان؛ لأن (منطلقاً) هو نفسُ المسند، و (كان) قيدٌ له؛ للدلالة على زمان النسبة، كما إذا قلت: (زيد منطلق في الزمان الماضي).

دواعي ترك تقييد الفعل:

وأما دواعي ترك التقييد: فلمانع من تربية الفائدة، مثل خوف انقضاء الفرصة، أو إرادة أن لا يَطَّلِع الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، أو عدم العلم بالمقيِّدات، أو نحو ذلك.

---

(١) وإفادة الدوام من خارج، فلا منافاة بين هذا الكلام والكلام السابق.

دواعي تقييد الفعل بالشرط:

وأما دواعي تقييد الفعل بالشرط مثل: (أُكرِمُك إن تُكرِمَنِي) و (إن تكرِمْنِي أُكرمْك)، فاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين حروف الشرط وأَسمائه من التفصيل، وقد بُيِّنَ ذلك التفصيلُ في علم النحو.

ومما ذكرناه تَعلَمُ أن الشرط في عُرف أهل العربية قَيْدٌ لحكم الجزاء، مثل المفعول ونحوه، فقولك: (إن جئتني أُكرِمكَ) بمنزلة قولك: (أكرِمُكَ وَقْتَ مجيئك إياي)، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية، نحو: (إن جئتني أكرمك)، وإن كان إنشاءً فإنشائيةٌ، نحو: (إن جاءَك زيدٌ فأكرِمْهُ).

وأما نفس الشرط فقد أخرجَتْهُ الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وما يقال من أن كلاًّ من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فإنما هو اعتبار المنطقيين؛ فمفهومُ قولِنا: (كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود) باعتبار أهل العربية: الحكمُ بوجودِ النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار، والمحكوم به هو الوجود، وباعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس، والمحكوم به وجود النهار، فكم من فرق بين الاعتبارين؟.

النظر في إنْ، وإذا، ولو:

ولابد من النظر ههنا في (إنْ، وإذا، ولو)؛ لأن فيها أبحاثاً كثيرة لم يُتَعَرَّض لها في علم النحو:

فإن وإذا: للشرط في الاستقبال، لكن أصل (إنْ) عدمُ الجزم بوقوع الشرط، فلا تقعُ في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية، أو على ضرب من التأويل، وأصلُ (إذا) الجزم بوقوعه، فإنْ وإذا يشتركان في الاستقبال، بخلاف لو، ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم بالوقوع، وأما عدمُ الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بين إذا وإنْ.

ولأن أصل (إنْ) عدمُ الجزم بالوقوع كان الحكم النادر مَوْقعاً لـ(إنْ)؛ لكونه غير مقطوع به في الغالب، ولأن أصلَ (إذا) الجزمُ بالوقوع غلب لفظ الماضي معها؛ لدلالته على الوقوع قطعاً، نظراً إلى نفس اللفظ، وإن نُقِل ههنا إلى معنى الاستقبال، انظر إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾ [الأعراف:١٣١] أي: إذا جاءت قومَ موسى الحسنةُ كالخِصْب والرخاء، قالوا: هذه مختصة بنا، ونحن مستحقوها ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١] أي: إن يصبهم جَدْب وبَلاء يتشاءمون بموسى ومن معه من المؤمنين، جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع (إذا)؛ لأن المرادَ الحسنةُ المطلقة التي حصولُها مقطوعٌ به، ولهذا عُرِّفَت الحسنة تعريفَ الجِنس -أي الحقيقة-؛ لأنَّ وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع، بخلاف النوع، وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع (إنْ)؛ لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة، ولهذا نُكِّرَت السيئة لِيدلَّ تنكيرها على التقليل.

وقد تستعمل (إنْ) في مقام الجزم بوقوع الشرط: إمَّا تجاهلاً، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار -وهو يعلم أنه فيها- فيقول: (إن كان فيها أُخْبِرْك)، وإما لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، فيُجْرَى الكلام على سنَنِ اعتقاده، كقولك لمن يُكَذِّبُكَ: (إن صدَقْتُ فماذا تَفعَل) مع عِلمك بأنك صادق، وإما لتنزيل المخاطَبِ العالم بوقوع الشرط منزَلَة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه)، وإما للتوبيخ وتعيير المخاطب أو غيره على الشَّرط وتصويرِ أن المقام -لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله- لا يصلح إلا لفرض الشرط، كما يُفْرَض المحالُ لغرض من الأغراض، نحو: ﴿ أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا (إنْ) كُنتُمۡ قَوۡمًا مُّسۡرِفِينَ ﴾ [الزخرف: ٥]، فيمن قرأ (إن) بالكسر، المعنى: أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، صَفْحاً أي: إعراضاً، أو للإعراض، أو مُعرِضين[١]، فكونهم مسرفين أمرٌ مقطوع به، ولكن جيء بلفظ (إنْ) لقصد التوبيخ، وتصوير أن الإسرافَ من العاقل في هذا المقام يجبُ أن لا يكون إلاَّ على سبيل الفَرْض والتقدير كالـمُحالات، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يَصْدُر عن العاقل أصلاً، فهو بمنزلة الـمُحال، والمحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه (إنْ) لتنزيله منزلةَ ما لا قطع بعدمه، على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت كما في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف:٨١].

---

(١) إشارة إلى أن المصدر الذي هو (صفحًا) يجوز أن يكون مفعولًا مطلقاً، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله، ويجوز أن يكون حالاً على التأويل باسم الفاعل.

وإما لتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيامُ قطعيَّ الحصول لزيد غير قطعيٍّ لعمرو، فنقول: (إن قُمتما كان كذا)، وقوله تعالى للمخاطَبين المرتابين ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة: ٢٣]، يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطَبين مَن يَعرِف الحق، وإنما يُنكره عناداً، فجعل الجميع كأنَّه لا ارتياب لهم.

وههنا بحث، وهو أنه إذا جُعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعيّ اللاوقوع؛ فلا يصح استعمال (إنْ) فيه، كما إذا كان قطعيَّ الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيون أن (إنْ) ههنا بمعنى إذ، ونَصَّ المبرد والزجَّاج على أنَّ (إنْ) لا تَقْلِبُ (كان) إلى معنى الاستقبال؛ لقوة دلالته على الـمُضيِّ، فمجرد التغليب لا يصحح استعمال (إنْ) هنا، بل لابد من أن يقال: لما غُلِّبَ صار الجميع بمنزلة المرتابين، فصار الشرط قطعيَّ الانتفاء، فاستعمل فيه (إنْ) على سبيل الفرض[1]، والتقدير للتبكيت والإلزام، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾ [البقرة: ١٣٧] و ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

---

(١) وذلك بأن ينزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه، وعلى هذا يكون في الكلام تنزيلان: الأول: تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين، وبعد أن صار كلهم غير مرتاب – بسبب هذا التنزيل تنزل الريب المنتفي قطعاً منزلة المشكوك فيه.

التغليب:

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] غَلَّب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث، لكن لفظ (قانتين) إنما يجري على الذكور فقط، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، غلَّب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس (يجهلون) بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى (قوم) ولفظه لفظُ الغائب، لكونه اسماً مظهراً، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

ومن التغليب(أَبَوَانِ) للأب والأم، ونحوه: كالعُمَرَيْن لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والقَمَرَين للشمس والقمر، وذلك بأن يُغَلَّب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر: بأن يُجعل الآخر مُتَّفقاً معه في الاسم، ثم يُثَنّى ذلك الاسم، ويقصد إليهما جميعاً، فمثل: (أَبوان) ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ كما تَوَهَّمه بعضهم؛ لأن الأبوَّةَ ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت، فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل (القانتين) من جهة الهيئة والصيغة، وفي مثل (أَبوان) من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية.

عود إلى الكلام على أدوات الشرط:

ولما كان (إن وإذا) لتعليق أمرٍ هو حصولُ مضمون الجزاءِ بغيره، نعني حصولَ مضمون الشرط في الاستقبال، على معنى أن المتكلم يجعل حصول الجزاء مترتِّباً ومُعَلَّقاً على حصول الشرط في الاستقبال، ألا ترى أنك إذا

قلت: (إن دَخَلْتَ الدارَ فأنت حُرٌّ) فقد عَلَّقْت في هذه الحال حُرِّيَتَه على دخوله الدار في المستقبل، نقول: لما كان (إن وإذا) للتعليق في الاستقبال كان كلٌّ من جملتي كلٍّ من (إن) و (إذا) نعني الشرط والجزاء فعلِيَّةً استقبالية: أما الشرطية فلأنه مفروضُ الحصولِ في الاستقبال، فيمتنع ثبوته ومُضيُّه، وأما الجزاء فلأن حصولَه مُعَلَّق على حصولِ الشرط في الاستقبال، ويمتنعُ تعليقُ حصول الحاصل الثابتِ على ما يحصل في المستقبل. ولا يُخَالَف ذلك لَفْظاً إلا لنكتة؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة.

وقولنا: «لفظاً» إشارةٌ إلى أن الجملتين وإن جُعِلَت كلتاهما أو إحداهما اسميَّةً أو فعليَّة ماضوية فالمعنى على الاستقبال، حتى إنَّ قولنا: (إن أكرمتني الآن فقد أكرمتُك أمس) معناه: إن تَعْتَدَّ بإكرامك إيايَ الآن فاعتَدَّ بإكرامي إياك أمسِ.

وقد تستعمل (إنْ) في غير الاستقبال قياساً مطَّرداً مع (كان)، نحو: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ ﴾ كما مرَّ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط، نحو: (زيد وإن كَثُرَ مالُه بخيلٌ) و (عمرو وإن أُعطي جاهاً لئيم)، وفي غير ذلك قليلاً كقوله:

فَيَا وَطَنِي إن فَاتَنِي بك سَابِقٌ ... مِنْ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَم لِسَاكِنِكَ البَالُ

ومن دواعي العدول عن لفظ المستقبل: إبرازُ غيرِ الحاصل في مَعْرِض الحاصل؛ إمَّا لقوة الأسباب المتآخذة[1] في حصوله، نحو: (إن اشترينا كان كَذَا) حال انعقاد أسباب الاشتراء، وإما لكون ما هو للوقوع كالواقع، وإما للتفاؤل،

(١) المتآخذة: المجتمعة التي أخذ بعضها بالآخر. (صالح).

وإما لإظهار الرغبة في وقوع الشرط؛ نحو: (إنْ ظَفِرْتُ بحُسْنِ العاقبة فهو المرام)، وهذا يَصلُحُ مثالاً للتفاؤل ولإظهار الرغبة.

واعلم أنَّ كون إظهار الرغبة يقتضي إبراز غير الحاصل في مَعْرِض الحاصل يحتاجُ إلى بيان، وحاصِلُه أنَّ الطالب إذا عَظُمَت رغبته في حصول أمرٍ يَكْثُر تَصَوُّره إياه، فربما يُخَيَّل إليه ذلك الأمر حاصلاً فيعبِّر عنه بلفظ الماضي.

وعلى استعمال الماضي مع (إن) لإظهار الرغبة في الوقوع وَرَدَ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، حيث لم يقل إن يُرِدْن.

فإن قيل: تعليقُ النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصُّنَ يُشعِرُ بجواز الإكراه عند انتفائها، على ما هو مقتضى التعليق بالشرط.

أُجيبَ بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدلُّ على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم تظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن تكون فائدته في الآية: المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحقُّ بإرادتها.

وأيضاً دلالة الشرط على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط إنما هو بحسب الظاهر، والإجماعُ القاطع على حرمة الإكراه مطلقاً قد عارَضَه، والظاهر يُدْفَع بالقاطع.

قال السكاكي: إبرازُ غير الحاصل في مَعْرِض الحاصل إمَّا لما ذُكِر، وإمَّا للتعريض؛ بأن يُنسَبَ الفعل إلى واحد والمرادُ غيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم، وعدمُ إشراكِهِ مقطوعٌ به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك غير الحاصل في مَعْرِض الحاصل على سبيل

الفرض والتقدير، تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حَبِطَتْ أعمالهم، كما إذا شَتَمَكَ أحد فتقول: (والله إن شتمني الأمير لأضرِبَنَّه)، ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض بمن لم يَصْدُر عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض؛ لكونه على أصله.

ونظير ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾ في مجرد التعريض، لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض، قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ [يس: ٢٢]، أي: ومالكم لا تعبدون الذي فطركم؛ بدليل ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾؛ إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال: وإليه أرجع، على ما هو الموافق للسياق.

ووجه حُسْنِ هذا التعريض: إسماع المتكلم المخاطبين الذين هم أعداؤه الحقَّ على وجه لا يزيد معه غَضَبُهم، وذلك الوجه هو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، وعلى وجه يُعِينُ على قبول الحق؛ لكون ذلك الوجه أدْخَل في إمحاض النصح لهم، حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه.

و (**لو**) لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في الماضي، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم انتفاء الجزاء، كما تقول: (لو جئتني أكرمتك) معلِّقاً الإكرامَ بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام؛ فهي لامتناع الثاني -أعني الجزاء- لامتناع الأول -أعني الشرط- يعني أنَّ الجزاء مُنْتَفٍ بسبب انتفاء الشرط.

هذا هو المشهور بين الجمهور، واعتَرض عليه «ابن الحاجب» بأن الأول سَبَبٌ والثاني مُسَبِّب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، بل الأمرُ بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدلُّ على انتفاء

جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس.

واستحسن المتأخرون رأيَ ابن الحاجب، حتى كادوا يُجْمِعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني: إمَّا لما ذَكَره، وإمَّا لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

وأنا أقول: منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنه ليس معنى قولهم «لَوْ لامتناع الثاني لامتناع الأول» أنه يُستَدَلُّ بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يَرِدَ عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول؛ فمعنى ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] أنَّ انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أنَّ علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط، من غير التفاتٍ إلى أن عِلَّة العلم بانتفاء الجزاء ما هي، ألا ترى أنَّ قولهم «لولا لامتناع الثاني لوجود الأول» نحو: (لولا عَلِيٌّ لهلك عمر) معناه: أن وجود علي سببٌ لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليلٌ على أن عمر لم يهلك، ولهذا صحَّ مثلُ قولنا: (لو جئتني لأكرمتك لكنك لم تجيء) أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي:

وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا ... لَطَارتْ، ولكنه لَمْ يَطِرْ

يعني عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يَطِرْ ذو حافرٍ قبلها.

وقال أبو العلاء المعري:

ولو دَامَتِ الـــدُّولَاتُ كانوا كغيرهم رعايـــا، ولكـــن مَـــا لُهـــنَّ دَوَامُ

وأما المنطقيون فقد جعلوا (إن ولو) أداةً للزوم دائماً، وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج؛ فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علَّة للعلم بانتفاء الأول، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلى أن علَّة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي، وقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ واردٌ على هذه القاعدة، لكنَّ الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن.

وإذا كان (لو) للشرط في الماضي فيلزم عدمُ الثبوت، والمضيُّ في جملتيها؛ إذ الثبوتُ ينافي التعليقَ، والاستقبالُ ينافي المضيَّ؛ فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة، ومذهبُ «المبرِّد» أنها تستعمل في المستقبل استعمال (إنْ) للوصل، وهو مع قِلَّتِه ثابتٌ، نحو قوله عليه السلام: «اطْلُبوا العلم ولو بالصِّين»، و «إني أُباهي بكم الأمم يوم القيامة وَلَو بالسقط».

فدخولُها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ ﴾ [الحجرات: ٧]، ومعنى﴿ لَعَنِتُّمۡ ﴾: لَوَقَعْتُمْ في جَهْدٍ وهلاك، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، والفعل هو الطاعة، يعني أن امتناع عَنَتِكُم سبب امتناع استمراره على إطاعتكم؛ فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول (لو) عليه يفيد امتناع الاستمرار، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة، يعني: أن امتناع عَنَتِكُم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثْبَتَ يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه (لو) يفيد استمرار الامتناع.

كما أن الجملة الإسمية تفيد تأكيدَ الثبوت ودوامه، والمنفيَّة تفيد تأكيد النفي ودوامه، لا نفي التأكيد والدوام، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ رداً لقولهم ﴿ إِنَّآ ءَامَنَّا ﴾ على أبلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ حيث لم يقل: الله مستهزيء بهم، قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجدُّدِه وقتاً فَوَقْتاً.

ودخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[1] لتنزيل المضارع منزلَةَ الماضي؛ لصدور الكلام عمن لا خلاف في إخباره؛ فهذه الحالة إنما هي في القيامة، لكنها جُعِلت بمنزلة الماضي المتحقِّق، فاستعمل فيها (لو وإذ) الـمُخْتَصَّينِ بالماضي، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل: (ولو رأيت) إشارةً إلى أنه كلامُ من لا خلافَ في إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبلٌ في التحقيق، ماضٍ بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته، ولو رأيته لرأيت أمراً فظيعاً.

كما عُدِل عن الماضي إلى المضارع في قوله: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمَّن لا خلاف في إخباره، وإنما كان الأصلُ ههنا هو الماضي؛ لأنه قد الْتَزَم ابن السَّراج وأبو علي في «الإيضاح» أن الفعل الواقع بعد«رُبّ المكفوفة بما» يجب أن يكون ماضياً، لأنها للتقليل في الماضي، ومعنى التقليل ههنا أنه تَدْهَشُهم أهوال القيامة فَيُبْهَتُون، فإن وُجِدَت منهم إفَاقَةٌ ما

---

(١) الخطاب في هذه الآية الكريمة للنبي صلى الله عليه وسلم أو لكل من تتأتى منه الرؤية، ومعنى ﴿ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ أروها حتى يعاينوها، أو اطلعوا عليها إطلاعاً هي تحتهم، أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها. وجوابـ(لو) محذوف، وتقدير الكلام: لو رأيت ذلك لرأيت أمراً عظيماً.

تمنَّوا ذلك، وقيل: هي مستعارة للتكثير، أو للتحقيق، ومفعول (يودُّ) محذوفٌ لدلالة ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ عليه، و (لو) للتمني حكاية لودادتهم. وأمَّا على رَأْي من جعل (لو) التي للتمني حرفاً مصدرياً فمفعول يَوَدُّ هو قوله: ﴿لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾.

وقد يكون العدولُ إلى المضارع في نحو: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ﴾ لاستحضار صورة رؤية الكافرين مَوقُوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي مِن شأنه أن يُشاهد، كأَنَّه يَسْتَحْضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يُهْتَمُّ بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك.

كما في قول الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، وهي صورة إثارة السحاب مُسَخَّراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة.

دواعي تنكير المسند:

وأما دواعي تنكير المسند، **فمنها**: إرادةُ عدم الحَصرِ والعهد اللَّذين يدلُّ عليها التعريف، كقولك: (زيدٌ كاتب، وعمرو شاعرٌ).

ومنها: التفخيم، نحو: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ بناء على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أو خبر ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾.

ومنها: التحقير نحو: (ما زَيْدٌ شيئاً).

دواعي تخصيصه بالإضافة أو الوصف:

وأما دواعي تخصيص المسند بالإضافة نحو: (زيد غلام رجل)، أو الوصف نحو: (زيدٌ رجلٌ عالم) فكون الفائدة أتمَّ؛ لما مرَّ من أن زيادةَ الخُصوص توجب أتـمِّيَّة الفائدة.

واعلم أنّ جعلَ معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيِّدَات، وجعلَ الإضافة والوصف من المخصِّصات، إنما هو مُجَرَّدُ اصطلاح.

وقيل: لأن التخصيص عبارةٌ عن نقص الشيوع، ولا شيوع للفعل؛ لأنه إنما يدلُّ على مجرَّد المفهوم، والحال يقيِّدهُ، والوصفُ يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه، وفيه نظر[1].

دواعي ترك تخصيص المسند:

وأما دواعي ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف فظاهرٌ مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة.

---

(١) وجه النظر: أن صاحب هذا القيل إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فهذا كما لا يوجد في الفعل لا يوجد في الاسم النكرة بعد الإيجاب، فيجب ألا يكون الوصف في نحو قولك: (رجلٌ عالمٌ) للتخصيص، وإن كان مراده بالشيوع احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين، فإن هذا كما يوجد في الاسم يوجد في الفعل، لأن قولك: (جاءني زيد) يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها من الحالات، ألا ترى أنك تقول: (ضربت ضرباً شديداً) بالوصف. والخلاصة أنه إن أريد بالشيوع العموم الشمولي فلا وجود له في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصاً، وإن أريد العموم البدلي فهو موجود في الفعل.

تمرينات

التمرين الأول:

اذكر الدواعي التي اقتضت ذكر المسند في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٣].

ب - ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ج - ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ [المرسلات: ٧].

د - ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥].

هـ - ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤].

و - ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣].

(٢) وقال شوقي بك يرثي مصطفى كامل باشا:

وأنا الذي أرثي النجـوم إذا هَوَتْ فتعـود سِـيرَتَها مـن الـدوَرَانِ

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

أتـى الزمـان بَنُـوهُ في شـبيبته فسرَّهـم، وأتينـاه عَـلَى الهَـرَمِ

(٤) وقال أبو العتاهية:

أيَـا مَـنْ يؤمِّـلُ طـولَ الحياة وطُـولُ الحيـاة عليـهِ خَطَـر

إذا مـا كـبرتَ وبـانَ الشَّـبابُ فلا خـير في العيـش بعـد الكِبَرْ

(٥) وقال بشار بن بُرْد:

فعِـشْ واحداً، أوْ صِـلْ أخَاكَ فإنه مُقَـارِفُ ذنـبٍ مَـرَّة ومُجانِبُـه

(٦) وقال أبو العلاء المعري:

فيـا مـوت زُرْ، إنّ الحيـاة ذميمةٌ ويا نفـسُ جدِّي، إن دهْـرَك هازلُ

(٧) وقال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

أجَارتَنَـا، إنّـا غريبَـان هَاهنَـا وكلّ غرِيـبٍ للغريـب نسـيبُ

(٨) وقال دِعبْلٌ الخزاعي:

ما أكثر النـاس، لا بلْ مـا أقلَّهم الله يعلـم أني لم أقُـلْ فَنَـدا

إني لأفتـح عيني حـين أفتحها على كثـير، ولكـن لا أرى أحدا

التمرين الثاني:

اذكر الدواعي التي اقتضت حذف المسند في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال معن بن أوس يعتب:

لعَمْـرُك مـا أدْرِي، وإني لأوجلُ عـلى أيِّنـا تَغْـدُو المنيَّـة أوّلُ

(٢) قال الله تعالى:

أ - ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥].

ب - ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الزمر: ٢٢].

ج - ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

د - ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣].

(٣) وقال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

فقلـتُ يمـينُ الله أبْـرَحُ قاعِداً ولو قَطعُـوا رأسي لَدَيْكِ وأوْصَالي

(٤) وقال سعد بن مالك أحد شعراء الحماسة:

والحربُ لا يبقَى لجا حمها التَّخَيُّلُ والمَرَاحُ
إلا الفتى الصَّبار ذو الـ ـنجدات والفَرَسُ الوَقَاحُ
مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

(٥) وقال الشاعر:

خليلَيَّ، هل طِبٌّ فأني وأنتما - وإن لم تَبُوحا بالهوى - دَنِفَانِ

(٦) وقال بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاةٌ، ما بقينا في شقاق

(٧) وقال الشاعر:

وإذا امرؤ أهدى إليك صنيعة مِنْ جَاهِهِ فكأنها من مَالِه

(٨) وقال قس بن ساعدة:

لما رأيت مواردا للموت ليس لها مصادرُ
ورأيت قومي نحوها يمضي الأصاغر والأكابر
أيقنت أني لا محا لة حيث صار القومُ صائر

(٩) وقال الشاعر:

لعمرك، إني في الحياة لزاهد وفي العيش، ما لم ألقَ أُمَّ حكيم

(١٠) وقال الآخر:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقَّها هَوَاناً بها كانت على الناس أهْوَنَا

التمرين الثالث:

في بعض الأمثلة الآتية المسندُ مذكور، وفي بعضها الآخر المسندُ محذوف، بيِّن المذكور والداعي الذي اقتضى ذكره، وبيِّن المحذوف والداعي الذي اقتضى حَذْفَه:

(١) قال نصيب بن رباح:

أهابُـــكِ إجـــلالاً، وما بِـــكِ قُدرَةٌ علَيَّ ولكـــن مِـــلْءُ عـــينٍ حَبِيبُهَا

(٢) وقال الشاعر:

عندي اصطبـــار، وأمَّا أننـــي جَزِعٌ يـــوم النَّـــوَى فَلِوَجْـــدٍ كاد يَبْرِيني

(٣) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

إذا المـــرءُ أسْرَى ليلـــةً خـــالَ أنه قضى عامـــلا، والمرءُ مـــا دام عاملُ

(٤) وقال الآخر:

لكَ العزُّ، إنْ موَلاكَ عـــزَّ، وإنْ يَهُنْ فأنت لـــدى بحبُوحَة الهُـــونِ كائنُ

(٥) وقال الأعشى ميمون بن قيس يمدح المحلق:

لعمـــري، لقد لاحت عيـــونٌ كثيرة إلى ضـــوءِ نـــار في يَفَـــاعٍ تَحَـــرَّقُ

تُشَـــبُّ لِـــمقْرورَيْن يَصْطَلِيانِهـــا وباتَ عـــلى النَّارِ النَّـــدَى والمحلّقُ

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي:

يَفْنَـــى الكلامُ وما تفنـــى فضائلكم أيُحِيـــطُ مـــا يَفْنَـــى بـــها لا يَنْفدُ

(٧) وقال أيضاً وكان سيف الدولة مريضاً:

وكيـــف تُعِلُّـــكَ الدنيـــا بـــشيءٍ وأنـــت لِعِلَّـــة الدنيـــا طبيـــبُ؟

وكيـــف تَنوبُـــكَ الشـــكوى بداءٍ وأنـــت المســـتغاثُ لمـــا ينوب؟

(٨) وقال الشاعر:

لئن كنـــت مُحْتَاجـــاً إلى الحلم؛ إنني إلى الجهل في بعـــض الأحايين أحْوَجُ

وما كنت أرضى الجهل خِدْناً وصاحِباً ولكنَّنِـــي أرضى بـــه حـــين أُحْوَجُ

ولي فـــرسٌ للحلم، بالحلـــم مُسْرَجٌ ولي فرسٌ للجهـــل، بالجهل مُسْرَجُ

فمن شـــاء تقويمـــي فـــإني مُقَوَّمٌ ومـــن شـــاء تَعويجي فـــإني مُعوَّجُ

(٩) وقال كعب بن سعد الغنوي:

ولســـتُ بِمُبـــدٍ للرجـــال سريرتي ولا أنـــا عـــن أسرارهم بِسَـــئُولِ

التمرين الرابع:

اذكر الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند اسماً في كل مثال من الأمثلة الآتية، ثم إنْ كان بعضها قد خُصِّصَ بنوع من أنواع التخصيص فَبَيِّنه، واذكر الداعي إليه:

(١) قال الفند الزمَّاني:

وبعـــض الحلـــم عنـــد الجَهْـــــلِ لِلـــذلَّـــةِ إذعـــانُ

وفي الـــشرِّ نجـــاةٌ حيـــــــن لا يُنْجِيـــك إحْسَـــانُ

(٢) وقال بشامة بن حزن النَّهْشَلِيُّ:

إني امرؤٌ أَسِـــمُ القصائِـــدَ للعِدَى إنَّ القصائـــد شَرُّهَـــا أغْفَالُهَـــا

(٣) وقال محمد بن بشير:

إني وإن قـــصُرَت عن همتـــي جِدَتِي وكان مَـــالِيَ لا يَقْوَى عـــلى خُلُقِي

لتـــاركٌ كلَّ أمـــر كان يُلْزِمُنـــي عـــاراً ويُشْرِعُني في المَنْهَـــلِ الرَّنِق

(٤) وقال النابغة الذيباني:

وَلَسْـــتَ بِـــمُسْتَبَقٍ أخـــاً لا تَلمُّه على شَعَثٍ أيّ الرِّجَالِ الـــمُهَذَّبُ؟

(٥) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

وإنِّي لَحُلْـــوٌ تَعْتَرِينـــي مـــرارةٌ وإنِّي لَـــتَرَّاكٌ لِـــمَا لمْ أعـــوَّدِ

(٦) وقال أبو العلاء المعري:

ولي منطـــقٌ لم يرْضَ لي كُنْـــهَ مَنزِلي على أنني بـــين السِّـــماكينِ نازل

(٧) وقال أبو فراس الحمداني:

ومكارمي عـــدَدُ النجـــوم، ومنزلي مأوَى الكـــرام ومنـــزلُ الأضيافِ

(٨) وقال يحيى بن خالد البرمكي يخاطب هارون بن الرشيد:

إنَّ البـرامـكـــة الـــذيـــنَ رُمُـــوا لَدَيـــكَ بداهِيَـــهْ

صُـفْـــرُ الـوُجـــوهِ عليهـــمُ خُـلَـــعُ الـمـذَلَّـــةِ بـادِيَـــه

(٩) وقال أبو الطيب المتنبي:

ومـــا كلُّ هـــاوٍ للجميـــل بفاعلٍ ولا كلُّ فَعَّـــالٍ لـــه بُمتَمِّـــمِ

(١٠) وقال أبو العلاء المعري:

النـــاسُ للناس من بَـــدْوٍ وحاضرةٍ بعضٌ لبعض - وإن لم يشعروا - خدَمُ

التمرين الخامس:

اذكر الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند فِعلاً في كل مثال من الأمثلة الآتية، وإذا كان هذا الفعل قد قُيِّدَ بمفعول أو نحوه فبيِّن الداعي الذي اقتضى

ذلك التقييد:

(١) قال زفر بن الحارث، وكان قد انهزم يوم مرج راهط:

أريني سِلاحي، لا أبا لك، إنني	أرى الحربَ لا تزدادُ إلا تمادِيا
ولم تُر مني نَبوةٌ قبل هذه	فراري، وتَرْكِي صاحِبَيَّ ورائيا
عَشيةَ أجري بالصعيد، ولا أرى	مِنْ الناس إلا مَنْ عليَّ ولا ليا
أيذهَبُ يوم واحدٌ إن أسأْتُهُ	بصالح أيامي وحُسْنِ بلَائيا
وقد يَنبُتُ المرْعى على دِمَنِ الثرَى	وتبقى حزازات النفوس كما هِيَا

(٢) قال الله تعالى:

أ- ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ① الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون:١-٢].

ب - ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١].

ج - ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

د- ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

هـ - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ٤٢].

و- ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

ز- ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ

يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر: ٢٣].

(٣) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتَّي إنَّ المنايا لا تطيش سهامُهَا

(٤) وقال الشريف الرضى:

قد يَبلُغُ الرجل الجبانُ بمالِهِ ما ليس يبلُغُه الشجاعُ المعدِمُ

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتكبرُ في عين الصغير صِغَارها وتصغُرُ في عين العظيم العظائم

(٦) وقال أبو تمام:

ينَالُ الفتى من عيشه وهو جاهلٌ ويُكْدِي الفتى في دهره وهو عالمُ

التمرين السادس:

المسند في بعض الأمثلة الآتية مفرد، وفي بعضها الآخر فِعْل، بيِّن كلَّ واحد من النوعين، واذكر الدواعي التي اقتضت المجيء به، ثم إذا كان المفرد مخصَّصاً فاذكر دواعي تخصيصه:

(١) قال عمرو بن معد يكرب:

لقد عَلِمَ القبائلُ من مَعَدٍّ إذا قُبَبٌ بأبطحها بُنينَا

بأنَّا المطعِمُونَ إذا قدرْنَا وأنَّا المهلِكون إذا ابْتُلينَا

(٢) وقال الفرزدق يمدح زين العابدين:

هذا الذي تَعرِفُ البطحاء وطأته والبيتُ يعرِفه، والحلُّ والحَرَمُ

هذا ابــن خــير عبــاد الله كلّهم هذا التقيُّ النقِــيُّ الطاهِــرُ العَلَمُ

(٣) وقال عمرو بن معد يكرب:

ليــس الجَــمَالُ بمئــزَرٍ فاعلــم وإن رُدِّيــتَ بُــرْدَا

إن الجَــمَالَ معــادِنٌ ومنَاقِــبٌ أَوْرَثْــنَ حمــدَا

(٤) وقال سُلمِيُّ بن ربيعة، أحد بني السيد بن ضبة:

زعمــتْ تُمــاضِرُ أنني إمــا أَمُتْ يَسْــدُدْ أُبينُوهَــا الأصاغُــر خلّتي

تربت يــداك! وهل رأيــت لقومه مثلي؟ على يُــسْرِي وَحِــيَن تَعِلَّتي

(٥) وقال الأحزم السنبسي:

لنَــا باحــةٌ ضُبِــسٌ نابُهــا يهُــونُ عَــلَى حامِيَيْهــا الوعيــدُ

بهــا قُضُــبٌ هُنْدُوَانِيَّــةٌ وعِيــصٌ تَــزَاءَرُ فيهــا الأسُــودُ

(٦) وقال الأعشى:

ومن يغترب عن قومــه لم يَزَلْ يَرَى مصــارع مظلــوم مُجَرّاً ومُسْــحَباً

وتُدْفَنُ منه الصالحــات، وإن يُسِيء يكن ما أســاء النارَ في رأس كبكَبا

(٧) وقال الآخر:

وأنــتَ امْــرؤ مِنَّا خُلِقْــتَ لغيرنا حياتُــك لا نَفْــعٌ وموتُــكَ فاجعُ

(٨) وقال الله جل ذكره:

أ- ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ﴾ [النور: ٣٥].

ب- ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

ج- ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الحج:٦٩].

دواعي تعريف المسند:

وأما دواعي تعريف المسند فهي: إفادة السامع أحد أمرين:

الأولُ: الحكمُ على أمرٍ معلوم له بإحدى طرق التعريف بأمرٍ آخر مثله في كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف، سواء اتحد الطريقان، نحو: (الراكب هو المنطلق) أو اختلفا، نحو: (زيد هو المنطلق).

ومما ذُكر تَعلم أنه يجب عند تعريفِ المسند تعريفُ المسند إليه، ووجهُهُ أَنَّه ليس في كلام العرب جملة خبرية مؤلفة من مسندٍ إليه نكرةٍ ومسند معرفةٍ.

والأمر الثاني: لازم الحكم على أمر معلوم بآخر مثله، وفي هذا تنبيه على أنَّ كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة، لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر، نحو: (زيد أخوك)، و (عمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرَّفاً باعتبار تعريف العهد أو الجنس.

وظاهر كلام الخطيب في «التلخيص» أن نحو: (زيد أخوك) إنما يقال لمن يَعرف أن له أخاً، والمذكورُ في كتابه «الإيضاح» أن هذا يقال لمن يعرف زيداً بعينِـهِ، سواء أكان يعرِفُ أنَّ له أخاً، أم لم يعرف، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أنَّ أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد، وإلا لم يبق فرق بين (غلام زيد) و (غلام لزيد)، فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة. لكن كثيراً ما يقال: (جاءني غلام زيد) من غير إشارة إلى معين، كالمعرَّف باللام، وهو خلاف وضع الإضافة. فكلامه في «التلخيص» ناظرٌ إلى أصل الوضع، وما في «الإيضاح» إلى خلافه، ومِن مُثُلِه عكس المثالين السابقين، وذلك قولك: (أخوك زيد) و (المنطلق عمرو).

والضابط في التقديم: أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعَرَفَ السامع اتِّصافه بإحداهما دون الأخرى، فأيّهما كان بحيث يعرف السامعُ اتصافَ الذات به، وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، فيجب أن تُقدّم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به، وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكُم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظَ الدالَّ عليه وتجعله خبراً، فإذا عَرفَ السامع زيدا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرِّفه ذلك قلت: (زيد أخوك).

وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعيِّنه عنده قلت: (أخوك زيد)، ولا يصح في هذه الحال أن تقول: (زيد أخوك)، ويظهر ذلك في نحو قولنا: (رأيت أُسُوداً غَابُها الرماح)، ولا يصح (رِماحُها الغابُ).

واعلم أن تعريف الجنس قد يفيد قصرَ الجنس على شيء: إما تحقيقاً، نحو: (زيد الأمير) إذا لم يكن أمير سواه، وإما مبالغة لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس، أو بالعكس، نحو: (عمرو الشجاع) أي: الكامل في الشجاعة، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرَّف بلام الجنس مبتدأ نحو: (الأمير زيد، والشجاع عمرو)، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقَدَّم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو.

والحاصل أن المعرَّف بلام الجنس إن جُعِل مبتداً فهو مقصورٌ على الخبر، سواء أكان الخبر معرفة أم نكرة، وإن جُعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ.

والجنس قد يَبقى على إطلاقه كما مرَّ، وقد يُقيِّد بوصف، أو حال، أو ظرف، أو مفعول، أو نحو ذلك، نحو: (هو الرجل الكريم)، و (هو السائر

راكباً)، و(هو الأمير في البلد)، و (هو الواهبُ ألفَ قنطار)، وجميع ذلك معلومٌ بالاستقراء وتَصَفُّحِ تراكيب البلغاء.

وقولنا: «قد يفيد» بلفظ (قد) إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر، كما في قول الخنساء:

إذا قَبُحَ البكاء على قَتيلٍ رأيتُ بكاءَكَ الحسنَ الجميلا

فإنَّه يُعْرَف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرُّب في معرفة معاني كلام العرب أنْ ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر، والتأمل القاصر.

وقيل في نحو: (زيد المنطلق)، و (المنطلق زيد): الاسم مُتعيّن للابتداء تقدَّم أو تأخَّر؛ لدلالته على الذات، والصفةُ متعيِّنة للخبرية تقدَّمت أو تأخَّرت لدلالتها على أمر نسبي؛ لأن معنى المبتدأ: المنسوبُ إليه، ومعنى الخبر: المنسوبُ، والذات هي المنسوب إليها، والصفة هي المنسوب، فسواء أَقُلْنا: (زيد المنطلق) أم قُلنا: (المنطلق زيد) يكون (زيد) مبتدأ والمنطلق خبراً، وهو رأي الإمام الرازي قدس الله سره.

ورُدَّ بأن المعنى عند تقديم الصفة: الشخصُ الذي له الصفة صاحبُ الاسم، نعني أنَّ الصفة تُجْعل دالةً على الذات ومُسْنداً إليها، والاسم يُجعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً.

دواعي الإتيان بالمسند جملة:

وأما دواعي كون المسند جملة، فمنها: التَقَوِّي نحو: (زيد قام)، ومنها: كُونه سببيّاً نحو: (زيد أبوهُ قائم) لما مرَّ من أَنَّ إفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوِّي.

وسببُ التقوِّي في مثل: (زيد قام) -على ما ذكره «صاحب المفتاح»- هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يُسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صَرَفَه ذلك المبتدأ إلى نفسه، سواء أكان خالياً عن الضمير أم كان متضمناً له، فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير كما في (زيد قائم) صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوة؛ فعلى هذا يختص التقوِّي بما يكون مُسندا إلى ضمير المبتدأ، ويخرج عنه نحو: (زيد ضربته)، ويجب أن يجعل سببيًّا.

وأما على ما ذكره الشيخ في «دلائل الإعجاز»، وهو أن الاسم لا يؤتى به مُعرّى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نَوَى إسناده إليه، فإذا قلت: (زيد) فقد أَشعَرْتَ قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئةٌ له وتَقْدِمة للإعلام به، فإذا قلت: (قام) دخل في قلبه دخولَ المأنوس، وهذا أشد للثبوت، وأمنَعُ من الشبهة والشك.

وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغْتَةً مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتَّقدِمَة له، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوِّي والأحكام، فيدخل فيه نحو: (زيد ضربته) و (زيد مررت به).

ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوِّي: خبرُ ضميرِ الشأن، ولم نتعرض ههنا له لشهرة أمره، وكونه معلوماً مما سبق.

وأما صورة التخصيص نحو: (أنا سَعَيتُ في حاجتك) و (رجل جاءني) فهي داخلة في التقوِّي على ما مرَّ.

ثم إنَّ المقتضي لكون المسند جملة مطلقاً هو السببية أو التقوِّي على ما علمت، والمقتضي لكون تلك جملة اسمية إفادةُ الدوام والثبوت، والمقتضي

لكونها فعليةً إفادةُ التجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، والمقتضي لكونها شرطية إفادة الاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

دواعي الإتيان بالمسند ظرفاً:

ومجيء المسند ظرفاً لاختصار الفعلية؛ إذ الظرفُ مُقَدَّر بالفعل على الأصح؛ لأنَّ الفعلَ هو الأصل في العمل، وقيل: مقدَّر باسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ورُجِّح الأولُ بوقوع الظرف صلةً للموصول نحو: (الذي في الدار أخوك)، وأجيب بأن الصلة من مظانِّ الجملة، بخلاف الخبر.

دواعي تأخير المسند:

وأما دواعي تأخير المسندِ: فَكونُ ذكرِ المسند إليه أهمّ، كما مرّ في تقديم المسند إليه.

دواعي تقديم المسند:

وأما دواعي تقديم المسند، **فمنها**: تخصيصه بالمسند إليه، أي: قَصْر المسند إليه على المسند، على ما حَقّقناه في ضمير الفصل؛ لأن معنى قولنا: (تميمي هُوَ) هو أنه مقصور على التميمية لا يَتَجَاوزها إلى القَيْسِية، نحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات:٤٧] [1] أي: بخلاف خمور الدنيا فإن فيها غَوْلًا.

فإن قلت: المسند هو الظرف، -أعني (فيها)-، والمسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزء منه أعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة.

(١) الغَول: - بالفتح - ما يتبع شرب الخمر في الدنيا من وجع الرأس وثقل الأعضاء.

قلت: المقصود أن عدم الغَول مقصور على الاتصاف بـ(في) خمور الجنة، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ(في) خمور الدنيا، وإن اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى: أن الغَوْل مقصورٌ على عدم الحصول في خمور الجنة، لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غيرَ حقيقي.

وكذلك القياس في قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون: ٦]، ونظيره ما ذكره صاحب «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾ [الشعراء: ١١٣] من أن المعنى: حسابُهم مقصور على الاتصاف بـ(على ربي)، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعَلَيَّ.

فجميعُ ذلك من قَصْر الموصوف على الصفة، دون العكس كما توهمه بعضهم.

ولأن التقديم يفيد التخصيص لم يُقَدَّم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، ولم يقل: (لا فيه ريب)؛ لئلا يفيد تقديمُه عليه ثبوتَ الريب في سائر كتب الله تعالى، بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن.

ومن دواعي تقديم المسند: التنبيه من أوَّل الأمر على أن المسند خبرٌ لا نَعْتٌ؛ إذ النعت لا يتقدَّم على المنعوت، وإنما قلنا: «من أوَّل الأمر»؛ لأنه رُبَّما يُعلم أنه خبر لا نعت بالتأمُّلِ في المعنى والنظرِ إلى أنه لم يرد في الكلام خبرٌ للمبتدأ كقوله:

لَــهُ هِمَــمٌ لا مُنْتَهَــى لِكِبَارِهَــا ... وهِمَّتُــهُ الصغْرَى أَجَلُّ مِــنْ الدَّهْر

حيث لم يقل: (همم له).

ومنها: التفاؤل، نحو:

* سَعِدَتْ بِغُرَّة وَجْهِكَ الأيامُ *

ومنها: التشويقُ إلى ذكر المسند إليه، بأن يكون في المسند المتقدِّم طولٌ يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه؛ فيكون له وقعٌ في النفس ومحلٌّ من القبول؛ لأن الحاصل بعد الطلبِ أعزُّ من الـمُنساقِ بلا تَعَب، كقوله:

ثَلاثَـــةٌ تُـــشْرِقُ الدُّنيـــا بِبَهْجَتها   شَمْسُ الضُّحى وأبو إسحاق والقَمَرُ

(ثلاثة): هذا هو المسند المتقدِّم الموصوف بقوله: (تُشرق.. الخ)، وتُشرق: مِن أَشْرَقَ، بمعنى صار مضيئاً، و (الدنيا): فاعل تُشرق، والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور في قوله: (ببهجتها) أي بحسنها ونضارتها: أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها، والمسند إليه المتأخر هو قوله: (شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر).

أكثر الأحوال السابقة تجري في غير المسند والمسند إليه:

واعلم أن كثيراً مما ذكر في هذا الباب-نعني باب المسند- والذي قبله -نعني باب المسند إليه- غيرُ مختصٍّ بهما: كالذِّكر والحذف، وغيرهما من التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك مما سبق.

وإنما قلنا: «كثير مما ذكر»؛ لأن بعضها مختصٌّ بالبابين، كضمير الفَصلِ المختصِّ بما بين المسند إليه والمسند، وككون المسندِ فِعلاً فإنه مختصٌّ بالمسند، إذ كلُّ فعلٍ مُسنَدٌ دائماً.

ومن الناس[١] من يسبق إلى وهمه أن ذلك التعبير إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين، كالتعريف فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه، وليس ذلك بشيء؛ لأن قولنا: «جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما» لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند، فضلاً عن أن يجري كلّ واحد منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما، فافهم.

والفَطِنُ إذا أتقن اعتبار ذلك في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما: من المفاعيل، والملحقات بها، والمضاف إليه.

---

(١) فهم المحقق الزوزني -أحد شراح التلخيص- أن صاحب التلخيص قال: «كثير مما ذكر في البابين..الخ» ولم يقل: «جميع ما ذكر في البابين..الخ»؛ لأنه لو قال هذه العبارة لأفادت أن كل واحد مما مرَّ يجري في كل فرد مما يغاير المسند والمسند إليه، وحينئذ يرد عليه (التعريف) وهو واحد مما مرَّ لا يجري في الحال، ولا في التمييز، وهما من الأفراد التي تغاير المسند والمسند إليه، ويرد عليه (التقديم) فإنه واحد مما مرَّ أيضاً، ولا يجري في المضاف إليه، وهو واحد مما يغاير المسند والمسند إليه.

وغرض المحقق التفتازاني هنا أن يقول: لا نسلِّم أن الخطيب عَدَل إلى قوله: «كثير مما مر»، ولم يقل: «جميع ما مر.. الخ» للإشارة إلى ما ذُكِر؛ لأنه لو قال العبارة المذكورة لم يكن معناها ما ذكرت من أن كل فرد مما مر يجري في كل فرد مما يغاير المسند والمسند إليه؛ بل يكون معنى هذه العبارة أن كل واحد من الأمور السابقة يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير المسند والمسند إليه؛ لأنه يكفي في سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقيق كل واحد منها في غيرهما، ولو كان باباً واحداً، فافهم ذلك.

تمرينات

التمرين الأول:

اذكر الداعي الذي اقتضى تعريف المسند في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٧].

ب - ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [هود:٢١].

ج - ﴿ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾ [الحجر: ٤٩ - ٥٠].

د - ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آلعمران:٩٦].

هـ - ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

(٢) وقال شوقي بك في قصيدة يرثي بها إسماعيل صبري باشا:

ما أنتِ يا دُنيا؟ أرُؤيا نائم ... أم ليلُ عُرْسٍ أم بِسَاطُ سُلافِ

نعماؤك الرَّيحانُ إلا أنه ... مَسَّتْ حواشيه نقيعَ ذُعَافِ

(٣) وقال عليه الصلاة والسلام:

«المسلمُ من سَلِمَ المسلمون من يده ولسانه».

(٤) وقال الأعشى يمدح قيس بن معديكرب:

وإذا تكون كتيبةٌ ملمومةٌ ... خرْساء يخشى الدارعون نزَالَها

كنتَ المقــدَّمَ غــير لابــس جُنَّةٍ   بالســيف تــضربُ مُعلِــماً أبطالَها

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي يفتخر:

أنــا الذي نظــر الأعمــى إلى أدبي   وأســمعت كلماتي مَنْ بــه صَمَمُ

(٦) وقال ابن دارة:

أنــا ابــنُ دارةَ معروفاً بها نَسَــبِي   وَهَــلْ بِدَارَةَ يــا للناسِ مِــنْ عَارِ

(٧) وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

وما الحــربُ إلا ما عَلِمْتُــم وذُقْتُمُ   وما هــو عنها بالحديث الــمُرجَّمِ

(٨) وقال الشاعر:

نحــن الأُلَى فاجْمَــعْ جُمُــو   عَــكَ ثُــمَّ وَجِّهْهُــمْ إلَيْنَــا

(٩) وقال عمرو بن كلثوم:

وقــد عَلِــمَ القبائــل مــن مَعَدٍّ   إذا قُبَــبٌ بأَبْطَحِهَــا بُنِينَــا

بأنَّــا العاصِمُــونَ إذَ أُطْعِنــا   وأنَّــا الغارِمُــونَ إذا عُصِينــا

وأَنَّــا المنعمُــون إذا قَدَرْنــا   وأنّــا الــمُهلِكون إذا ابْتُلِينَــا

التمرين الثاني:

المسند في بعض الأمثلة الآتية اسم، وفي بعضها فعل، وفي بعضها جملة، بيِّن كلَّ نوع من هذه الأنواع، وبيِّن الداعي الذي اقتضى الإتيان به:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨].

ب- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارًا ﴾ [النساء: ٥٦].

ج - ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥].

د - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥].

هـ - ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل:٥٨].

و - ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [النحل: ٦٥].

(٢) وقال عليه الصلاة والسلام:

«الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة».

(٣) وقالت الخنساء تُماضر بنت عمرو ترثي أخاها صخراً:

إن البكاءَ هو الشِّفا ... ءُ من الجوى بين الجَوَانِح

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

أيَدْرِي الرَّبعُ أيَّ دَمٍ أراقَا؟ ... وأيَّ قلوب هذا الركب شاقا؟

(٥) وقال الشاعر:

وليس أخو الحاجات من باتَ نائما ... ولكن أخوها من يبيت على وَجَلْ

(٦) وقال المتنبي يذم كافوراً الإخشيدي:

إنِّي نزلت بكذَّابِينَ ضَيْفُهُمُ ... عن القِرَى وعن الترحَالِ محدودُ

(٧) وقال محمود سامي البارودي باشا:

أدْعُو إلى الدَّارِ بالسُّقْيَا وبي ظَمأٌ ... أحَقُّ بالرِّيِّ لكنِّي أخُو كَرَمِ

(٨) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

أصون عرضي بمالي لا أدنِّسُه ... لا بارك الله بعد العرض في المال

أحتـــال للـــمال إن أوْدَى فأكســـبه ولَسْـــتُ للعرض إن أودى بمحتال

(٩) وقال أبو الطيب المتنبي:

أعزُّ مـــكانٍ في الدُّنا سَرْجُ ســـابح وخَيْرُ جليـــسٍ في الزمـــان كتابُ

(١٠) وقال النابغة الذبياني يرثي أخاه:

حَسْـــبُ الخَليلَيْن نأيُ الأرض بينهما هـــذا عليهـــا وهـــذا تحتهـــا بالي

التمرين الثالث:

اذكر الداعي الذي اقتضى تقييد الفعل بالشرط في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [فاطر: ٤].

ب - ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [يوسف:٣٣].

ج - ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا (١) وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا (٢) وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا (٣) يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزلزلة: ١ - ٤].

د - ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [الأنفال: ٦١].

هـ - ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

و - ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ [الأنعام: ٢٧].

ز - ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [الحجرات: ٥].

(٢) وقال الشاعر:

إذا لم يَكُــن إلاَّ الأســنةُ مركبــا فــلا يَسَــعُ المضطــر إلا ركوبها

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

وإذا مــا خَــلا الجبــانُ بــأرضٍ طلــبَ الطَّعــن وحْــدَهُ والنزالا

(٤) وقال الشاعر:

إذا كنــتَ في حاجــة مُرْسِــلاً فأرْسِــلْ حكيــماً ولا تُوصِــهِ

وإن بــابُ أمــرٍ عليــك التَــوَى فشــاوِرْ لبيبــاً ولا تعصِــهِ

(٥) وقال السموأل بن عادياء اليهودي:

إذا المرء لم يَدْنَس مــن اللؤم عِرْضُهُ فــكُلُّ رِداءٍ يرتديــه جميــل

وإن هو لم يحمــل على النفس ضيمها فليــس إلى حســن الثناء ســبيل

(٦) وقال بشار بن برد:

إذا كنــت في كلِّ الأمــور مُعاتِبــا صديقَــكَ لم تَلْقَ الــذي لا تُعاتِبُه

إذا أنت لم تشرب مِــراراً على القَذَى ظمئتَ، وأيُّ الناسِ تَصفو مشارِبُه؟

(٧) وقال أبو الطيب المتنبي يهجو:

وإذا أشــار محدِّثــاً فكأنَّــه قِــرْدٌ يُقَهْقِــهُ أو عجــوزٌ تَلْطِــمُ

(٨) وقالت أعرابية تهجو:

وتَفْتَــحُ - لا كانت - فَــماً لو رأيتَهُ تَوَهَّمْتَــهُ بابــاً مــن النــار يُفْتَحُ

(٩) وقال أبو الطيب المتنبي يصف الأسد:

وَرْدٌ إذا وَرَدَ البُحَــيْرَةَ شَــارِباً وَرَدَ الفُــرَاتَ زئــيرُهُ والنِّيــلَا

(١٠) وقال عدي بن زيد العِبَادي:

لــو بغــير المــاء حَلْقِــي شَرِقٌ   كنــتُ كالغَصَّانِ بالمــاء اعْتِصَاري

(١١) وقال الشاعر:

فَلَــو طَــارَ ذو حافِــرٍ قبلَهــا   لطــارت، ولكنَّــه لم يَطِــرْ

(١٢) وقال النابغة الذبياني:

لو أنهــا عَرَضت لأشْــمَطَ رَاهَبٍ   عَبَــدَ الإلــهَ صَرُورَةٍ مُتَعبِّــدِ

لَرَنَــا لبهجتهــا وحُسْــنِ حديثِها   ولَخَالَــهُ رَشَــداً وإن لم يرشُــدِ

أحوال متعلقات الفعل:

قد أَشَرنا فيما سبق إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل، لكن ذكرنا في هذا الباب تفصيلَ بعضٍ من ذلك، لاختصاصه بمزيد بحث عنه.

ارتباط الفعل بفاعله ومفعوله:

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أنَّ الغرض من ذكر كلّ من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كلّ منهما: إفادة تَلَبُّسِ الفعل بكلٍّ منهما، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه، وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه، وليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه، من غير إرادة أن يُعلم ممَّن وقع، أو على مَنْ وقع، إذ لو أريد ذلك لقيل: وقع الضرب، أو وجد، أو ثبت، أو حدث، من غير ذكر الفاعل أو المفعول، لكون ذكر كلٍّ منهما -إذا كان الغرض ذلك- عبثاً.

فإذا لم يُذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله، فالغرض إن كان إثباتَ الفعلِ لفاعله أو نَفْيَه عنه، من غير اعتبارِ عمومٍ في الفعل بأن يراد جميعُ أفراده، أو خصوصٍ بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلُّقِه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه، نُزِّلَ الفعل المتعدِّي منزلة اللازم، ولم يقدَّر له مفعول؛ لأن المقدَّر كالمذكور في أن السامع يَفْهَم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلُّقِهِ بمن وقع عليه، ألا ترى أن قولنا: (فلان يعطي الدنانير) يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا لبيان كونه مُعْطيا، ويكون كلاماً مع من أثبث له إعطاءَ غيرِ الدنانير، لا مع مَن نَفَى أن يوجد منه إعطاءٌ.

وهذا القسم الذي نُزِّل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم ضربان؛ لأنه إما أن يُجْعل الفعل حال كونه مطلقاً -أي: من غير اعتبارِ عمومٍ أو خصوصٍ فيه، ومن غير اعتبار تعلُّقِه بالمفعول- كنايةً عن ذلك الفعل حال كونه متعلقاً بمفعول مخصوصٍ دلَّت عليه قرينة، أو لا يُجْعَلَ كذلك.

أما الثاني فكقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أي: لا يستوي من يُوجَدُ له حقيقة العلم، ومن لا يوجد.

وقد ذكر «السكاكي» في بحث إفادة اللام الاستغراقَ أنَّه إذا كان المقام خَطَابياً لا استدلالياً، كقوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن غرٌّ كريم، والمنافق خَبٌّ لئيمٌ» حُمِلَ المعرف باللام -مفرداً كان أو جمعا- على الاستغراق، بعلَّة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر، مع تحقُّق الحقيقة فيهما، ترجيحٌ لأحد المتساويين على الآخر، ثم ذَكَرَ في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدِّي منزلةَ اللازم، ذهاباً في نحو: (فلان يُعطي) إلى معنى يَفْعَلُ الإعطاءَ، ويُوجِدُ هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق.

وقد جعل «الخطيبُ» قولَ «السكاكي» في العبارة الثانية «بالطريق المذكور» إشارة إلى قوله في العبارة الأولى «ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلالياً، حُمِل المعرَّف باللام على الاستغراق»، فقرر أنَّه -بعد كون الغرض ثبوتَ أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم، من غير اعتبار كونه كناية- إذا كان المقام خطابياً يُكتفى فيه بمجرد الظن، لا استدلالياً يطلب فيه اليقين البرهاني أفاد المقام أو الفعلُ كونَ الغرض ثبوتَه لفاعله أو نفيه مطلقاً مع التعميم في أفراد الفعل، دفعاً للتحكُّم اللازم من حمله على فردٍ دون فردٍ آخر، وتحقيقُه أن معنى (يعطي)

حينئذٍ: يفعل الإعطاء، فالإعطاء المعرَّف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغة؛ لئلا يلزم ترجيحُ أحد المتساويين على الآخر.

لا يقال: إفادة التعميم في أفراد الفعل تُنافي كونَ الغرضِ الثبوتَ أو النفيَ مطلقاً، أي: مِن غير اعتبار عمومٍ ولا خصوصٍ؛ لأنَّا نقول: لا نسلِّم ذلك؛ فإن عدم كون الشيء معتبراً في الغرض لا يستلزم كونه مُفَاداً في الكلام، فالتعميمُ مُفادٌ غير مقصود. ولبعضهم في هذا المقام تخيّلات فاسدة لا طائل تحتها، فلم نتعرّض لها.

وأما الأول -وهو أن يُجْعَلَ الفعلُ مطلقاً كنايةً عنه متعلّقاً بمفعول مخصوص- فكقول البُحْتُري في المعتز بالله تعريضاً بالمستعين بالله:

شَـجْوُ حُسَّـادِهِ وغَيْـظُ عِـدَاه أن يَـرَى مُبْـصرٌ ويسـمعَ واعٍ

أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه، وبالسمع أخبارَه الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة، دون غيره، أي فلا يجد أعداؤه وحُسَّاده الذين يتمنَّون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلا.

فالحاصل أنه نزَّل (يرى) و (يسمع) منزلة اللازم، أي: مَنْ يصدرُ عنه السماع والرؤية، من غير تعلُّقٍ بمفعولٍ مخصوصٍ، ثم جعلَهُما كِنايتين عن الرؤية والسماع المتعلِّقين بمفعول مخصوص هو محاسنُه وأخباره، بادِّعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع إخفاؤها فيبصرها كلُّ راءٍ ويسمعها كلُّ واعٍ، بل لا يبصر الرائي إلا تلكَ

الآثار، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار، فَذَكَر الملزومَ وأرادَ اللازم، على ما هو طريق الكناية؛ ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعارٌ بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يَفُوتُ هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.

وإن لم يكن الغرض -عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدِّي المسند إلى فاعله- إثباتَهُ لفاعله، أو نَفْيَهُ عنه مطلقاً، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وَجَبَ التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول: إن عامًّا فعامٌّ، وإن خاصًّا فخاصٌّ.

دواعي حذف المفعول:

ولـمَّا وجب تقديرُ المفعولِ تعيَّن أنه مرادٌ [في المعنى]، ومحذوف من اللفظ لغرض، وتفصيل الغرض أن الحذف:

إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة والإرادة ونحوهما، إذا وقع شرطاً[1]، فإن الجواب يدل عليه ويبيِّنُه، لكنه إنما يُحْذَف ما لم يكن تعلُّقُ فِعلِ المشيئة بالمفعول غريباً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩] أي: لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنه لما قيل (لو شاء) عَلِمَ السامع أنَّ هناك شيئاً عُلِّقت المشيئة عليه، لكنه مُبْهَمٌ عنده، فإذا جيء بالجواب صار مبيناً له، وهذا أَوْقَعُ في النفس، بخلاف ما إذا كان تعلُّق فعل المشيئةِ به غريباً، فإنه لا يحذف حينئذ، كما في نحو قوله:

---

(١) يريد إذا وقع فعل المشيئة شرطاً كما في الآية الكريمة فإن فعل المشيئة فيها شرط، وليس وقوع فعل المشيئة شرطاً بلازم، ولكنه هو الغالب في الكلام، ومن غير الغالب قولنا: (بمشيئة الله نبلغ ما نريد) أي: بمشيئة الله بلوغنا ما نريد أن نبلغه، فاعرف ذلك.

ولـــو شِـــئْتُ أن أبكي دَمـــاً لَبَكَيْتُهُ عَلَيْه، ولكنْ سَـــاحَةُ الصبر أوسَـــعُ

فإنَّ تعلُّق فعل المشيئة ببكاء الدم غريبٌ، فذَكَره ليتقرَّر في نفس السامع ويأنَسَ به.

وأما قوله:

فلم يُبْقِ مني الشـــوق غَـــيْر تفكُّرِي فلو شـــئتُ أن أبكي بَكَيْـــتُ تَفَكُّرَا

فليس مما ذكر فيه مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلُّقِها به، خلافاً لما ذهب إليه «صدر الأفاضل» في (ضِرَام السقط) حيث زعم أن المراد: لو شئت أن أبكي تفكّراً بكيت تفكّراً، فلم يحذف منه مفعول المشيئة، ولم يقل (لو شئت بكيت تفكرا)؛ لأن تعلُّق المشيئة ببكاء التفكُّر غريبٌ كتعلُّقِها ببكاء الدم.

وإنما لم يكن عندنا من هذا القبيل؛ لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي، لا البكاء التفكُّرِي، لأنه أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني غيرَ خواطرَ تجولُ فيَّ، حتى لو شئتُ البُكاءَ، فَمَرَيْتُ جفوني وعصَرتُ عيني ليسيل منها دمع؛ لم أجده، وخرج منها بدلَ الدَّمع التفكر، فالبكاء الذي أراد إيقاعَ المشيئة عليه بكاءٌ مطلقٌ مُبهَمٌ غير مُعَدًّى إلى التفكُّر البتَّةَ، والبكاء الثاني مقيد معدًّى إلى التفكر، فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأول وبياناً له، كما إذا قلت (لو شئت أن تُعطَى درهماً أعطيتك درهمين)، وإلى هذا ذهب الشيخ في «دلائل الإعجاز».

ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل: إن الكلام في مفعول أبكى، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل إنما حذف لغرض آخر.

وقيل: يحتمل أن يكون المعنى: لو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكراً، أي لم يبق فيَّ مادة الدمع، فصرت بحيث أقدِرُ على بكاء التفكر، فيكون من قبيل ما ذُكِرَ فيه مفعول المشيئة لغرابته.

وفيه نظرٌ؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله:

لم يبق مني الشوق غير تفكُّري

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق؛ لأن القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر، فافهم.

وإما أن يكون حذف المفعول لدفع توهُّمِ إرادةِ غير المراد ابتداء، كقوله:

وكم ذُدْتَ عَنِّي مِـــنْ تَحَامُل حادِثٍ وَسَـــوْرَةِ أَيَّـــامٍ حَـــزَزْنَ إلى العظْمِ

(ذدت) أي: دفعت، و (تحامل حادث) يقال: تحامل فلان عليَّ، إذا لم يَعْدِل، و (كم) خبرية مميزها قوله (من تحامل)، قالوا: وإذا فُصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعدٍّ وَجَبَ الإتيان بمِن؛ لئلا يلتبس بالمفعول، ومحل (كم) النصب على أنها مفعول (ذُدْت)، وقيل: المميز محذوف، أي: كم مرة، و (من) في (من تحامل) زائدة، وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذفِ والزيادة بما ذكرناه، و(سَورة أيام) أي: شدتها وصَوْلتها، (حززن) أي: قَطَعْن اللحم إلى العظم، فحذف المفعول، أعني اللحم، إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعد اللحم، يعني (إلى العظم) أن الحزَّ لم ينته إلى العظم، وإنما كان في بعض اللحم، فحذف دفعاً لهذا التوهم.

وإما أن يكون حذف المفعول لأنه أريد ذكر المفعول ثانياً على وجهٍ يتضمن إيقاعَ الفعل على صريح لفظه، لا على الضمير العائد إليه، إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل على المفعول، حتى كأنَّه لا يرضى أن يوقعه على ضميره، وإن كان كناية عنه، كقوله:

قد طَلَبْنـــا فلم نَجِدْ لك في السُّـــؤ دَدِ والمجـــد والمـــكارم مِثْـــلا

أي: قد طلبنا لك مثلا، فحذف (مثلا) إذ لو ذكره لكان المناسب(فلم نجده)، فيفوت الغرض، أعني إيقاع عدم الوُجدان على صريح لفظ المثل.

ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول (طلبنا) ترك مواجهة الممدوح بطلب مثلٍ له، قَصْداً إلى المبالغة في التأدُّب معه، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

وإما أن يكون حذف المفعول للتعميم في المفعول مع الاختصار، كقولك: (قد كان منك ما يؤلم) أي: كلَّ أحد، بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم يُمكن أن يُستفاد بذكر المفعول بصيغة العموم(1)، لكن يفوت الاختصار حينئذ.

وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار وَرَدَ قولُه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾[يونس: ٢٥] أي: جميع عباده، فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثاني تحقيقاً.

وإما أن يكون حذف المفعول لمجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره، نحو: (أصغيت إليه) أي: أذني، وعلى الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾ [الأعراف:١٤٣] أي: ذَاتَكَ.

وههنا بحث، وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم تكن فيه قرينةٌ دالَّة على أن المقدَّر عامٌّ فلا تعميمَ أصلاً، وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدَّر، سواء أحُذِف أم لم يُحذَف، فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار.

وإما أن يكون حذف المفعول للرعاية والمحافظة على الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ١-٣] أي: وما قَلَاكَ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر.

---

(١) أي بأن تقول: (قد كان منك ما يؤلم كل أحد) أو (كل إنسان) أو (كل من له بك صلة)، أو نحو ذلك مما يفيد العموم في المفعول الذى تعدّى الفعل إليه.

وإما أن يكون حذف المفعول لاستهجان ذكره، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «ما رأيت منه» أي من النبي عليه السلام، «ولا رأى منِّي» أي العورةَ.

وإما أن يكون حذفُ المفعول لنكتة أخرى: كإخفائه، أو التمكُّن من إنكاره إن مَسَّت إليه حاجةٌ، أو تعيُّنه حقيقة أو ادعاء، ونحو ذلك.

دواعي تقديم المفعول ونحوه على الفعل:

وأما دواعي تقديم مفعول الفعل ونحوه: من الجار والمجرور، والظرف، والحال، وما أشبه ذلك على الفعل فمنها[1]: القصد إلى ردِّ الخطأ في التعيين، كقوله: (زيداً عرفت) إذا قلت ذلك لمن اعتقد أنك عرفتَ إنساناً وأصاب في ذلك، واعتقد أنه غير زيد وأخطأ فيه، وتقول لتأكيد هذا الرد: (زيداً عرفتُ، لا غَيْرَه)، وقد يكون أيضاً لرد الخطأ في الاشتراك، كقولك: (زيداً عرفت) إذا قلته لمن اعتقد أنك عرفت زيداً وعمراً، وتقول لتأكيده: (زيداً عرفتُ وحدَهُ)، وكذا في نحو: (زيداً أَكْرِمْ)، و (عمراً لا تُكْرِمْ)، أمراً ونهياً.

ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوعِ الفعل على مفعولٍ ما لا يقال: (ما زيداً ضربتُ ولا غيره)؛ لأن التقديمَ يدلُّ على وقوع الضرب على غير زيد، تحقيقاً لمعنى الاختصاص، وقولك: (ولا غَيْرَه) يَنْفي ذلك؛ فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق (لا غيره).

نعم لو كان التقديم لغرضٍ آخر غير التخصيص جاز (ما زيداً ضَرَبْتُ ولا غيره)، وكذا (زيداً ضربت وغيره)[2]، ولا يجوز أيضاً أن تقول: (ما زيداً

(١) هذا -عند التحقيق- هو إفادة الاختصاص بالتقديم.

(٢) نعني أن هذا الكلام مثل: (ما زيدا ضربت ولاغيره) في أنه لا يقال إذا كان الغرض من

ضَرَبْتُ، ولكن أكرَمْتُه)؛ لأن مَبْنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى تردّه إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب؛ فردُّه إلى الصواب أن تقول: (ما زيداً ضَرِبْتُ ولكن عَمْراً).

وأما نحو: (زيداً عرفتُهُ) فتأكيدٌ إنْ قُدِّر الفعل المحذوف المفسَّر بالفعل المذكور قبل المنصوب، حتى كأنك قد قلت: (عَرَفْتُ زيداً عَرَفْتُهُ)، وإن لم يُقدَّر المفسَّر قبل المنصوب بل قدّر بعده فتخصيص، وكأنك قد قلت: (زيداً عَرَفْتُ عرفتُهُ)؛ لأن المحذوف المقدَّر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في (بسم الله) فنحو (زيداً عرفته) محتمل للمعنيَين: التخصيص، والتأكيد، والرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوْكَدَ من قولنا: (زيدا عرفتُ) لما فيه من التكرار.

قيل: وأما نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧] فلا يفيد إلا التخصيص؛ لامتناع أن يُقَدَّر الفعلُ مقدَّماً، إذ لا يقال (أما فهدينا ثمود)، لالتزامهم وجودَ فاصلٍ بين (أمَّا) والفاء، بل التقدير أما ثمود فهدينا فهديناهم، بتقديم المفعول.

وفي ما قالوه من أن التقديم للتخصيص دون سواه نظر؛ لأنه يكون مع الجهل بثُبوت أصل الفعل، كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: أمَّا زيداً فضربته، وأما عَمْراً فأكرمته، فليتأمل.

ومثل: (زيداً عَرَفتُ) في إفادة الاختصاص قولك: (بِزَيدٍ مررتُ) في المفعول بواسطةٍ، لمن اعتقد أنك مررت بإنسان، وأنه غير زيد؛ وكذلك (يوم

التقديم التخصيص، ووجهه أن التقديم أفاد بالمفهوم أن غير زيد ليس مضروباً، وقولك (وغيره) يناقضه.

الجمعة سرتُ) و (في المسجد صَلَّيتُ)، و (تأديباً ضربته)، و (ماشيا حَجَجْتُ).

والتخصيص لازم للتقديم غالباً، نعني أن التخصيص لا ينفكُّ عن تقديم المفعول ونحوِهِ في أكثر الصور، بشهادة الاستقراء وحكم الذوق، أما اللزوم الكلي بين التخصيص والتقديم فغير متحقق، إذ التقديمُ قد يكون لأغراض أُخَرَ كمجرد الاهتمام، والتبرك، والاستلذاذ، وموافقة كلام السامع، وضرورة الشعر، ورعاية السجع والفاصلة، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠٣٢]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ﴾ [الانفطار:١٠] وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠] وقال: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨] إلى غير ذلك؛ مما لا يَحْسُنُ فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفةٌ بأساليب الكلام.

ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً يقال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥] معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصاً بذلك: لا نعبد ولا نستعين غيرك، ويقال في قوله تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران:١٥٨] معناه: إليه تُحشرون لا إلى غيره.

ويفيد التقديم في جميع صور التخصيص -وراء إفادته التخصيصَ- اهتماماً بالمقَدَّم؛ لأنهم يقدِّمون الذي شأنه أهم وَهُمْ بِبَيانِه أعْنى، ولهذا يقدَّر المحذوف في (بسم الله) مؤخراً، أي: بسم الله أفعل كذا؛ ليفيد مع الاختصاص الاهتمامَ؛ لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللاَّت، باسم العُزَّى، فقصد الموحِّد تخصيص اسم الله بالابتداء؛ للاهتمام والرد عليهم.

وأورد على هذا الكلام قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾[(١)] [العلق: ١] فقيل: لو كان التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخَّر الفعلُ، ويقدَّم (باسم ربك)؛ لأن كلام الله تعالى أحقُّ برعاية ما يجب رعايته.

وأجيب على هذا الإيراد بعدة أجوبة:

أولها: أن الأهم في هذا الموضع القراءة؛ لأنها أوَّلُ سورة نَزَلَت، فكان الأمر بالقراءة أهمَّ باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه، وهذا جواب جار الله العلامة في «الكشاف».

والجواب الثاني: أن قوله سبحانه: ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ متعلق بإقرأ الثاني الذي بعده، ومعنى (إقرأ) الأول: أوجِدِ القراءة، من غير اعتبار تَعْدِيَتِه إلى مقروء به، كما في (فلان يعطي ويمنع) كذا في «المفتاح».

دواعي تقديم بعض المعمولات على بعض:

وأما دواعي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض:

فمنها: أن أصل ذلك البعض التقديمُ على البعض الآخر، ولا مُقْتَضي للعدول عن الأصل، كالفاعل في نحو: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً)؛ لأنه عمدة في الكلام، وحَقُّه أن يلي الفعل، وإنما قلنا (في نحو ضرب زيد عمراً)؛ لأن في نحو (ضَرَبَ زيداً غلامُه) مقتضياً للعدول عن الأصل، وكالمفعول الأول في نحو (أعطيتُ زيداً درهماً) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية، وهو أنه عاطٍ، أي: آخذٌ للعطاء.

---

(١) وجه الإيراد: أنه لو كان التقديم دائما يفيد التخصيص والاهتمام معا لكان تأخير المفعول يفيد عدم الاهتمام به، وهذا يؤدي إلى أحد أمرين، الأول: أن اسم الله تعالى غير مهتم به في ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، والثاني: أن يكون القرآن غير جار على سبيل البلاغة، وفي ذلك ما فيه.

ومنها: أنَّ ذكر ذلك البعض الذي يُقَدّم أهم، والمراد بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه، والاهتمام بحاله؛ لغرض من الأغراض، كقولك: (قتل الخارجيَّ فلانٌ) لأن الأهم في تعلّق القتل هو الخارجيُّ المقتول؛ ليتخلَّص الناس من شره.

ومنها: أن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لو أخَّر قوله ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ عن قوله ﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ ﴾ لتوهّم أنه من صلة (يكتم) أي: يكتم إيمانه من آل فرعون؛ فلم يُفْهَم أن ذلك الرجل كان من آل فرعون.

والحاصل: أنه ذكر لرجلٍ ثلاثةُ أوصافٍ، قُدِّم الأول -أعني مؤمن- لكونه أشرف، ثم الثاني- وهو ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ لئلا يُتَوَهَّم خلافُ المقصود.

ومنها: أن في التأخير إخلالاً بالتناسب، كرِعَاية الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: ٦٧] بتقديم الجار والمجرور والمفعول، على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

تمرينات

التمرين الأول:

في بعض الأمثلة الآتية المفعول مذكورٌ، وفي بعضها الآخر المفعول محذوفٌ، بَيِّن كل واحد من النوعين، مع تقدير المفعول المحذوف فيما حذف، واذكر الدواعي التي اقتضت الذكر، والدواعي التي اقتضت الحذف في كل مثال منها:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴾ [يس: ٤٣].

ب - ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الزمر: ٨].

ج - ﴿ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

د - ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ ۗ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٦].

هـ - ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النحل: ٦٣].

و - ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ز - ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣].

ح - ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ [يوسف: ٥٣].

(٢) وقال خالد بن جعفر:

فمن يَكُ سائلا عني فإنِّي ... وحَذْفَةَ كالشَّجَا بين الوريد

(٣) وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

ومَنْ يعص أطرافَ الزِّجاج فإنه ... يُطيع العَوالي رُكّبتْ كلَّ لهذَمِ

ومن لم يَذُدْ عن حوضه بسلاحه ... يُهَدّمْ، ومَنْ لا يظلم الناس يُظلم

(٤) وقال طرفة بن العبد:

ما تنظرون بحقّ وردَةَ فيكم ... صَغُر البنون، ورهْطُ ورْدَةَ غُيَّبُ

(٥) وقال ذو الرمة:

لعلَّ انحدار الدمع يُعقِبُ رَاحةً ... منَ الوجِد أو يشفي نَجيَّ البَلابِلِ

(٦) وقال آخر:

عسى سائلٌ ذو حاجة إنْ مَنَعْتَهُ ... من اليوم سُؤْلاً أن يكون له غَدُ

(٧) وقال أعرابي:

ولم أر كالمعروف: أمَّا مَذَاقُهُ ... فَحُلْوٌ، وإما وجْهُهُ فجميل

(٨) وقال أبو العتاهية:

إني رأيتُ عواقبَ الدنيا ... فتركت ما أهوى لما أخْشَى

(٩) وقال أبو نواس:

يا ناقُ لا تسأمي أو تبلغي مَلِكاً تقبيلُ راحَتِهِ والرُّكن سِيَّانِ

متى تَحُطِّي إليه الرَّحلَ سالمةً تَسْتَجْمِعِي الخلقَ في تمثال إنسانِ

(١٠) وقال أبو العلاء المعري:

ولا تجلس إلى أهلِ الدَّنَايَا فإن خَلائِقَ السُّفهاءِ تُعْدِي

(١١) وقال الغطمش الضَّبي:

إلى الله أشكو، لا إلى الناس؛ إنني أرى الأرض تبقى والأخلاءَ تَذْهَبُ

(١٢) وقال طرفة بن العبد:

سَتُبدي لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّدِ

التمرين الثاني:

اذكر الدواعي التي اقتضت تقديمَ المفعولِ أو شِبْهِهِ في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ [النحل:٥٢].

ب - ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ﴾ [المؤمنون: ١ - ٣].

ج - ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ [طه: ١٢٦].

د - ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتًا فَأَحۡيَٰكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٨].

هـ - ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦].

و - ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٤].

ز - ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧].

ح - ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٧].

ط - ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف: ١٠].

(٢) وقال الشاعر:

بِكَ اقْتَدَت الأيامُ في حسناتها وشيمتُهَا لولاك هَمٌّ وتكريبُ

(٣) وقال الآخر:

بذا قَضَتِ الأيامُ ما بين أهلها مَصَائب قوم عند قوم فوائد

(٤) وقال محمد حافظ إبراهيم بك:

كانت منازلنا في العز شامخةً لا تُشْرِقُ الشمسُ إلا في مغانينا

وكان أقصى مُنى نَهرِ المَجرَّةِ لَوْ مِنْ مائه مُزِجَت أقداحُ ساقينا

(٥) وقال أيضاً:

فيا قَلْبُ، لا تجزع إذا عَضَّكَ الأسى فإنَّكَ بعدَ اليومِ لن تتألَّما

(٦) وقال عمرو بن كلثوم:

إذا بلغ الفِطَامَ لنا صَبيٌّ تَخِرُّ له الجبابرُ ساجدينا

(٧) وقال العباس بن الأحنف:

إليك أشكو ربِّ ما حلَّ بي من ظُلْم هذا العاتب المُذْنِبِ

إن سِيلَ لم يَبْذُلْ، ولو قال لي: لا تشربِ الباردَ لم أشرَبِ

(٨) وقال أحمد شوقي بك:

بسيفك يعلو الحقُّ والحقُّ أغلبُ ويُنصَرُ دينُ الله أيَّان تَضْرِبُ

(٩) من كلام العرب:

«شَتَّى تَؤوب الحَلَبَةُ»

(١٠) وقال الشاعر:

أَنَفْساً تطِيبُ بنيل المُنَى وداعي المنون ينادي جهَارَا

(١١) وقال أعشى هَمْدان، وينسب للمخَبَّل السَّعْدِي:

أتَهْجُرُ ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

(١٢) وقال محمد حافظ إبراهيم بك يمدح الملك فؤاداً الأول:

فدار البرلمان أعزُّ دارٍ تُشَادُ لطالب المجد العميم

بها يتجمَّلُ العَرْشُ المفَدَّى وتَحْيَا مصرُ في عيشٍ رَخيم

التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية معمولان أو أكثر، لعامل واحد فعلٍ أو شبهه، بَيِّن العامل ومعمولاته في كل مثال، ثم بَيِّن السر في تقديم بعض هذه المعمولات على بعض:

(١) قال أبو الطيب المتنبي :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتكبر في عين الصغير صغارُها وتصغُر في عين العظيم العظائم

(٢) وقال الشريف الرضي:

قــد يبلــغ الرجــلُ الجبــانُ بمالِهِ ما ليــس يبلُغُــه الشُّــجاع المعدَمُ

(٣) وقال أبو تمام الطائي:

ينــال الفتى من عيشــه وَهْوَ جاهلٌ ويُكْــدِي الفتى في دهــره وهو عالم

ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا هَلكــن إذاً مــن جَهْلِهِــنَّ البهائمُ

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

فلا أصاحب حلمــي وهو بي كرم ولا أصاحب حلمي وهــو بي جُبُنُ

ولا أقيــمُ عــلى مــالٍ أذلُّ بِــهِ ولا ألــذُّ بــما عِــرْضي بــه دَرِنُ

(٥) وقال أبو نواس:

دَبَّ فِيَّ السَّــقَامَ سُــفْلاً وعُلْــوَا وأُرَانِي أمــوتُ عُضْــواً فَعضــوا

ذهبــت جِــدَّتي بطاعــة نفــسي وتذَكَّــرتُ طاعــةَ الله نِضْــوَا

(٦) وقال ابن نُبَاتةَ السعديُّ:

يفوتُ ضجيــعَ الترَّهــاتِ طِلابُهُ ويدنو إلى الحاجات مَنْ بات ســاعيا

(٧) وقال أبو العتاهية يرثي ابنه عليّاً:

بكيتــك يــا عــليُّ بدمــع عيني فــما أغنــى البــكاءُ عليك شــيّا

وكانــت في حياتــك لي عظــاتٌ وأنــت اليــوم أوعظُ منــك حيا

(٨) وقال أبو فراس الحمداني:

إنَّــا إذا اشــتدَّ الزمــا نُ ونَــابَ خطــبٌ وأدْلَهَــمْ

ألـفيــتَ حــولَ بيـوتـنــا عُــدَدَ الشــجاعةِ والكَــرَمْ

لِلقَا العدا بيض السيوفِ، وللندى حُمُرُ النَّعَمْ
هذا وهذا دأبنا يُودَى دَمٌ ويُرَاقُ دَمْ

(٩) وقال الله تعالى:

أ - ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

ب - ﴿ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [طه: ٤٠].

ج - ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

د - ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء: ٢].

هـ - ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾ [غافر: ١٣].

و - ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ [الملك: ٨].

ز - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ [الأنفال: ٦٥].

(١٠) وقال الشاعر:

فلا تُلزِمَنَّ الناس غيرَ طباعهم فتتعبَ من طول العتاب ويتعبوا
ولا تغترر منهم بِحُسْنِ بشاشة فأكثر إيماض البوارِق خُلَّبُ

(١١) وقال الفرزدق:

أَأُلبِسُ هُجْرَ القول مَنْ لو هجوته إذاً لهجاني عنه معروفه عندي

(١٢) وقال الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

(١٣) وقال ابن الرومي:

يهتزُّ عِطفاه عند الحمدِ يسمَعُهُ من هِزَّةِ المجد لا من هِزَّة الطَّرَبِ

(١٤) وقال محمد حافظ بك إبراهيم يخاطب آدم أبا البشر:

سليلَ الطين، كَم نلنا شقاء ... وكم خَطَّتْ أناملنا ضريحا

وكم أَزْرَتْ بنا الأيامُ حتى ... فدَتْ بالكبش إسحاق الذبيحا

وباعت يوسفاً بَيْعَ الموالي ... وألقت في يد القَوْمِ المسيحا

التمرين الرابع:

اشرح الأمثلة الآتية شرحاً بلاغياً، وبَيِّن في كل مثال منها ما فيه من التعريف أو التنكير، والإطلاق أو التقييد، والتقديم أو التأخير، والذِّكر أو الحذف، والتوكيد أو عدمه، مع بيان دواعي كلّ ما تذكُرُه؛ ثم إذا كان جارياً على خلاف مقتضى الظاهر في مثال منها فبيِّنه، مع بيان ما كان يقال موافقاً لمقتضى الظاهر، وسبب العدول عنه:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾ [المائدة: ٩٧].

ب - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة:١٠١].

ج - ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [التوبة: ٩٠].

د - ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [يوسف: ٦٧].

هـ - ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الأنعام: ٢٥].

و - ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤].

ز - ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٣].

ح - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الأحزاب: ١].

ط - ﴿ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ ۝٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ ﴾ [الصافات: ٤ - ٥].

ي - ﴿ وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝٣٨ فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ وَقَالَ سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ [الذاريات: ٣٨ - ٣٩].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ - «أفلح مَنْ رُزِقَ لُبًّا».

أ - «استَوْصُوا بالنساء خيرا».

ج - «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه».

د - «حاملُ القرآن مُوَقًّى».

هـ - «حُبُّكَ الشيءَ يُعمِي ويُصِمُّ».

و - «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا».

ز - «سِتٌّ خصال من الخير: جهادُ أعداء الله بالسيف، والصوم في يوم الصيف، وحسن الصبر عند المصيبة، وترك المراء وأنت محقٌّ، وتبكير الصلاة في يوم غيم، وحسن الوضوء في أيام الشتاء».

(٣) وقال توبة بن الحُميرِ:

يقــول أنــاسٌ: لا يضــيرك نأيُها ... بلى، كلُّ ما شــفَّ النفوسَ يضيرُها

أليس يضيرُ العــينَ أن تُكثِرَ البُكى ... ويُمْنَــعَ منهــا نومُهــا وسرُورُها

(٤) وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

شَقَقتِ القلبَ ثم ذررت فيه هواكِ فليم فالْتَأَمَ الفطورُ
تغلغلَ حبُّ عَثْمَةَ في فؤادي فبادِيهِ مع الخافي يَسيرُ
تغلغل حيثُ لم يبلُغْ شرابٌ ولا حُزن ولم يبلغ سُرورُ

(٥) وقال آخر:

فإن كان هذا منكِ حقَّاً فإنَّني مُدَاوي الذي بيني وبينكِ بالهجر
ومنصرفٌ عنكِ انصرافَ ابن حرة طوى ودَّه، والطيُّ أبقى من النشر

(٦) وقال شاعر من بني أسد:

وإني لسهلٌ ما تغير شيمتي صُرُوفُ ليالي الدهر بالقتل والنَّقْضِ
أكفُّ الأذى عن أسرتي وأذودُهُ على أنني أجزي الـمُقارِضَ بالقَرْضِ
وأمْضِي همومي بالزماع لأهلها إذا ما الهموم لم يكد بعضها يمضي

(٧) وقال الأرجاني:

إن الزمان إذا دها بصروفه شُكِيَتْ عظائمه إلى عُظمائه

(٨) وقال يمدح شهاب الدين الطغرائي:

لقد كان ليلُ الفضل في الدهر داجياً إلى أن بدا للناظرين شهابُ
هُمامٌ تَجَلَّى في الزمان فأقبلَتْ إلى العزِّ منا تشرئِبُّ رِقابُ

(٩) وقال المتنبي:

يُذَكِّرُني فاتِكاً حِلْمُهُ وشيءٌ من النَّدِّ فيه اسمُهُ
وَلَسْتُ بِنَاسٍ ولكِنَّني يُجَدِّدُ لي ريحَهُ شَمُّهُ

(١٠) وقال ابن الرومي يرثي ابنه:

حَمَاهُ الكَرَى هَمٌّ سرى فتأوَّبا فبات يُرَاعي النجم حتى تصوَّبا
أعَيْنَيَّ جودا لي فقد جُدْتُ للثرى بأكثر مما تمنعان وأطيبا
فإن تمنعاني الدمع أرْجِعْ إلى أسىً إذا فَتَرَتْ عنه الدموعُ تَلَهَّبَا

(١١) وقال أبو الطيب المتنبي:

أَفِي كل يَومٍ تحت ضِبْنِي شُوَيعِرٌ ضَعِيفٌ يقاويني قصيرٌ يُطَاوِلُ
لساني بنطقي صامت عنه عادل وقلبي بصمتي ضاحكٌ منه هازل
وأتعبُ مَنْ نَاداك مَنْ لا تجيبُهُ وأغيظ مَنْ عَادَاك مَنْ لا تُشَاكِلِ
وما التيه طِبِّي فيهِمُ غيرَ أنني بغيضٌ إليَّ الجاهلُ المُتَعَاقِل

(١٢) وقال أيضاً:

جَلَلاً كما بِيَ فَلْيَكُ التَّبْرِيحُ أغِذَاءُ ذا الرَّشإِ الأغَنِّ الشِّيحُ؟

(١٣) وقال أيضاً:

لأتركَنَّ وجُوهَ الخيل سَاهِمَةً والحربُ أقوم من ساقٍ على قَدَم
والطَّعنُ يحرقها والزَّجرُ يقلقها حتى كأن بها ضرباً من اللمَمِ

(١٤) وقال أيضاً:

تذكَّرتُ ما بَيْنَ العُذَيْبِ وبارق مَجَرَّ عوالينا ومَجْرَى السَّوابق
وصُحبة قومٍ يذبحون قَنِيصَهُم بفضلة ما قد كسروا في المفارق
وليلا تَوَسَّدْنا الثويَّةَ تحته كأن ثراها عنبر في المَفَارق

(١٥) وقال أيضاً:

ومــا بَلدُ الإنســان غــير الموافق ولا أهلــه الأَدْنَوْنَ غــير الأصادق

(١٦) وقال أيضاً:

أنا في أُمَّـــة تداركهـــا اللــــــــــ ـــــهُ غريـــبٌ كصالـــحٍ في ثمودِ

مـــا مُقامـــي بـــأرض نخلـــةَ إلا كمقـــام المســـيح بـــين اليهـــود

(١٧) وقال أيضاً:

كأني مـــن الوَجْنَاء في ظهـــر مَوْجَةٍ رَمَتْ بي بِحـــاراً مَا لهُنَّ ســـواحِلُ

يُخَيَّـــلُ لي أن البـــلادَ مَسَـــامِعِي وأَنِّيَ فيهـــا مـــا تقـــول العـــواذلُ

(١٨) وقال أعرابي يمدح سيف الدولة:

أنـــت عـــليٌّ، وهَـــذِه حَلَـــبُ قد نَفِـــدَ الـــزَّادُ وانتهـــى الطلبُ

بهـــذه تفخـــر البـــلاد، وبالـــ ـــأمير تزهى على الـــورى العربُ

(١٩) وقال محمود سامي البارودي باشا:

خُلِقْـــتُ عَيُوفـــاً لا أرى لابن حُرَّةٍ عَلَيَّ يـــداً أُغضِي لها حـــين يَغْضَبُ

(٢٠) وقال أبو الطيب المتنبي:

خُلِقْتُ أَلُوْفاً لـــو رَجَعْتُ إلى الصِّبَا لَفَارَقْتُ شَـــيْبِي مُوجَعَ القلبِ بَاكِيَا

(٢١) وقال إبراهيم بن العباس الصولي:

وَخِلٍّ كنـــتُ عَـــيْنَ الرُّشْـــدِ منه وَمَسْـــتَمِعاً إذا ذكـــروا ســـميعا

أطـــاف بِغَيَّـــةٍ فنهيـــت عنهـــا وقلـــت لـــه: أرى أمـــراً فظيعـــاً

أردتُ رَشَـــادَهُ حتـــى إذا مـــا عَـــصَى أمْـــرِي أبينـــاه جميعـــا

(٢٢) وقال أيضاً:

بلـــوتُ الزمـــانَ وأهـــلَ الزمانِ   فـــكلٌّ بـــذمٍّ ولـــومٍ حقيـــقُ
فأوحَشَـــنِي من صديقـــي الزمانُ   وآنَسَـــني بالعـــدوِّ الصديـــق

(٢٣) وقال أبو تمام الطائي:

إنَّ الأســـودَ أســـودَ الغيـــل هِمَّتها   يوم الكريهةِ في المســـلوبِ لا السَّلَبِ

(٢٤) وقال أبو عُبادة الوليد بن عبيد البحتري:

كأنَّ الليـــالي أُغرِيَـــتْ حادثـــاً بنا   بحبِّ الذي نأبـــى وكُرْه الذي نهْوَى
وَمَنْ يعـــرِف الأيام لا يَـــرَ خَفْضَها   نعيـــماً ولا يعـــدُدْ تصرُّفهَـــا بلوَى
لعمـــرك إنَّـــا والزمان كـــما جَنَتْ   على الأضعفِ الـمَوْهونِ عاديةُ الأَقوى

(٢٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

فـــلا تغـــررك ألســـنةٌ مَـــوَالٍ   تُقَلِّبهـــن أفئـــدةٌ أعـــادي
فـــإن الجـــرحَ ينغـــرُ بعـــدَ حينٍ   إذا كان البنـــاءُ عـــلى فَسَـــادِ

القصر

معنى القصر:

القصر في اللغة: الحبسُ، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء -إما على الإطلاق[١]، وإما بالنظر إلى شيء آخَرَ معين- بطريق مخصوص.

ينقسم القصر إلى قسمين: حقيقي، وغير حقيقي:

وينقسم القصر إلى قسمين: حقيقي، وغير حقيقي، وذلك لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر: بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، وهذا هو القصر الحقيقي، وإما أن يكون بحسب الإضافة إلى شيء آخر: بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة، وهذا هو القصر غير الحقيقي، ويسمى القَصْرَ الإضافيَّ، كقولك: (ما زيد إلا قائم)، بمعنى أنه لا يتجاوز القيامَ إلى القعود، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً.

وانقسام القصر إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

ينقسم أيضاً إلى: قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة.

وكل واحد من الحقيقي وغيره نوعان:

الأول: قصر الموصوف على الصفة، وهو أن لا يتجاوز الموصوفُ تلك

---

(١) «على الإطلاق» المراد به أن تخصيص ذلك الشيء بذلك الشيء بالنظر إلى جميع من عداه، وهو القصر الحقيقي، والآخر تخصيصه به لا بالنظر إلى جميع من عداه، بل بالنظر لشيء معين، وهو القصر الإضافي.

الصفَةَ إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفةُ لموصوفٍ آخر.

والثاني: قصرُ الصفة على الموصوف، وهو: أن لا تتجاوزَ تلك الصفةُ ذلك الموصوفَ إلى موصوفٍ آخر، لكن يجوزُ أن يكونَ لذلك الموصوف صفاتٌ أُخَرُ.

والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية، ونعني بها المعنى القائم بالغير، لا النعت النحوي، أعني التابعَ الذي يدلُّ على معنى في متبوعه غيرِ الشمول.

وبين الصفة المرادة ههنا والنعت عمومٌ من وجه، لتصادقهما في مثل: (أعجبني هذا العالم)، وتفارقهما في مثل: (العلم حسن)[١] و (مررت بهذا الرجل)[٢].

وأما نحو قولك: (ما زيد إلا أخوك) و (ما الباب إلا ساج) و (ما هذا إلا زيد)، فمِن قَصرِ الموصوف على الصفة تقديراً[٣]؛ إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخاً، أو ساجاً، أو زيداً.

يقل وجود قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً:

وقَصْرُ الموصوف على الصفة من الحقيقي -نحو: (ما زيد إلا كاتب) إذا أريد به أنه لا يتصف بغير الكتابة من الصفات أصلاً- لا يكاد يوجد؛ لتعذُّر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثباتُ شيء منها ونفيُ ما عداها بالكلِّية، بل هذا محال؛ لأن للصفة المنفيَّة نقيضاً، وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها،

---

(١) هذا مثال لانفراد الصفة المعنوية عن النعت النحوي.

(٢) وهذا مثال لانفراد النعت النحوي عن الصفة المعنوية.

(٣) يريد أن الصفة المعنوية أعم من أن تكون وصفاً حقيقياً كالمشتق، وأن تكون وصفاً في التقدير كالأمثلة التي ذكرها.

ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين، مثلاً إذا قلنا: (ما زيد إلا كاتب) وأَرَدْنا أنه لا يتَّصِف بغيره لزم ألا يتصف بالقيام ولا بنقيضه، وهو محال.

وقَصرُ الصفة على الموصوف من الحقيقي كثيرٌ، نحو: (ما في الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعيَّنةِ مقصورٌ على زيد.

بيان القصر الادعائي:

وقد يقصد بالقصر الحقيقيِّ المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، كما يقصد بقولنا: (ما في الدار إلا زيد) أنَّ جميع مَنْ في الدار ممن عدا زيداً في حكم العدم، فيكون قصراً حقيقياً ادعائياً.

وأما في القصر غير الحقيقي فلا يُجعل فيه غيرُ المذكورِ بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد، بمعنى أنه ليس حاصلاً لعمرو، وإن كان حاصلاً لبكر وخالد.

ينقسم القصر إلى إفراد، وقلب، وتعيين:

وقصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي هو: تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ دونَ صفةٍ أُخرى، أو تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ مكانَ صفةٍ أخرى.

وقصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي هو: تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دونَ أمرٍ آخر، أو مكانه.

وقولنا: «دون أخرى» معناه: متجاوزاً تلك الصفة الأخرى، فإن المخاطب اعتقدَ اشتراكه في صفتين، والمتكلم يُخَصِّصُه بإحداهما ويتجاوز الأخرى، ومعنى «دون» في الأصل: أدنى مكان من الشيء، يقال: هذا دون ذاك، إذا كان أحطَّ منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرُّتَب، ثم

اتّسع فيه، فاستعمل في كل تجاوُزِ حدٍّ إلى حدٍّ، وتَخَطّي حُكمٍ إلى حُكم.

ولقائل أن يقول: إن أريد بقوله: «دون أخرى» و «دون آخر» دون صفةٍ واحدة أخرى، ودون أمرٍ واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين، كقولنا: (ما زيد إلا كاتب) لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجِّماً، وقولنا: (ما كاتب إلا زيد) لمن اعتقد أن الكاتب زيد وعمرو وبكر، وإن أريد الأعمَّ من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي، وكذا الكلام على قوله: «مكان أخرى»، و «مكان آخر».

فَعُلِم من هذا الكلام، ومِن استعمال لفظة «أو» فيه، أنّ كلّ واحد من قَصرِ الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف ضربان: الأول: التخصيص بشيء دون شيء[1]، والثاني: التخصيص بشيء مكان شيء[2].

المخاطب بقصر الإفراد من يعتقد الشركة:

والمخاطب بالأول من ضَربَي كلٍّ من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، ونعني بالأول التخصيص بشيء دون شيء، هو مَنْ يعتقد شركة صِفَتَين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، ومَنْ يعتقد شركة موصوفَيْن في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطب بقولنا: (ما زيد إلا كاتب) مَنْ يعتقد اتِّصافَه بالشعر والكتابة، والمخاطَبُ بقولنا: (ما كاتب إلا زيد) من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة، ويسمَّى

---

(١) هذا يشمل نوعاً واحداً عند الخطيب وهو قصر الإفراد، وعند السكاكي يشمله وقصر التعيين.

(٢) هذا يشمل عند الخطيب ضربين: أحدهما: قصر القلب، والثاني: قصر التعيين، وعند السكاكي لا يشمل إلا أولهما، وستعرف ذلك قريباً في (ص٨١).

هذا القصر **قصرَ إفرادٍ**؛ لقطع المتكلم الشّركَةَ التي اعتقدها المخاطبُ.

المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس:

والمخاطب بالثاني -أعني التخصيصَ بشيء مكان شيء- مِنْ ضَرْبَي كلٍّ مِنَ القَصْرَين هو مَنْ يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، فالمخاطب بقولنا: (ما زيد إلا قائم) مَن اعتقد اتِّصافه بالقُعُود دون القيام، والمخاطَبُ بقولنا: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ) من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد، ويسمَّى هذا القصرُ **قصرَ قلبٍ**، لقلبِ المتكلِّم حُكْمَ المخاطبِ.

المخاطب بقصر التعين من يعتقد التساوي:

فإن كان المخاطب بالثاني يعتقد تساوي الأمرين -أعني الاتِّصافَ بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف على الصفة، واتِّصافَ الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصِّفة على الموصوف- كأنْ يكون المخاطب بقولنا: (ما زيد إلا قائم) مَن يعتقد اتصافَهُ بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين، وبقولنا: (ما شاعر إلا زيد) من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يَعلَمَهُ على التَّعيين -فإن القصرَ حينئذٍ يسمَّى **قصرَ تَعيينٍ**؛ لأن المتكلِّم به قد عيَّنَ أمراً لم يكن مُعَيَّناً عند المخاطب.

فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر: قصرُ إفراد، والتخصيص بشيء مكانَ شيءٍ: إن اعتقد المخاطَبُ فيه العكسَ يكون قصرَ قلبٍ، وإن تساويا عنده يكون قصرَ تعيينٍ.

وفي تقرير الكلام على هذا الوجه نظر؛ لأنَّا لو سلَّمْنا أنَّ في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفَى أنَّ فيه تخصيصَ شيء بشيء

دون آخر، فإنَّ قولنا: (ما زيد إلا قائم) لمن يردد أمرَ زيد بين القيام والقعود، تخصيصٌ له بالقيام دون القعود؛ ولهذا جعل «السكاكي» التخصيصَ بشيء دون شيء مشتركاً بين قصر الإفراد والقصر الذي سمَّاه المصنف قصر تعيين، وجَعَلَ التخصيصَ بشيء مكان شيء قصرَ قلبٍ فقط.

شرط قصر الموصوف على الصفة:

وشرطُ قصرِ الموصوف على الصفة إفراداً: عدمُ تنافي الوصفين؛ ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، فيجب أن تكون الصفة المنفيَّة في قولنا: (ما زيد إلا شاعرٌ) كونَهُ كاتباً، أو منجماً، أو نحو ذلك مما يصح اجتماعه عند المخاطب مع كونه شاعراً، لا أن يكون المنفيُّ كونَه مُفْحَماً: أي غير شاعرٍ؛ لأن الإفحام -وهو وِجدانُ الرجل غير شاعر- ينافي الشاعريَّةَ.

وشرط قصر الموصوف على الصفة قلباً: تحقُّق تنافي الوصفين، فيلزم أن يكون المنفيُّ في قولنا: (ما زيد إلا قائم) كونه قاعداً أو مضطجعاً، أو نحو ذلك مما ينافي القيام.

ولقد أحسنَ «صاحب المفتاح» في إهمال هذا الاشتراط؛ لأن قولنا: (ما زيد إلا شاعر) لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصرُ قلبٍ على ما صرَّحَ به في «المفتاح»، مع عدم تنافي الشعر والكتابة، ومثل هذا خارجٌ عن أقسام القصر على ما ذكره «الخطيبُ».

لا يقال هذا شرطُ الحسنِ، أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب؛ لأنا نقول: أما الأول: فلا دلالة للَّفظ عليه، مع أنَّا لا نسلِّم عدمَ حسنِ قولنا: (ما زيد إلا شاعر) لمن اعتقده كاتباً غير شاعر، وأما الثاني: فلأنَّ التنافي بحسب اعتقاد

المخاطب معلومٌ مما ذكره في بيان أن قصرَ القلبِ هو الذي يَعتقد فيه المخاطبُ العكسَ، فيكون هذا الاشتراطُ ضائعاً.

وأيضاً لا يَصحُّ قول الخطيب في «الإيضاح»: إنَّ السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين، وعلَّل الخطيبُ رحمه الله اشتراطَ تنافي الوصفين بقوله: ليكون إثباتُ الصفةِ مُشعراً بانتفاء غيرها، وفيه نظر[1].

وقَصرُ التعيين أعمُّ من أن يكون الوصفان فيه متنافيان أوْ لا، فكلُّ مثالٍ يصلُحُ لقصر الإفرادِ والقلبِ يَصلحُ لقصر التعيين، من غير عكس.

طرق القصر أربعة:

وللقصر طرق كثيرة، والذي نريد أن نذكره ههنا أربعة، وغيرها قد سبق ذكره في مواضع متعددة من الكتاب.

الأول: العطف:

الطريق الأول منها: العطف بلا أو ببَلْ، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: (زيد شاعر لا كاتب) أو (ما زيد كاتباً بل شاعر)، وقد مثَّلنا بمثالين أَوَّلهما وَقَعَ الوصفُ المثبت فيه معطوفاً عليه والمنفي معطوفاً، والثاني بالعكس، وكقولك في قصر الموصوف على الصفة قلباً: (زيد قائم لا قاعد)، أو (ما زيد قائماً بل قاعد).

---

(١) وجه النظر: أن الخطيب إذا كان يعني بما ذكره في الإيضاح أن إثبات المتكلم الصفة هو الذي يشعر بنفي ما عداها، فإن أداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة لاشتراط التنافي، وإن أراد أن إثبات المخاطب هو الذي يشعر به فإن المتكلم يفهمه منه بعبارة أو بقرينة حال، فلا حاجة أيضاً لاشتراط التنافي، والحاصل أن كلمة (إثبات) مضاف إلى مفعوله وهو (الصفة)، وفاعل هذا المصدر إما أن يكون المتكلم، وإما أن يكون المخاطب، وقد بينا أنه على كلا التقديرين لا حاجة إلى اشتراط التنافي.

فإن قلت: إذا تحقَّق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مُشعِراً بانتفاء غيره، فما فائدة نفي غيره وإثبات المذكور بطريق الحصر؟.

قلت: الفائدة فيه: التنبيه على رد الخطأ فيه، وأن المخاطب اعتقد العكس، فإنَّ قولنا: (زيد قائم) -وإن دَلَّ على نَفي القعود- خالٍ عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد.

ومن أمثلته: قولنا في قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلبا بحسب المقام: (زيد شاعر لا عمرو) أو (ما عمرو شاعراً بل زيد)، ويجوز أن تقول: (ما شاعر عمرو بل زيد) بتقديم الخبر، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل.

ولـمَّا لم يكُن في قصر الموصوف على الصفة مثالُ الإفراد صالحاً للقلبِ -لاشتراط عدم التنافي في الإفراد وتحقُّق التنافي في القلب على زعم «الخطيب»- أورَدْنا للقلب مثالاً يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة؛ فإن مثالاً واحداً يصلح لهما، ولما كان كلّ ما يصلح لهما يصلح مثالاً لقصر التعيين لم نتعرَّض لذِكرِه، وهكذا في سائر الطرق.

والثاني: النفي والاستثناء:

الطريق الثاني من طرق القصر: النفي والاستثناء، كقولك في قصر الموصوف إفراداً: (ما زيد إلا شاعر) وقلباً: (ما زيد إلا قائم)، وفي قصر الصفة إفراداً وقلبا: (ما شاعر إلا زيد)، والكلُّ يصلح مثالاً للتعيين، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب.

الثالث: إنَّما:

الطريق الثالث من طرق القصر: (إنما) كقولك في قصر الموصوف إفراداً: (إنما زيد كاتب)، وقلباً: (إنما زيد قائم)، وفي قصر الصفة إفراداً وقلباً: (إنما قائم زيد).

وفي «دلائل الإعجاز» أن (إنما) و (لا) العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتدِّ به لقصر القلب، دون الإفراد.

وسبب إفادة (إنما) القصر تضمُّنها معنى (ما) و (إلاَّ).

وأشرنا بلفظ التضمُّن إلى أن (إنما) ليست بمعنى ما وإلا، حتى كأنهما لفظان مترادفان؛ إذ فرقٌ بين أَن يكون في الشيء معنى الشيء، وأن يكون الشيءُ الشيءَ على الإطلاق، فليس كل كلام يصلُح فيه (ما) و (إلا) يصلح فيه (إنَّما)، صرَّح بذلك الشيخُ في «دلائل الإعجاز».

أدلة إفادة (إنما) القصر:

ولما كان العلماء قد اختلفوا في إفادة (إنما) القصرَ، وفي تضمُّنه معنى (ما) و(إلا) استدللنا على ذلك بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قولُ المفسرين: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب معناه: ما حرَّم عليكم إلا الميتة، وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع، أي: رفع (الميتة).

وتقرير هذا الكلام أنَّ في الآية ثلاث قراءات: (حَرَّمَ) مبنيًّا للفاعل مع نصب(الميتة)، ورفعها، و (حُرِّمَ) مبنياً للمفعول مع رفع (الميتة)، كذلك في تفسير «الكُواشي».

فعلى القراءة الأولى (ما) في (إنما) كافَّةٌ؛ إذ لو كانت موصولة لبقي (إنَّ) بلا خبر، والموصول بلا عائد، و(ما) على القراءة الثانية موصولة، والعائد محذوف لتكون (الميتة) خبراً؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـ(حرَّم) المبني للفاعل، عَلَى ما لا يخفى، والمعنى: إنَّ الذي حرَّمه الله تعالى عليكم هو الميتةُ، وهذا يفيد القصر؛ لما مر في مبحث تعريف المسند، من أنَّ نحوَ: (المنطلق زيد) و (زيدٌ المنطلق) يفيدُ قصرَ الانطلاق على زيد، فإذا كان (إنما) متضمناً معنى (ما) و (إلا)، وكان معنى القراءة الأولى: ما حرّم الله عليكم إلا الميتة، كانت مطابقة[١] للقراءة الثانية.

وإن لا تكُن (إنَّما) متضمنة معنى (ما و إلا) لم تكن القراءة الأولى مُطابقةً للقراءة الثانية لإفادتها القصر، فمراد «السكاكي» و «الخطيب» بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية، ولهذا لم يتعرَّضا للاختلاف في لفظ (حَرَّمَ)، بل في لفظ (الميتة) رفعاً ونصباً.

وأما على القراءة الثالثة –أعني رفع الميتة (وحُرِّم) مبنياً للمفعول– فيحتمل أن تكون (ما) كافَّة، أي: ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة، وأن تكون موصولة، أي: إنّ الذي حُرِّمَ عليكم هو الميتة.

ويرجَّحُ هذا ببقاء (إنّ) عاملة على ما هو أصلها، وبعضهم توهَّم أن مُراد «السكاكي» و«الخطيب» بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن «الزَّجاجَ» اختار أنها كافَّة.

---

(١) ومع تطابق القراءتين في إفادة القصر، تجد جهة التطابق مختلفة، فقد عرفت أن القصر في القراءة الأولى مستفاد من (إنما)، وفي القراءة الثانية مستفاد من التعريف الجنسي.

الوجه الثاني: قولُ النحاة: (إنما) لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه، أي: سوى ما يذكر بعده: أمَّا في قصر الموصوف نحو: (إنما زيد قائم) فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأمَّا في قصر الصفة نحو: (إنما يقوم زيد) فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما.

الوجه الثالث: صحةُ انفصال الضمير مع (إنما) نحو: (إنما يقوم أنا)، فإن الإنفصال إنما يجوز عند تعذُّر الاتصال، ولا تعذُّرَ ههنا إلا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا؛ فيقع بين الضمير وعامله فصلٌ لغرضٍ.

والشاهد على صحة هذا الانفصال قول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِـدُ الحَامِي الذِّمَـارَ، وإنَّما يُدَافِعُ عن أحسـابِهِم أنَـا أو مِثْلِي

(الذائد) من الذَّود، وهو الطرد، و (الذِّمار) أي: العهد، وفي «الأساس»: هو الحامي الذمار، إذا حَمَى ما لو لم يَحْمِهِ لِيْم وعُنِّفَ، من حِمَاه وحَرِيمه.

ولما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخَّره، إذ لو قال: (وإنما أدافع عن أحسابهم) لصار المعنى: أنه يدافع عن أحسابهم، لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصوده.

ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان يصحُّ أن يُقال: (إنما أدافع عن أحسابهم أنا) على أن يكون (أنا) تأكيداً، وليست (ما) موصولة اسم إن و(أنا) خبرها؛ إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ (من) إلى لفظ (ما).

الرابع من طرق القصر: التقديم:

ومن طرق القصر: تقديم ما حَقُّه التأخيرُ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل، كقولك في قصر الموصوف: (تميميٌّ أنا)[١]، وفي قصر الصفة: (أنا كَفيْتُ مُهِمَّك) إفراداً أو قلباً أو تعييناً، بحسب اعتقاد المخاطب.

وجوه الاختلاف بين طرق القصر:

وهذه الطرق الأربعة -بعد اشتراكها في إفادة القصر- تختلف من وجوه:

الأول: أن دلالة الطريق الرابع -الذي هو التقديم- بالفَحْوَى، أي: بمفهوم الكلام، بمعنى أنه إذا تأمَّلَ صاحبُ الذوق السليم فيه فَهِمَ منه القَصْرَ، وإن لم يعرِف اصطلاح البلغاء في ذلك، ودلالةُ الثلاثة الباقية بالوضع؛ لأن الواضع وضَعَها لمعانٍ تَرجعُ إلى إثبات المذكور ونفي ما عداه؛ وهذا يفيد القصر.

الوجه الثاني من وجوه الاختلاف: أن الأصل في الطريق الأول الذي هو طريق العطف: النصُّ على المثبت والمنفي، كما مرَّ، فلا يترك النصّ عليهما إلا لكراهة الإطناب، كما إذا قيل: (زيد يعلم النحوَ والصرفَ والعروض) أو قيل: (زيد يعلم النحو وعمرو وبكر)، فتقول في هذين المقامين: (زيد يعلم النحو لا غير).

أما في الأول فمعناه: لا غير النحو، أي: لا الصرفَ ولا العَروض، وأمَّا في الثاني فمعناه لا غير زيد أي: لا عمرو ولا بكر، وحُذِف المضاف إليه من (غير) وبُني على الضمِّ تشبيهاً بالغايات. وذَكَرَ بعض النحاة أنَّ (لا) في (لا غير) ليست عاطفة، بل لنفي الجنس.

---

(١) كان الأنسب ذكر مثالين هنا؛ لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالًا لقصر الإفراد، وإن لم يتنافيا لم يصلح مثالاً لقصر القلب.

والأصل في الثلاثة الباقية: النصُّ على المثبت فقط[١]، دون المنفيِّ، وهو ظاهر.

الوجه الثالث من وجوه الاختلاف: أن النفي بلا العاطفة لا يجامع طريق النفي والاستثناء، فلا يصح: (ما زيد إلا قائم لا قاعد)، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنِّفين، لا في كلام البلغاء، وإنما كان ذلك كذلك لأن شرط المنفي بلا العاطفة أن لا يكون ذلك المنفيُّ منفيًّا قبلَها بغيرها من أدوات النفي؛ لأنها موضوعة لأن تَنفي بها ما أوجَبْتَه للمتبوع، لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته، وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: (ما زيد إلا قائم) فقد نفيت عنه كلّ صِفَةٍ وَقَع فيها التنازعُ، حتى كأنَّك قلت: (ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع) ونحو ذلك، فإذا قلت: (لا قاعد) فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بما النافية، وكذا الكلام في (ما يقوم إلا زيد).

وقولنا: (بغيرها) نعني: غيرَ (لا) من أدوات النفي، على ما صرَّح به «المفتاح»، وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفياً بفحوى الكلام، أو علم المتكلم، أو السامع، أو نحو ذلك كما سيجيء في بحث (إنما).

لا يقال: هذا يقتضي جواز أن يكون منفياً قبلها بلا العاطفة الأخرى، نحو: (جاءني الرجال لا النساء لا هند).

---

(١) قال العصام (١/ ٢٢٣): «الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب، فلا يصح في حقه أن يقال: إن الأصل فيه ذلك، وقد يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لمزيد تقريره لداع، وذلك في (ليس غير) تقول: (زيد يعلم النحو ليس إلا)، والداعي في قصر القلب ظاهر؛ لأن الجزء المثبت منكر للمخاطب فلا أنفع من التقرير، وكذا في قصر التعيين؛ لأن الجزء الثبوتي مشكوك للمخاطب فلا أنفع من تكرير مشكوك، وأما في قصر الإفراد فالمبالغة في الاتصاف ومزيد إظهار المراد» ا هـ.

لأنَّا نقول: الضمير لذلك الشخص، أي: بغير (لا) العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها، لامتناع أن يُنفى شيءٌ بـ(لا) قبل الإتيان بها، وهذا كما يقال: (دأبُ الرجل الكريم ألاّ يؤذي غيره)، فإن المفهوم منه أنه لا يؤذي غيره، سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم.

ويجامع النفي بلا العاطفة الأخيرين -أي: (إنما)، والتقديم- فيقال: (إنما أنا تميمي لا قيسي)، و (هو يزورني لا عمرو)؛ لأن النفي في الأخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء، فلا يكون المنفيُّ بلا العاطفة منفياً بغيرها من أدوات النفي، وهذا كما يقال: (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحاً بل ضِمْناً، وإنما معناه الصريح هو إيجابُ امتناعِ المجيءِ عن زيد، فيكون (لا) نفياً لذلك الإيجاب.

والتشبيه بقولنا: (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح، لا من جهة أن المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني، كما في (إنما أنا تميمي لا قيسي)؛ إذ لا دلالة لقولنا: (امتنع زيد عن المجيء) على نفي امتناع مجيء عمرو، لا ضمناً ولا صريحاً.

قال «السكاكي»: شرط مجامعة النفي بلا العاطفة الثالثَ الذي هو(إنما): أن لا يكون الوصف في نفسه مختصًّا بالموصوف؛ لتحصل الفائدة، نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[الأنعام: ٣٦]، فإنه يَمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، بخلاف (إنما يقوم زيد لا عمرو) إذ القيام ليس مما يختص بزيد، فجعل «السكاكي» هذا شرطاً للصحة كما ترى.

وقال الشيخ «عبد القاهر»: لا تَحسُن مجامعته الثالثَ في الوصف المختصِّ كما تَحسُنُ في غيره، فجعلَه شرطاً للحُسن لا للصحّة، وهذا أقرب إلى الصواب؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد.

الوجه الرابع من وجوه الاختلاف: أن أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل فيه ذلك النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثالث الذي هو (إنما)، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلَمُه المخاطب ولا ينكره، كذا في «الإيضاح» نقلاً عن «دلائل الإعجاز».

وفيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصحّ القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، وجوابه: أنَّ مراده أن (إنما) يكون لخبرٍ مِن شأنه أن لا يجهلَه المخاطَب ولا يُنكره، حتى إنّ إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه، وعلى هذا يكون موافقاً لما في «المفتاح»، وذلك كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد: (ما هو إلا زيد)، إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مُصرًّا على هذا الاعتقاد.

وقد يُنزَّلُ الحكمُ المعلوم مَنزِلَةَ المجهول لاعتبارٍ مناسب، فَيُسْتَعْمَلُ لذلك المعلوم: النَّفيُ والاستثناء.

مثال ذلك في قصر الإفراد: قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤] أي: مقصورٌ على الرسالة لا يتعدَّاها إلى التبرِّي من الهلاك، فالمخاطَبون -وهم الصحابة رضي الله عنهم- كانوا عالمين بكونه مقصوراً على الرسالة، غيرَ جامعٍ بين الرسالة والتبرِّي من الهلاك، لكنهم لـمّا كانوا يَعُدُّون هلاكَه أمراً عظيماً نُزِّل استعظامُهم هلاكَه مَنزلَةَ إنكارهم إياه، فاستعمل له النفي والاستثناء، والاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم، وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام عندهم.

ومثاله في قصر القلب: قوله جل شأنه: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم:١٠] فالمخاطبون -وهم الرسل عليهم السلام- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشراً، ولا منكرين لذلك، ولكنهم نُــزِّلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقاد القائلين -وهم الكفار- أن الرسول لا يكون بشراً، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة، فنزَّلَهُمْ القائلون منزلةَ المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقاداً فاسداً من التنافي بين الرسالة والبشرية، فَقَلبوا هذا الحكم بأن قالوا: إن أنتم إلا بشر مثلنا، أي: مقصورون على البشرية، ليس لكم وَصفُ الرسالة التي تَدَّعونها.

ولما كان هنا مظنّة سؤال -وهو أن القائلين قد ادّعوا التنافي بين البشرية والرسالة، وقصروا المخاطبين على البشرية، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم:١١]، فكأنهم سلَّموا انتفاء الرسالة عنهم- أشرنا إلى جوابه بقولنا: وقولُ الرسل المخاطَبين: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] من باب مجاراة الخصم وإرخاء العِنَانِ إليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر ويَزِلَّ، وإنما يُفْعَل ذلك حيثُ يراد تبكيتُ الخصم وإسكاتُه، وليس مُراد الرسل انتفاء الرسالة، فكأنهم قالوا: إنَّ الذي ادَّعيتموه من كوننا بشراً حقٌّ لا ننكره، لكن هذا لا ينافي أن يَمُنَّ الله تعالى علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، وأما كَون إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم.

وكقولك[1]: (إنما هو أخوك) لمن يعلم ذلك ويُقِرُّ به، وأنت تريد أن ترقِّقه

---

(١) هذا عطف على قولنا فيما سبق: (كقولك لصاحبك)، وهذا مثال لأصل (إنما) والمعنى: أن الأصل في (إنما) أن يستعمل فيما ينكره المخاطب، كقولك: (إنما هو أخوك).

عليه، أي: أن تجعل من يعلم ذلك رقيقاً مُشْفِقاً على أخيه، والأولى -بناءً على ما ذكرناه- أن يكون هذا المثال من الإخراج على غير مقتضى الظاهر.

وقد يُنزَّل المجهول مَنزِلَةَ المعلوم لادِّعاء ظهوره، فيستعمل له الطريق الثالث من طرق القصر، وهو (إنما)، نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] ادَّعَوْا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهَلَه المخاطب ولا ينكره، وذلك يؤخذ من: إيراد الردِّ عليهم في صورة الجملة الاسمية الدالة على الثبات، وتعريفِ الخبر الدالِّ على الحَصْر، وتوسيطِ ضمير الفصل المؤكِّد لذلك، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خَطَرٌ وبِهِ عنايةٌ، ثم التأكيد بإنَّ، ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

مزيّة (إنما) على العطف:

ومزيّة (إنما) على العطف أنه يُعْقَل من (إنما) الحُكمان، أعني الإثباتَ للمذكورِ والنفي عما عداه معاً، بخلاف العطف، فإنه يُفهم منه أوّلاً الإثباتُ ثم النفي، نحو: (زيد قائم لا قاعد)، أو بالعكس، نحو: (ما زيد قائماً بل قاعد).

أحسن مواقع (إنما):

وأحسن مواقع (إنما): التعريضُ، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد:١٩] فإنه تعريضٌ بأن الكفَّار من فَرْطِ جهلهم كالبهائم، فَطَمَعُ التأمُّلِ منهم كطمع التأمُّلِ من البهائم.

يقع القصر بين الفعل وفاعله وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وغيرهما:

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر، على ما مرَّ، يقع بين الفعل والفاعل، نحو: (ما قام إلا زيد) وغيرهما: كالفاعل والمفعول، نحو: (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً) و (ما ضرب عمراً إلا زيد)، والمفعولين: نحو: (ما أعطيت زيداً إلا درهماً) و (ما أعطيتُ درهماً إلا زيداً) وغير ذلك من المتعلقات[١].

موقع المقصور عليه والمقصور في النفي والاستثناء:

الأصلُ والكثيرُ في النفي والاستثناء: أن يؤخَّر المقصور عليه مع أداة الاستثناء؛ فلو أنه أريد القصر على الفاعل قيل: (ما ضَرَب عمراً إلا زيد)، ولو أريد القصر على المفعول قيل: (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً).

ومعنى قَصرِ الفاعل[٢] على المفعول مثلًا: قصُر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياسُ البواقي، فيرجع في الحقيقة إلى قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة، ويكون حقيقياً وغير حقيقي، إفراداً وقلباً وتعييناً، ولا يخفى عليك اعتبار ذلك.

ويجوز، على قِلَّةٍ، تقديمُ المقصورِ عليه وأداةِ الاستثناء على المقصور، حال كونهما بحالهما، وهو أن يلي المقصورُ عليه الأداةَ، نحو: (ما ضرب إلا عمراً زيد) في قصر الفاعل على المفعول، ونحو: (ما ضرب إلا زيدٌ عمراً) في قصر المفعول على الفاعل.

---

(١) كالحال في نحو: (ما جاء خالد إلا راكباً)، والتمييز في نحو: (ما حسن إبراهيم إلا خلقاً).

(٢) الغرض من هذا الكلام الجواب عما قد يقال: إن الفاعل اسم دال على ذات، والمفعول اسم دال على ذات، فكيف يصح قصر أحدهما على الآخر مع أن القصر لا يكون إلا بين ذات وصفة؟.

وإنما قلنا: «بحالهما» احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه، كقولك في (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً): (ما ضرب عمراً إلا زيد)، فإنه لا يجوز ذلك؛ لما يلزم عليه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود.

وإنما قلَّ تقديمهما بحالهما لاستلزامه قَصْرَ الصفة قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هي الفعلُ الواقع على المفعول لا مطلقَ الفعلِ؛ فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول؛ فلا يحسُنُ قصْرُه، وعلى هذا فَقِسْ.

وإنما جاز على قِلَّةٍ نظراً إلى أنها في حكم التامِّ باعتبار ذكر المتعلّق في الآخِرِ.

وجهُ إفادةِ النفيِ والاستثناءِ القصرَ:

والسببُ في إفادة النفي والاستثناء القصرَ فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك: أنَّ النفيَ في الاستثناء المفَرَّغِ -وهو الذي حُذف منه المستثنى منه، وأُعرِبَ ما بعد (إلا) بحسب العوامل- يتوجّهُ إلى مُقَدَّرٍ مناسب للمستثنى، في جنسه وصفته:

أما **توجيهه إلى مقدَّر** فليكون مستثنى منه؛ لأن (إلا) للإخراج، والإخراج يقتضي مُخْرَجاً منه.

وأما **كونه عاماً** فليتناول المستثنى وغيرَهُ فيتحقَّق الإخراج.

وأما كونه **مناسباً للمستثنى في جنسه** فبأن يُقدّر في نحو: (ما ضرب إلا زيد) (ما ضُرِبَ أحدٌ)، وفي نحو: (ما كسوتُهُ إلا جُبَّة) (ما كسوته لباساً)، وفي نحو: (ما جاءني إلا راكباً) (ما جاءني كائناً على حال من الأحوال)، وفي نحو: (ما سرت إلا يوم الجمعة) (ما سرت وقتاً من الأوقات)، وعلى هذا القياسُ.

وأما كونه **مناسباً للمستثنى في صفته** فنعني به الفاعليَّة والمفعوليَّة والحاليَّة ونحو ذلك، وإذا كان النفي موجَّهاً إلى المقدَّرِ العامِّ المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أُوجِبَ من ذلك المقدَّر شيء بـ(إلاَّ) جاء القصرُ، ضرورةَ بقاءِ ما عداه على صفة الانتفاء[1].

موضع المقصور عليه والمقصور في القصر بـ(إنما):

وفي (إنما) يؤخر المقصور عليه، تقول: (إنما ضرب زيدٌ عمراً)، فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد (إلاَّ)، فيكون هو المقصور عليه، ولا يجوز تقديم المقصور عليه بـ(إنما) على غيره للإلباس، كما إذا قلنا في (إنما ضرب زيد عمراً): (إنما ضرب عمراً زيد)، بخلاف النفي والاستثناء، فإنه لا إِلباسَ فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد (إلّا)، سواء قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وههنا ليس (إلا) مذكوراً في اللفظ، بل متضَّمناً.

و (غير)[2] كإلّا في إفادة القَصْـرَين، أي: قَصْـرَ الموصوف على الصفة، وقَصْـرَ الصفة على الموصوف، إفراداً وقلباً وتعييناً[3]، وفي امتناع مجامعة (لا) العاطفة، لما سبق[4]، فلا يصح (ما زيد غير شاعر لا كاتب) ولا (ما شاعرٌ غيرَ زيدٍ لا عمرو)، والله أعلم.

---

(١) حاصل هذا الكلام أن الاستثناء المفرغ بعد النظر إلى تقدير مستثنى منه عام مناسب ينحل إلى قضيتين: الأولى: تتضمن نفي الفعل عن كل أفراد الجنس، والثانية: تتضمن ثبوت هذا الفعل للفرد المذكور بعد (إلا) من أفراد ذلك الجنس، وهذا هو معنى القصر.

(٢) مثل غير: (سوى) إذا جرينا على مذهب من يجيز خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل، أما على مذهب سيبويه الذي يجعل (سوى) ملازمة للنصب على الظرفية فإنه لا تجري عليه الأحكام التي ذكرها لغير هنا.

(٣) ويكون القصر حقيقياً وغير حقيقي أيضاً.

(٤) يريد بما سبق: ما تقدّم إيضاحه من أن شرط المنفي بلا أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها.

تمرينات

التمرين الأول:

بَيِّن القصر الحقيقي والقصر غير الحقيقي في كلِّ مثالٍ من الأمثلة الآتية، مع بيان المقصور والمقصور عليه:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴾ [النساء: ١١٧].

ب- ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨].

ج- ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

د- ﴿ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٧].

هـ- ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة: ١١٤].

و- ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود: ٢٥ - ٢٦].

ز- ﴿ومَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥].

ح- ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ط- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

ي- ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ [النحل: ٧٧].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «ليس لأحد على أحد فضل إلا بالدين أو عمل صالح».

ب- «ليس للدَّين دواء إلا القضاء والوفاء والحمد».

ج- «ما كان الفحش في شيء قط إلا شانَهُ، ولا كان الحياءُ في شيء قط إلا زانَهُ».

د- «إن الله لا يقبل إلا ما كان له خالصاً».

هـ- «إنما يعرف الفضلَ لأهلِ الفضل أهلُ الفضل».

و- «إنما بعثني الله مبلِّغاً، ولم يبعثني مُتَعَنِّتاً».

ز- «إنما جزاء السلفِ الحمدُ والوفاء».

(٣) وقال دريد بن الصمة:

ومَا أنَا إلا مِنْ غَزِيَّةَ، إن غَوَتْ غَوَيْتُ، وإن تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

(٤) وقال ابن الدمينة:

أَحَقّاً عبادَ الله أَنْ لَسْتُ صَادِراً ولا وَارِداً إِلَّا عَلَيَّ رقيبُ

التمرين الثاني:

بَيِّن ما هو من قصر الصفة على الموصوف، وما هو من قصر الموصوف على الصفة، في كل مثال من الأمثلة الآتية، مع بيان المقصور والمقصور عليه:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه:١- ٣].

ب- ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه: ٨].

ج- ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥].

د- ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [ص: ٦٥].

هـ- ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف: ٢٣].

و- ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩].

ز- ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ [النجم: ٢٨].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «لا حَسَدَ إلا في اثنتين».

ب- «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكلِّ امريءٍ ما نوى».

ج- «أُمِرَتِ الرُّسلُ ألا تأكُل إلا طيِّبا، ولا تعمل إلا صالحاً».

د- «إنما بعثت لأتمِّم مكارم الأخلاق».

هـ- «إنما أنا قاسمٌ والله يعطي».

و- «لا يحل للمرأة أن تسافر ثلاث ليال إلا ومعها ذو رحِمٍ محرم».

(٣) وقال ابن المعتز:

أَلا إنما الدنيا بَلاغٌ لِغَايَةٍ فَإمَّا إلى غَيٍّ، وإمَّا إلى رُشْدِ

(٤) وقال ابن الرومي:

يَتَغَابَى لَهُم وليس لمُوقٍ بل لِلُبٍّ يَفُوقُ لُبَّ اللَّبِيبِ

(٥) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

ومَا المَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَاداً بعد إذْ هُوَ سَاطِعُ

(٦) وقال أبو تمام:

لَـــكَ القلـــمُ الأعْلَى الذي بشَـــبَاتِهِ　　　يُصَابُ مِنَ الأَمْرِ الكُلى والـــمَفَاصِلُ

(٧) وقال المرار بن سعيد:

إذا شِـــئت يوماً أن تَسُـــودَ عَشِيرَةً　　　فَبِالحِلْمِ سُـــدْ، لا بالتَّـــسرُّعِ والجَهْلِ

(٨) وقال شبيب بن البَرْصَاء:

إذا افتخَرَتْ سَـــعْدُ بنُ ذُبْيَانَ لم يَجِدْ　　　سِـــوَى ما ابْتَنَيْنَا ما يَعُـــدُّ فَخُورُهَا

فلا خـــير في العِيـــدَانِ إلا صِلَابُها　　　ولا نَاهِضَـــاتِ الطَّـــيْرِ إلا صُقُورُهَا

التمرين الثالث:

بَيِّن في كل مثال من الأمثلة الآتية طريق القصر، مع بيان الأمور الآتية:

(١) ما هو مِن قصر الصفة على الموصوف، وما هو مِن قصر الموصوف على الصفة.

(٢) ما هو من القصر الحقيقي، وما هو من القصر غير الحقيقي.

(٣) ما هو من قصر الإفراد، وما هو من قصر القلب، وما هو من قصر التعيين.

(٤) المقصور، والمقصور عليه.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الكهف: ١١٠].

ب- ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟

وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ بِٱلْحُسْنَى ﴾ [النجم: ٣١].

ج- ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥].

د- ﴿ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل: ١٠٠].

هـ- ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

و- ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾ [القصص: ٥٩].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «ما خُيِّرَ عَمَّار بين أمرين إلا اختار أرشَدَهُما».

ب- «ما ذُكر لي رجل من العرب إلا رأيته دون ما ذُكر لي».

ت- «ما من مسلم يُظلم مظلمة فيقاتِلُ فَيُقْتَلُ إلا قُتل شهيدا».

ث- «إن أنت إلا إصْبَعٌ دَميت، وفي سبيل الله ما لَقِيتِ».

ج- «إنما الناسُ كإبلٍ مائة لا تجد فيها راحلة».

(٣) وقال معن بن أوس:

وكنتُ إذا ما صاحبٌ رام ظِنَّتي ... وبَدَّلَ سُوءاً بالذي كنتُ أفْعَل

قلبت له ظَهْرَ المِجَنِّ فَلَمْ أدُمْ ... على ذَاكَ إلَّا رَيْثَما أتَحَوَّلُ

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

لا يُدْرِكُ المجدَ إلا سَيِّدٌ فَطِنٌ ... لما يَشُقُّ على السادات فعَّالُ

لا وَارِثٌ جَهِلَتْ يُمْنَاهُ ما وَهَبَتْ ... ولا كَسُوبٌ بِغَيرِ السَّيفِ سَئَّال

(٥) وقال أيضاً:

وإنما نحـــن في جيـــلٍ سَوَاسِـــيَةٍ شَرٌّ على الحُرِّ من سُـــقْمٍ عـــلى بَدَنِ

(٦) وقال ابن المعتز:

وما العَيْشُ إلا مُدَّةٌ ســـوفَ تَنْقَضِي وما المـــالُ إلا هَالِكٌ وابْـــنُ هَالِك

(٧) وقال أبو تمام:

عَـــلَى مثلها مِـــنْ أَرْبُـــع ومَلَاعِبِ تُذَالُ مَصُونَاتُ الدُّموعِ السَّـــواكِبِ

(٨) وقال الشاعر:

إنـــما أنـــت والِـــدٌ، والأبُ القَـــا طِـــعُ أحْنَى مـــن واصِـــلِ الأولاد

(٩) وقال أبو نواس:

وما المـــرءُ إلا هالِكٌ وابـــن هالكٍ وذو نَسَـــبٍ في الهالِكـــينَ عَرِيـــقِ

التمرين الرابع:

بَيِّن المقصور والمقصور عليه في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الشاعر:

فيـــا أهْـــلَ لَيْـــلى كَثَّـــرَ اللهُ فيكُمُ بأمثَالِهـــا حتـــى تَجُـــودُوا بِهَـــا لِيَا

فما مسَّ جِسْـــمِي الأرضَ إلّا ذكرتُها وإلّا وجَـــدْتُ ريحَهـــا في ثِيابِيـــا

(٢) وقال أبو الطيب المتنبي:

ومـــا الدَّهْرُ إلا مِـــنْ رُوَاةِ قَصَائِدِي إذا قُلتُ شِـــعْراً أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُنْشِدَا

(٣) وقال الشاعر:

هَلِ الحُـــبُّ إلا زَفْـــرَةٌ بعـــد زَفْرَةٍ وحَرٌّ على الأحشـــاءِ ليس لـــه بَرْدُ

(٤) وقال أبو زياد الأعرابي يمدح:

لـــه نـــارٌ تُشَـــبُّ عـــلى يَفَـــاعٍ إذا النِّـــيرَانُ أُلْبِسَـــتِ القِنَاعَـــا

ولمْ يَـــك أكثَـــر الفتيـــان مـــالاً ولكـــن كان أرْحَبَهُـــمْ ذِرَاعَـــا

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

بِرَجَـــاء جُـــودِكَ يُطْـــرَدُ الفَقْـــرُ وَبَـــأنْ تُعـــادَى يَنْفَـــدُ العُمْـــرُ

(٦) وقال أحمد شوقي بك:

وإنـــما الأُمَـــمُ الأخلاقُ مـــا بَقِيَتْ فإن هُـــمُ ذَهَبت أخلاقُهُـــمْ ذَهَبوا

التمرين الخامس:

بعض الأمثلة الآتية من قصر الصفة على الموصوف، وبعضها الآخر من قصر الموصوف على الصفة، بَيِّن أَوَّلاً المقصورَ والمقصورَ عليه ونوعَ القصر في كل مثال، ثم غيِّر كلَّ مثالٍ منها حتى يصير إلى النوع الآخر:

(١) قال أبو تمام:

وما العُمْـــرُ بالتَّسْـــويف إلا كَخُلَّةٍ تَسَـــلَّيْتَ عنها حين شَـــطّ مَزَارُها

(٢) وقال أيضاً:

فَـــمَا كُنْتَ إلا السَـــيفَ لاَقَى ضريبَةً فَقَطَّعَهَـــا ثُـــمَّ انثنَـــى فَتَقَطَّعَـــا

(٣) وقال أيضاً:

بَصُرْتَ بالرَّاحةِ الكُــبْرَى فلمْ تَرَهَا تُنَـــالُ إلا عَـــلَى جِسْرٍ مِـــنَ التَّعَبِ

(٤) وقال الشاعر:

وإنَّـــما الــــمَرْءُ بأصْغَرَيْـــهِ كُلُّ امْـــرِيءٍ رَهْـــنٌ بِـــما لَديـــهِ

التمرين السادس:

بَيِّن نوع القصر على التفصيل، مع بيان طريقه، وبيان المقصور والمقصور عليه، في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال إبراهيم بن العباس الصُّوليّ:

لم أبْـــكِ مِـــنْ صَرْف دَهْـــرٍ إلاَّ بكيـــتُ عليـــه

ولا تركـــتُ صديقـــاً إلاَّ رَجَعْـــتُ إلَيـــه

(٢) وقال أيضاً:

إنـــما المـــرءُ صـــورةٌ حـــين تَـــمَّتْ تَنَاهَـــتِ

أنـــا مُـــذْ كنـــتُ في التَّـــصَرُّ فِ لي حـــالُ سَـــاعَتِي

(٣) وقال أبو عُبَادة الوليدُ بن عُبَيْدٍ البحتري يمدح أحمد بن سليمان:

قد تَبَـــدَّأتَ مُنْعِـــماً وكريـــمُ الـــ قَـــومِ مَنْ يَسْـــبِقُ السُّـــؤالَ ابتداؤُه

فامْضِ قُدْمـــاً فما يُرَادُ من السّـــيـــ فِ غَـــداةَ الهَيجَـــاء إلا مَضَـــاؤُهُ

(٤) وقال أبو تمام من رثائه لوَلَدْين لعبد الله بن طاهر ماتا صغيرين:

هَـــلْ تَكْلَفُ الأيْـــدِي بِهَـــزِّ مُهَنّدٍ إلا إذا كان الحســـامَ الفاصِـــلَا

(٥) وقال البحتري:

يُرجِّي الخلودَ مَعْشَرٌ ضَلَّ سعيهم ودُونْ الذي يَرْجُونَ غَوْلُ الغَوَائِلِ
وليس الأماني في البقاء وإن مَضَتْ بها عادةٌ إلا أحاديثَ باطل

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي:

لا تَلْقَ دَهْرَكَ إلا غيرَ مَكْتَرِثٍ ما دامَ يصحبُ فيه روحَك البَدَنُ

(٧) وقال أيضاً يمدح كافوراً الإخشيدي:

تَرَفَّعَ عن عُونِ المكارِمِ قدرُهُ فما يَفْعَلُ الفَعْلَاتِ إلا عَذَاريا

(٨) وقال أيضاً:

وما الخوفُ إلا ما تَخَوَّفَهُ الفَتَى ولا الأَمْنُ إلا ما رآه الفتى أَمْنَا

(٩) وقال أيضاً:

على قَدْرِ أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قَدْر الكرام المكارِمِ

(١٠) وقال أيضاً:

خَلِيلُكَ أنتَ، لا مَنْ قلت خِلِّي وإن كثر التجمّلُ والكلام

(١١) وقال أيضاً:

إنما أنْفسُ الأنيسِ سِبَاعٌ يَتفارَسْنَ جَهْرَةً واغْتِيالَا

(١٢) وقال أيضاً:

ليس إلَّا أبا العشائر خلْقٌ سَادَ هذا الأنام بِاسْتِحْقَاقِ

الإنشاء

تعريف الإنشاء:

اعلم أن الإنشاء قد يُطْلَق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقد يُقال على ما هو فعل المتكلم؛ أعني إلقاءَ مثل هذا الكلام، كما أن الإخبار كذلك، والأظهر أن المراد في هذا الموضع هو الثاني؛ بقرينة تقسيمهم إياه إلى الطلب وغير الطلب، وتقسيمهم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، والمراد بها معانيها المصدرية، لا الكلام المشتمل عليها، بقرينة قولهم في كل نوع: «واللفظ الموضوع له كذا وكذا»؛ لظهور أن لفظ (ليت) مثلاً يستعمل لمعنى التمني، لا لقولنا: ليت زيداً قائم، أو نحوه، فافهم.

ينقسم الإنشاء إلى طلب وغير طلب:

وينقسم الإنشاء إلى قسمين:

الأول: الطلبي.

والثاني: غير الطلبي.

فأما **غير الطلبي** فمثل أفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود، والقَسَم، ورُبَّ، ونحو ذلك[1]. ولا يبحث عن هذه الـمُثلِ ههنا؛ لقلة المباحث البلاغية المتعلقة بها، ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء.

أما **الطلبي** فإنه يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت التكلم؛ إذ يمتنع طلب الحاصل، فإن كان المطلوب بها حاصلاً امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية، ويتولَّد منها بحسب القرائن ما يُناسبُ المقامَ.

---

(١) مثل أفعال التعجب في (ما أحسن عليًا)، وكم الخبرية في نحو: (كم عبيد عندي).

أنواع الطلب، وذكر التمني، وما يفيده من الأدوات:

وأنواع الطلب كثيرة:

منها: التمني، وهو: طَلَبُ حُصُولِ شيءٍ على سَبِيلِ المحبَّةِ، واللفظُ الموضوعُ له: (ليت)، ولا يشترط إمكان المتمنَّى، بخلاف المترجَّى، كقول الشاعر:

ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يوماً فأخْبِرُهُ بما فَعَلَ المَشِيبُ

ولا تقول (لعلَّ الشباب يعود)، لكن إذا كان المتمنَّى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقُّع وطماعية في وقوعه، وإلا صار ترجِّيا.[1]

وقد يُتَمنَّى بـ(**هل**[2])، نحو: (هل لي من شفيع؟) حيث يَعلَم أنه لا شَفيعَ له، لأنه حينئذ يَمتَنعُ حملُه على حقيقة الاستفهام، لحصول الجزم بانتفائه، والنكتة في التمنِّي بـ(هَلْ) والعدول عن (ليت) هي إبراز المتمنَّى لكمال العناية به في صورة الممكنِ الذي لا جَزْمَ بانتفائه.

وقد يُتَمَنَّى بـ(**لو**) نحو: (لو تأتيني فتُحدِّثَني) بالنصب على تقدير: فأن تحدّثني، فإن النصبَ قرينةٌ على أن (لو) ليست على أصلها؛ إذ لا يُنصب المضارع بعدها إلا بإضمار (أن)، و(أنْ) إنما تضمر بعد الأشياء الثمانية، والمناسب منها ههنا هو التمنِّي.

قال «السكاكي»: كأنَّ حروفَ التنديم والتحْضيض، وهي: (هَلَّا وألَّا

---

(١) فإذا صار ترجيا استعملت (لعل) عند التوقع و (عسى) عند الطماعية.

(٢) فإذا استعملت (هل) في التمني كان هذا الاستعمال مجازاً، ويجوز اعتباره استعارة تبعية في الحرف، ويجوز اعتباره مجازاً مرسلاً بمرتبتين بأن تريد مطلق الطلب، ثم الطلب على سبيل المحبة.

بقلب الهاء همزة، ولَوْلَا ولَوْ ما) مأخوذة منهما، أي: كأنها مأخوذة من (هل ولو) اللتين للتمني، حال كونهما مركَّبتين مع (ما) و (لا) المزِيدَتَين، لتضمينهما معنى ليتولَّد منه في الماضي التنديمُ، وفي المضارع التحضيض.

وقولُه: «لتضمينهما» علَّة لقوله: «مركَّبتَينِ». والتضمين: جَعْلُ الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضَمَّنْتُ الكتابَ كذا كذا باباً، إذا جَعَلْتَه متضَمّناً لتلك الأبواب، يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جَعْلُ (هل ولو) متضمِّنتين لمعنى التنديم إذا كان مدخولهما ماضياً، ولمعنى التحضيض إذا كان مدخولهما مضارعاً.

وقوله: «ليتولد» علة لتضمينهما، يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمنِّي ليسَ إفادةَ التمنِّي، بل أن يتولَّد من معنى التمني المتضمنتين هما إياه: في الماضي التنديمُ، وفي المضارع التحضيض.

فمثال التنديم: (هلاّ أكرمت زيداً) أو (لو ما أكرمته) على معنى: ليتك أكرمته، قَصْداً إلى جَعلِهِ[1] نادماً على ترك الإكرام.

ومثال التحضيض: (هلاَّ تقوم) و (لو ما تقوم) على معنى ليتك تقومُ، قَصْداً إلى حَثِّهِ على القيام.

وقوله: «لتضمينهما» مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الأول، و«معنى التمني» مفعوله الثاني، ووقع في بعض النسخ «لتضمنهما» على لفظ التفعُّل، وهو لا

---

(١) المراد أن معنى التمني غير مقصود لذاته؛ بل ليكون مَعبراً تعبر منه إلى التنديم والتحضيض، ولم يجعل تركيب هذه الحروف للدلالة على التنديم والتحضيض مباشرة؛ لأن التنديم متعلق بالماضي والتحضيض متعلق بالمستقبل، فكأنهما مختلفان في أول الأمر، فجعل التمني واسطة ليكون كالجنس للمعنيين.

يوافق معنى كلام «المفتاح»، وإنما ذكر هذا بلفظ (كأن) لعدم القطع بذلك.

وقد يُتَمَنَّى بـ(لعلَّ) فيُعطَى له حُكم «ليت»، وينصب في جوابه المضارع على إضمار أنْ، نحو: (لعلِّي أحُجُّ فأزورَك) بالنصب؛ لبُعد المرجُوِّ عن الحصول، وبهذا يشبه الـمُحَالاتِ والممكناتِ التي لا طَماعية في وقوعها؛ فيتولَّدُ منه التمنِّي.

الاستفهام:

ومن أنواع الطلبِ: الاستفهامُ، وهو: طلبُ حصولِ صورةِ الشيءِ في الذهن، فإن كان ذلك المطلوب وقوع نسبةٍ بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديقُ، وإلا فهو التصوُّر، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، وهل، وما، ومَنْ، وأيّ، وكم، وكيف، وأين، وأنَّى، ومتى، وأيَّان.

فالهمزة لطلب أحدِ شيئَين:

أولهما: التصديقُ، ومعنى التصديق: انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبةٍ تامَّةٍ بين الشيئين، كقولك: (أقام زيدٌ؟) في الجملة الفعلية، و (أزيدٌ قائم؟) في الجملة الاسمية.

وثانيهما: التصوُّر، أي: إدراك غيرِ النسبة، كقولك في طلب تصوُّر المسند إليه: (أَدِبْسٌ في الإناءِ أم عَسَلٌ؟) حال كونك عالماً بحصول شيء في الإناء طالباً لتعيينه، وفي طلب تصوُّر المسند: (أفي الخابية دِبسُكَ أم في الزِّق؟) حال كونِكَ عالماً بكَونِ الدِّبسِ في واحد من الخابية والزقِّ طالباً لتعيين ذلك.

ولما كانت الهمزة تجيء لطلب التصوّر، دون (هَلْ)، لم يقبح في طلب تَصَوّر الفاعل: (أزيد قام؟)، كما قبح (هل زيدٌ قام؟)، ولم يقبح في طلب

تصور المفعول قولك: (أعمراً عرفت؟)، كما قبح (هل عمراً عرفت؟)، وإنما قَبُحَ ذلك في (هل) دون الهمزة؛ لأن التقديم يستَدعِي حصولَ التصديقِ بنفس الفعل، فيكون (هل) لطلب حصول الحاصل. هكذا قالوا، وهذا ظاهر في (أعمراً عرفت؟) لا في (أزيد قام؟ [1])، فليتأمل.

والمسئول عنه بالهمزة هو ما يليها، كالفعل في (أضربْتَ زيداً) إذا كان الشك في نفس الفعل، أعني الضربَ الصادرَ من المخاطب الواقع على زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، فيكون لطلب التصديق، ويحتمل أن يكون لطلب تصوُّر المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعلٌ من المخاطب بزيد، لكن لا تعرف أنه ضَرْبٌ أو إِكرامٌ، وكالفاعل في (أأنت ضَرَبْت؟) إذا كان الشك في الضارب، وكالمفعول في (أزيداً ضربت؟) إذا كان الشك في المضروب، وكذا قياسُ سائر المتعلّقات.

و (هل) لطلب التصديق فحَسْبُ، وتدخل على الجملتين نحو: (هل قام زيد؟) و (هل عمرو قاعد؟) إذا كان المطلوبُ حصولَ التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو.

ولما كانت (هل) إنما تجيء لطلب التصديق امتنع (هل زيد قام أم عمرو)؛ لأن وقوع المفرد ههنا بعد (أم) دليلٌ على أن (أم) متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصلِ الحُكم، و(هل) إنما تكون لطلبِ الحكمِ فقط، ولو قُلتَ: (هل زيد قام؟) بدون (أم عمرو) لقُبْحَ، ولا يمتَنِعُ، لما سيجيء.

---

(١) إنما كان ظاهراً في صورة تقديم المنصوب على الفعل؛ لأن تقديمه يفيد الاختصاص، والغالب أن يكون القصد من تقديمه الاختصاص، فأما تقديم المرفوع فالغالب أنّ تقديمه لا يكون لإفادة الاختصاص.

ولهذا أيضاً قَبُحَ (هل زيداً ضربت) لأن التقديمَ يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون (هل) حينئذ لطلبِ حصولِ الحاصل، وهو محالٌ، وإنما قَبُحَ ولم يَمْتَنِعْ لاحتمال أن يكون (زيداً) مفعولُ فعلٍ محذوفٍ، أو يكون التقديرُ لمجرَّدِ الاهتمام، لا للتخصيص، لكن ذلك خلاف الظاهر.

ولم يقبُح أن تقول: (هل زيداً ضَرَبْتَه؟)، وإنما لم يقبُح هذا المثال ونحوه - مما اتصل فيه الفعلُ بضمير الاسم السابق -؛ لأن الأصل أن يقدّر المفسِّر قبل قولك (زيدا) فيكون تقدير الكلام: هل ضربت زيداً ضربته، فيكون السؤال عن أصلِ ثبوتِ الفعل.

وجعل «السكاكي» قُبح (هل رجُلٌ عَرَفَ؟) لذلك، أي: لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، لما سبق من مذهبه من أن الأصل (عَرَفَ رجلٌ) على أن (رجل) بدل من الضمير في (عَرَفَ) قُدِّم للتخصيص.

ويلزم «السكاكي» على هذا أن لا يقبُح (هل زيد عرف؟)؛ لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، مع أنه قبيحٌ بإجماع النحاة.

هكذا ذكر «الخطيبُ»، وفي ما ذكره من لزوم عدمِ القُبح في (هل زيدٌ عَرَفَ؟) نظرٌ؛ لأن انتفاء سببٍ معيَّنٍ يقتضي القبحَ لا يستلزمُ عدمَ ثبوتِ القُبحِ بالمرَّةِ؛ لجواز أن يكون له سبب آخرٌ.

وعَلَّلَ غيرُ «السكاكي» قُبْحَ (هل رجلٌ عَرَفَ؟) و (هل زيدٌ عَرَفَ؟) بأن (هل) بمعنى (قد) في الأصل، وأصله أَهَلْ، وتركُ الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام، فأُقيمَت هي مقامَ الهمزة، وقد تَطفَّلَتْ عليها في الاستفهام، و (قد) من خواص الأفعال، فكذا ما هي بمعناها، وإنما لم يقبح (هل زيد قائم؟)؛

لأنها إذا لم تَرَ الفعلَ في حيزها ذُهِلَتْ عنه وتسلَّت، بخلاف ما إذا رأته، فإنها حينئذ تتذكّر العهود وتحنُّ إلى الإلف المألوف، فلم ترضَ بتفريقِ الاسم بينهما.

ولما كانت (هل) فرعاً عن الهمزة تقاصرت عنها، فوجب أن تخصِّصَ المضارع بالاستقبال، بحكم الوضع، كما أن السين وسوف يخصِّصان المضارع بالاستقبال، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول: (هل تضرب زيداً وهو أخوك؟)؛ لأن ذلك استفهامُ توبيخٍ، والتوبيخُ إنما يكون على فعلٍ حَصَل في الماضي أو يحصل الآن، ويصح أن تقول: (أتضرب زيداً وهو أخوك؟) قصداً إلى إنكار الفعل الواقعِ في الحال، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك، وإنما لم يَصِحَّ المثال الأول لأن (هل) -كما قلنا- تخصِّصُ المضارع بالاستقبال، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، بخلاف الهمزة؛ فإنها ليست مخصّصة للمضارع بالاستقبال.

وهذا الامتناعُ جارٍ في كلِّ كلام تُوجَد فيه قرينةٌ تدل على أن المرادَ إنكارُ الفعل الواقع في الحال، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك: (أتضرب زيداً وهو أخوك؟) أو لا كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٨]، وكقولك: (أتؤذي أباك؟) و (أتشتُمُ الأميرَ؟)، فلا يصح وقوع (هل) في هذه المواقع.

والمراد بالحال في كلامنا على هذا الموضِع: الوقتُ الذي يحدُثُ فيه الفعلُ كما ظهر، وليس المراد به الحالَ المصطلح عليها في النحو.

ومن العجائب ما وقع لبعضهم[١] في شرح هذا الموضع من أنَّ هذا الامتناعَ بسببِ أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعمالُه فيها.

---

(١) «بعضهم» هو القطب، وذكر ذلك في شرحه على «المفتاح».

ولَعَمري إنَّ هذه فِرْيَةٌ ما فيها مِرْية[١]؛ إذ لم يُنقَل عن أحد من النحاة امتناعُ مثل: (سيجيء زيدٌ راكباً) و (سأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير). كيف وقد قال الله تعالى: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] و ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٍ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ۝٤٢ مُهۡطِعِينَ﴾ [إبراهيم: ٤٢-٤٣]، وفي الحماسة قول الشاعر:

سأغْسِلُ عَنِّي العَارَ بالسَّيفِ جالباً عليَّ قَضَاء الله ما كان جالباً

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى.

وأعجب من هذا أن بعض الناس لما سمع قولَ النحاة: «إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن عَلَم الاستقبال» لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر، على ما سنذكره[٢]، حتى لا يجوز (يأتيني زيد سيركب) أو (لَنْ يركَبَ)، فَهِمَ منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل: (هل تضرب) و (ستضرب) و (لن تضرب) بالحال، وأورد هذا المقالَ دليلاً على ما ادَّعاه، ولم ينظُر في صدر هذا المقال حتى يعرِفَ أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال.

ولأجل كون (هل) مقصورةً على طلبِ التصديق، وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذُكِرَ فيما سبق، وكونها تخصّص المضارع بالاستقبال؛ كان لها مزيد اختصاص بما كونُه زمانياً أظهرُ -و (ما) موصولة، و (كونه) مبتدأ خبره (أظهر) و(زمانياً) خبرُ الكونِ، أي بالشيء الذي زمانيَّتُه أظهر- كالفعل، فإنَّ

(١) الفرية -بالكسر- الكذبة، والمرية: الشك، وفي تسمية ما نقل عن القطب فرية تسامح؛ فإن الإفتراء هو تعمد الكذب، وليس فيما قاله القطب شيء من ذلك.

(٢) سيجيء ذلك في مبحث الحال من بابـ(الفصل والوصل).

الزمان جزءٌ من مفهومه، بخلاف الاسم، فإنَّه إن دلَّ على الزمان كاسم الفاعل فإنما يدل عليه بالالتزام، أما اقتضاء تخصيصها المضارعَ بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر[١]، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأنَّ التصديقَ هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجَّهان إلى المعاني والأحداثِ التي هي مدلولات الأفعال، لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء.

ولأن لـ(هل) مزيدَ اختصاصٍ بالفعل كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ [الأنبياء:٨٠] أدلَّ على طلب الشكر من (فهل تشكرون)، ومن (فهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير؛ لأن (أنتم) فاعل فعل محذوف، وإنما كان الأول أدلَّ لأن إبراز ما سيتجدّد في معرض الثابت المستقرِّ[٢] أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله كما في (هل تشكرون)، وفي (هل أنتم تشكرون)؛ لأن (هل) في (هل تشكرون) وفي (هل أنتم تشكرون) على أصلها، لكونها داخلة على الفعل تحقيقاً في الأول وتقديراً في الثاني، و (فهل أنتم شاكرون) أدلُّ على طلب الشكر من (أفأنتم شاكرون) أيضاً، وإن كان للثبوت باعتبار كونِ الجملةِ اسميَّةً؛ لأن (هل) أدعى للفعل من الهمزة، فتركُ الفعل مع (هل) أدلُّ على كمال العناية بحصول ماسيتجدد، ولأن (هل) أدعى للفعل من الهمزة لا يحسُنُ (هل زيد منطلق؟) إلا من البليغ؛ لأنه الذي يَقْصِدُ

---

(١) لأنها إذا خصصته بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصها به، وإذا كان لها تأثير في المضارع -وهو أخص من مطلق الفعل- صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة.

(٢) «ما يتجدد» هو الفعل الذي لـ(هل) مزيد اختصاص به، و «الثابت المستقر» هو الاسم الذي جعل قالباً للمعنى المراد وهو طلب الشكر؛ إذ وضع هذا المعنى في قالب الجملة الاسمية والمبتدأ فيها اسم والخبر فيها مفرد.

به الدلالة على الثبوت، وإبراز ما سيوجد في معرض الموجود.

ثم اعلم أن (**هل**) **قسمان**: بسيطة، ومركَّبة، فأما البسيطة فهي التي يُطْلَبُ بها وجودُ الشي أو لا وجوده، كقولنا: (هل الحركة موجودة أو لا موجودة؟)، وأما المركَّبة فهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء أو لا وجوده له، كقولنا: (هل الحركة دائمة أو لا دائمة؟)، فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها، وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود، وفي الأولى شيء واحد، فكانت مُركَّبة بالنسبة إلى الأولى، وهي بسيطة بالنسبة إليها.

والباقية من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها لطلبِ التصوُّر فقط، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصوُّر شيء آخر غير الذي يُطْلَب تصوُّره بغيره من الألفاظ.

قيل: فَيُطلب بـ(**ما**) أحد أمرين: **الأول**: شَرْح الاسم، كقولنا: (ما العنقاء؟) طالباً أن يُشْرَحَ هذا الاسم ويُبين مفهومه، فيجاب بإيراد لفظ أشهر[١]، **والثاني**: ماهِيَّةُ المسمى -أي: حقيقَتُه التي هو بها هو- كقولنا: (ما الحركة؟) أي: ما حقيقة مسمى هذا اللفظ؟ فيجاب بإيراد ذاتِيَّاتِه.

وتقع (هل) البسيطة في الترتيب الطبيعي بين (ما) التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية، نعني أنَّ مُقتضى الترتيب الطبيعي أن يُطْلَب أولاً شرحُ الاسم بـ(ما)، ثم يطلب بعد ذلك وجود المفهوم في نفسه، ثم يطلب بعد هذين بيانُ الماهيَّةِ والحقيقة؛ فتقول أولاً: (ما العنقاء؟) طالباً شرحَ هذا الاسم، ثم تقول: (هل هي موجودة؟)، فإذا عرفت أنها موجودة قلت: (ما هي؟) و (ما حقيقتها؟).

---

(١) هذا هو الذي تعرفه في علم المنطق باسم (التعريف اللفظي).

وإنما كان الأمر على هذا الترتيب لأن مَن لا يعرف مفهومَ اللفظ يستحيل منه أن يطلب وجودَ ذلك المفهوم، ومَن لا يعرف أنه موجود يستحيل منه أن يطلب بيانَ حقيقته وماهيّته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهِيَّة له، والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهيَّة التي تُفْهَم من الحد بالتفصيل غيرُ قليلٍ، فإنَّ كلَّ من خُوطب باسمٍ فَهِمَ فهماً ما، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسمُ، إذا كان عالماً باللغة، وأما الحدُّ فلا يقف عليه إلا المرْتَاض بصناعة المنطق، فالموجودات لها حقائق ومفهومات؛ فلها حدود حقيقية واسمية، وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات، فلا حدود لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحدَّ بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يُعْرَفَ أنّ الذات موجودة، حتى إنَّ ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يُبَرهَنُ عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية، ثم إذا بَرْهَنَ عليها وأَثْبَتَ وجودَها صارت تلك الحدود بِعَيْنِها حدوداً حقيقية، وجميعُ ذلك مذكور في كتاب «الشفاء» لابن سينا.

ويطلب بـ(مَن) الأمر الذي يَعرِض لذي العلم فيفيد تشخُّصَه وتعيُّنَه، كقولنا: (مَن في الدار؟) فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخُّصَهُ.

وقال «السكاكي»: يُسأل بـ(ما) عن الجنس أو الوصف، فأما السؤال بها عن الجنس فكما تقول: (ما عندك؟) أي: أيُّ أجناسِ الأشياءِ عِنْدَكَ، وجوابه: (كتابٌ) ونحوه، ويدخل فيه السؤال عن الماهِيَّة والحقيقة، نحو: (ما الكلمة؟) أي: أيُّ أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: (لفظٌ مفردٌ موضوعٌ)، وأما السؤال بها عن الوصف فكما تقول: (ما زيد؟)، وجوابه: (الكريم) ونحوه، ويسأل بـ(مَنْ) عن الجنس من ذوي العِلْم، تقول: (مَنْ جبريل؟) أي: أَبَشَرٌ هو أم مَلَك أم جِنِّي؟ وذلك كما قال فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] أي:

من أي جنس هو؟.

وفيه نظر؛ إذ لا نُسلِّم أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يَصِحُّ في جوابـ(من جبريل؟) أن يقال: (مَلَك) بل جوابه (مَلَك يأتي بالوحي من عند الله وكذا وكذا) مما يفيد تَشَخُّصَهُ.

ويُسأل بـ(أيٍّ) عما يُميِّز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما، وهو مضمونُ ما أضيفَ إليه (أيُّ)، نحو: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] أي: أنحن أم أصحابُ محمد عليه السلام، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقيَّة وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول، ومثل الكون من أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين.

ويسأل بـ(كَمْ) عن العدد، نحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] أي: كم آية آتيناهم: أعشرين أم ثلاثين؟ فـ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾: مميز ﴿كَمْ﴾[1] بزيادة مِنْ، لما وَقَعَ من الفصل بفعلٍ متعدٍّ بين (كم) ومميزها، فـ﴿كَمْ﴾ ههنا للسؤال عن العدد، ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ.

ويسأل بـ(كَيْفَ) عن الحال، نحو: (كيف زيد؟) أي: أصحيح أم سقيم؟.

وبـ(أينَ) عن المكان، نحو: (أين زيد؟) وجوابه: (في البيت) ونحوه.

وبـ(مَتَى) عن الزمان، ماضياً كان الزمانُ أو مستقبلاً، نحو: (متى تحضر)؟ وجوابه: (اليوم) أو (غداً)، ونحو (متى حضرتَ؟) وجوابه: (أمس).

وبـ(أَيَّانَ) عن الزمان المستقبل خاصَّةً، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢] قيل: ويستعمل (أَيَّان) في موضع التفخيم دون غيره،

(١) أما (كم) نفسها فهي في محل نصب مفعول ثان لآتينا، ومفعوله الأول الضمير المتصل.

مثل: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦].

و(أَنَّى) تُستَعْمَلُ تارةً بمعنى (كيف)، ويجب أن يكون بعدها فعلٌ، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي: على أيِّ حال ومِن أيِّ شِقٍّ أردتم، بعد أن يكون المأتيُّ موضعَ الحرثِ، ولم يجيء (أَنَّى زيدٌ) بمعنى كيف هو.

وتُستعمل (أَنَّى) تارة أخرى بمعنى (من أين) نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: من أين لَكِ هذا الرزق الآتي كلَّ يومٍ.

وقولنا: «تُستعمل» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون (أَنَّى) مشتركاً بين المعنيَيْنِ، وأن يكون في أحدِهما حقيقةً وفي الآخرِ مجازاً، ويحتمل أن يكون معناه (أين) إلا أنَّه في الاستعمال يكون مع (مِنْ)، ظاهرةً كما في قوله:

* مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا مِنْ أَنَّى *

أو مقدَّرَة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: من أين، على ما ذكره بعض النحاة.

خروج الاستفهام عن حقيقته:

ثم إنَّ هَذِهِ الكَلِماتِ الاستفهامية كثيراً ما تستعملُ -مجازاً-[1] في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن.

ومما يستعمل فيه الاستفهامُ: الاستبطاءُ، نحو (كم دَعَوْتُكَ؟)[2].

---

(١) هو حينئذ مجاز مرسل.

(٢) فهم «الطيبي» أن الاستبطاء خاص بـ(كم)، وليس هذا الفهم بصحيح، فقد مثّل «الخطيب» في «الإيضاح» للاستبطاء بقوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ومثل له غيره بقولك لغلامك: (هل أنت منطلق) تريد أن تقول له: لقد انطلق الناس فما وقوفك؟.

ومن ذلك: التعجّب، نحو: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ لأنَّه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه، فلمَّا لم يُبصِره في مكانه تعجَّب من حالِ نفسِه في عدم إبصاره إياه، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه، وقولُ صاحب «الكشاف»: «نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال: ما لي لا أراه؟ على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساترٍ أو غير ذلك، ثم لاح له أنه غائب، فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: (أهو غائب؟) كأنه يسأل عن صحة ما لاح له». وهذا الكلام من صاحب «الكشاف» يدل على أن الاستفهام على حقيقته.

ومن ذلك: التنبيهُ على الضلال نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

ومنه: الوعيد، كقولك لمن يسيء الأدب: (أَلَمْ أُؤَدِّب فلاناً) إذا عَلِمَ المخاطَبُ ذلك، وهو أنك أدَّبت فلاناً، فإنه إذا كان عالماً بِذَلك فَهِمَ من هذه العبارة معنى الوعيد والتخويف، ولم يحملها على السؤال.

ومنه: التقرير، أي: حَمْلُ المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه، بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حَمل المخاطب على الإقرار به[١]، كما مرَّ في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة، تقول: (أَضَرَبْتَ زيداً؟) في تقريره بالفعل، وتقول: (أأنت ضربتَ زيداً؟) في تقريره بالفاعل، وتقول: (أزيداً ضربتَ) في تقريره بالمفعول، وعلى هذا القياس، وقد يقال: التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت؛ فيقال: (أضربت زيداً؟) بمعنى أنك ضربته البتَّةَ.

ومنه: الإنكار، بالشرط المذكور في التقرير، أي: بإيلاء المنكَرِ الهمزة،

---

(١) إنما خصصنا الهمزة بالذكر في هذين الموضعين من بين سائر الأدوات لأن غير الهمزة -وإن كان يجيء للتقرير والإنكار- لا تجري فيه هذه التفاصيل، ولا يكثر كثرة الهمزة.

كالفعل في قول امريء القيس:

أيقْتُلُنِــي والــمَشْرَفِيُّ مضاجعي ومســنونَةٌ زُرْقٌ كأنيــاب أغْوَالِ

والفاعلِ في قوله تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف: ٣٢]، والمفعولِ في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام: ١٤] و ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام:٤٠].

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦] أي: الله كاف له؛ لأن إنكار النفي نفيٌ له، ونفيُ النفيِ إثباتٌ، وهذا المعنى مراد من قال: الهمزة فيه للتقرير، أي: لحمل المخاطب على الإقرار بما دَخَله النفي، وهو (الله كافٍ) لا بالنفي، وهو (ليس الله بكاف)، فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم إثباتاً أو نفياً، وعليه قولُه تعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالهمزة فيه للتقرير، أي: بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم، لا بأنه قد قال ذلك، فافهم.

ولإنكار الفعل صورةٌ أخرى، وهي نحو: (أزيداً ضربْتَ أَمْ عمراً) لمن يُرَدِّدُ الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلُّقَه بغيرهما، فإذا أنكرت تعلُّقَه بهما فقد نفيته عن أصله؛ لأنه لا بد له من محل يتعلَّق به.

وقد يرد الإنكار للتوبيخ في الماضي أو في المستقبل، فإن كان في الماضي فمعناه حينئذ: ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان، نحو: (أعَصَيْتَ رَبَّكَ؟) فإن العصيان وقع لكنّه مُنْكَر، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت؛ وإن كان في المستقبل فمعناه حينئذ لا ينبغي أن يحدث ويتحقَّقَ

مضمونُ ما دخلت عليه الهمزة نحو: (أتعصي ربك؟) يعني: لا ينبغي أن يتحقَّق العصيان.

وقد يرد الإنكار للتكذيب في الماضي فيكون بمعنى (لم يكن)، نحو: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الإسراء: ٤٠] أي: لم يفعل ذلك، أو في المستقبل فيكون بمعنى (لا يكون)، نحو: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨] أي: أَنُلْزِمُكُم تلك الهدايةَ أو الحجَّةَ، بمعنى أَنُكْرِهكم على قبولها ونَقْسِركم على الاهتداء والحالُ أنَّكُم لها كارهون، يعني: لا يكون مِنَّا هذا الإلزامُ.

ومما يستعمل فيه الاستفهام: التهكُّم، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ﴾ [هود: ٨٧]، وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يُصَلِّي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: (أصلاتك تأمرك) الـهُزْءَ والسخرية، لا حقيقَة الاستفهام.

ومنه: التحقير، نحو: (مَنْ هذا؟) استحقاراً بشأنه مَعَ أَنَّك تعرِفُه، وخَرَّجُوا عليه قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١]، وقول الشاعر:

ومَــنْ أنتُمُ؟ إنّا نَســينا مَــنَ اْنتُم   وريحُكُمُ مِــنْ أيِّ ريــحِ الأَعاصِرِ

ومنه: التهويل، كقراءة ابن عباس -رضي الله عنه- ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ (مَنْ فِرْعَوْنُ) [الدخان: ٣٠] بلفظِ الاستفهام ورفعِ فرعون على أنه مبتدأ، ومَنْ الاستفهامية خبرُه، أو بالعكس، على اختلاف الرأيين، فإنَّه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههُنا، وهو ظاهر، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشِّدَّةِ والفَظَاعَةِ زادَهُم تهويلاً بقوله «مَنْ فرعونُ» أي: هل تعرفون مَنْ هُوَ

في فَرْط عُتُوِّه وشدَّةِ شكيمته، فما ظنُّكُم بعذابٍ يكون المعذَّبُ به مثله؟ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١] زيادةً لتعريف حالِهِ وتهويلِ عذابِه.

ومنه: الاستبعاد، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الدخان: ١٣] بقرينةِ قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ﴾ [الدخان: ١٣-١٤] أي: كيف يتذكَّرون ويتَّعِظون ويُوفُونَ بما وَعَدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدْخَلُ في وجوب الادِّكارِ من كَشْف الدخان، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذَّكَّروا، وأعرضوا عنه.

الأمر:

ومن أنواع الطلب: الأمرُ، وهو: طلب فعلٍ غيرِ كفٍّ على جهة الاستعلاء.

ولا خلاف بين أحد من العلماء في أن صيغة الأمر وردت في كلام العرب مستعمَلَةً في معانٍ كثيرة، ولكنهم اختلفوا في أيِّ المعاني يكون استعمال الصيغة فيه حقيقة.

والأظهر أن صيغته موضُوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً، أي: على طريق طَلَبِ العُلوِّ وَعَدِّ الآمر نفسه عاليا، سواء أكان عالياً في الحقيقة ونفس الأمر أم لا، لتبادر الفَهْمِ عند سماع الصيغة إلى ذلك المعنى، أعني الطلب استعلاءً، والتبادرُ إلى الذهن من أقوى أَمَاراتِ الحقيقة.

وصيغته: كلُّ ما دلَّ على طلبِ فعلٍ غير كفٍّ على طريق الاستعلاء، سواء أكان الدالُّ اسما، نحو: (رويداً بكرا)، أم فعلاً مضارعاً مقرونا باللام، نحو:

(ليحْضُرْ زيد)، أم كانت فعلا غير مقترن باللام، نحو: (أكرم خالداً).

وقد تستعمل صيغة الأمر لغير طلب الفعلِ استعلاءً.

فمما تستعمل فيه غير ما ذكر: الإباحة، نحو: (جالِس الحسنَ أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما، أو كليهما، وأن لا يجالس أحداً منهما أصلاً.

ومنه: التهديد، أي: التخويف، وهو أعمّ من الإنذار؛ لأنه إبلاغٌ مع التخويف، وفي «الصحاح»: الإنذارُ تخويفٌ مع دعوة، نحو: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]؛ لظهور أنْ ليس المرادُ الأمرَ بكلِّ عملٍ شاؤا.

ومنه: التعجيز، نحو: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، إذ ليس المراد طلبَ إتيانهم بسورة من مثله، لكون الإتيان بسورة من مثله مُحالاً.

والظرف -أعني قوله تعالى: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾- إمّا أن يتعلّق بـ﴿فَأْتُواْ﴾، ويكون الضمير لعبدنا، وإمّا أن يتعلّق بمحذوف صفة لـ(سورة)، ويكون الضمير لما نزَّلنا أو لعبدنا.

فإن قلت: لم لا يجوزُ على الأوّل أن يكون الضميرُ لـ(ما نزَّلنا)؟

قلت: لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلوِّ الطبقة، بشهادة الذوق؛ إذ التعجيز إنما يكون عن المأتيِّ به، فكأنَّ مثلَ القرآن ثابتٌ، لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة، بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة، فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف.

فإن قلت: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتيِّ به منه.

قلنا: احتمالٌ عقليٌّ لا يسبق إلى الفهم، ولا يوجد له مَسَاغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم، فلا اعتداد به، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحتَه.

ومما تستعمل فيه الصيغة: التسخير، نحو: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥].

ومنه: الإهانة، نحو: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] إذ ليس الغرضُ أن يُطْلب منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك.

والفرق بين التسخير والإهانة: أنّ في التسخير يحصُلُ الفعل - أعني صيرورتهم قردة - وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ المقصود قلة المبالاة بهم.

ومنه: التسوية، نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطور: ١٦].

والفرق بين الإباحة والتسوية: أن في الإباحة كأنَّ المخاطَبَ توهَّم أنَّ الفعل محظورٌ عليه، فأذن له في الفعل، مع عدم الحرج في الترك، وفي التسوية كأنّه توهَّم أنَّ أحد الطرفين من الفعل والتَّركِ أنفعُ له راجحٌ بالنسبة إليه، فدفع ذلك وسَوَّى بينهما.

ومما تستعمل فيه الصيغة: التمنِّي، نحو قول امريء القيس:

ألا أيُّها الليــلُ الطويــل ألا انْجَلِي بصُبْحٍ، ومَا الإصباحُ مِنــكَ بِأَمْثَلِ

إذ ليس الغرضُ طلبَ الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه، لكنّه يتمنّى ذلك تخلُّصاً مما عَرَضَ له في الليل من تباريح الجوى، ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له في انجلائها، فلهذا يُحمل على التمنِّي دون الترجِّي.

ومنه: الدعاء: أي الطلب على سبيل التضرع، نحو: (ربِّ اغفر لي).

ومنه: الالتماس، كقولك لمن يساويك رتبة: (افعَل) بدون الاستعلاء والتضرُّعِ.

فإن قيل: أيُّ حاجة إلى قولكم؟ «بدون الاستعلاء»، مع قولكم «لمن

يساويك رتبة».

قلت: قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلوَّ، فيجوز أن يتحقَّق من الـمُسَاوي، بل من الأدنى أيضاً.

قال «السكاكي»: من حقِّ الأمرِ الفَوْرُ؛ لأنه الظاهر من الطلب عند الإنصاف كما في الاستفهام والنداء، ولتبادر الفَهْمِ عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، دون الجمع بين الأمرين وإرادة التراخي، فإن المولى إذا قال لعبده: (قُم)، ثم قال له قبل أن يقوم: (اضطجع حتى المساء) يتبادر الفهم إلى أنه غيَّر الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع، مع تراخي أحدهما.

وفيه نظر؛ لأنّا لا نُسلّم أن الصيغة تفيد ذلك عند خُلُوِّ المقام عن القرائن، وإذا كانت تُفِيده عند القرينة الدالة على هذا المعنى لم يصح أنها موضوعة له.

النهي:

ومن أنواع الطلب: النهيُ، وهو: طلبُ الكَفِّ عن الفعل استعلاء، وله حرف واحد وهو (لا) الجازمة في نحو قولك: (لا تفعَلْ)، وهو كالأمر في الاستعلاء؛ لأنه المتبادر إلى الفهم.

وقد اختلفوا في أن مقتضى النهي هو كَفُّ النفس عن الفعل، وذلك يكون بالاشتغال بأحد أضداده، أو هو ترك الفعل، وهو نفس أن لا تفعل، ومحل استقصاء ذلك علم أصول الفقه، فلا نشتغل به هنا.

وقد تستعمل صيغة النهي في غير طلبِ الكفِّ عن الفعل، أو في غير طلب الترك -على المذهبين اللذين بَيَّنَّاهما-.

ومما تستعمل فيه الصيغة غير ما ذكر: التهديد، كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك: (لا تمتثل أمري).

ومنه: الدعاء والالتماس، وهو ظاهر.

تقدير الشرط بعد الإنشاء:

هذه الأربعة -نعني: التمنّي، الاستفهام، والأمر، والنهي- يجوز تقديرُ الشرطِ بعدها، وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بإن المضمرة مع الشرط.

كقولك في التمنِّي: (ليت لي مالاً أُنفِقُه) -أي: إن أرْزَقه أُنْفِقْهُ-.

وفي الاستفهام: (أين بيتك أَزُرْكَ) -أي: إن تُعَرِّفنيه أَزُرْك -.

وفي الأمر: (أكرمني أكرمك) -أي: إن تُكرمني أُكرمك -.

وفي النهي: (لا تشتمني يكن خيراً لك) -أي: إن لا تشتمني يَكُن خيراً لك-.

وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطَّلبي كون المطلوب مقصوداً لمتكلم: إما لذاته، أو لغيره؛ لتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا معنى الشرط، فإذا ذكرتَ الطلبَ وذكرتَ بعده ما يصلح توقُّفُه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كونُ المطلوبِ مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذلك الشيء ظاهراً، فناسَبَ تقديرُ الشرط.

وأما العَرْضُ[1] كقولك: (ألا تنزلُ عندنا تُصب خيراً) -أي: إن تنزِل تُصِب خيراً- فمولَّدٌ من الاستفهام، وليس شيئاً آخر برأسه؛ لأن الهمزة فيه

(١) هذا الكلام قد جيء به لدفع اعتراض يتوهم مما سبق من الكلام، وحاصله: أن النحاة قد جعلوا الأشياء التي يقدّر حرف الشرط بعدها خمسة أشياء، وقد جعلتها هنا أربعة، فنقصتَ منها العرض.

للاستفهام دخلت على فعلٍ منفيٍّ، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً، وتولَّد عنه بمعونة قرينة الحال عَرْضُ النزول على المخاطب وطلبه منه.

ويجوز تقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينة تدلّ عليه، نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: إن أرادوا أولياء بحقٍّ، فالله هو الولي الذي يجب أن يُتَوَلّى ويُعتَقَدَ أنه الوليُّ والسيد.

وقيل: لا شك أنّ قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ إنكارٌ وتوبيخٌ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء، وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ من غير تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يُعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة.

وفيه نظر، إذ ليس كل ما فيه معنى الشيء يكون حكمُهُ حكمَ ذلك الشيء، والطبعُ المستقيم شاهدُ صدقٍ على صحَّة قولنا: (لا تضرب زيداً فهوأخوك) بالفاء، بخلاف (أتضرِبُ زيداً فهو أخوك) استفهامَ إنكارٍ، فإنه لا يصحُّ إلا بالواو الحاليَّةِ.

النداء:

ومن أنواع الطلب: النداء، وهو طلب الإقبال بحرف نائبٍ مَنَابـ(أدعو) لفظاً أو تقديراً.

وقد تُستعمل صيغةُ النداء في غير طلب الإقبال.

ومما استعملت فيه صيغة النداء غيرَ طلب الإقبال: الإغراءُ، كما في قولك لمن أقبل يتظلَّم: (يا مظلوم) قصداً إلى إغرائه وحثِّه على زيادة التظلُّم وبثِّ

الشكوى؛ لأن الإقبالَ حاصلٌ.

ومنه: الاختصاص، كما في قولهم: (أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجل)، فقولنا: (أيها الرجل) أصله: تخصيصُ المنادي بطلب إقباله عليك، ثم جُعل مجرَّداً عن طلب الإقبال، ونُقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بأيٍّ ووصفِهِ المخاطبَ، بل ما دلَّ عليه ضمير المتكلم، فأيّها: مضموم، والرجل: مرفوع، والمجموع في محل النصب على أنه حال، ولهذا كان معناه: أنا أفعل كذا مختصًّا من بين الرجال.

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة، نحو: (يا لله).

وفي التعجب، نحو: (يا للماء).

وفي التحسُّر والتوجع ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، وما أشبه ذلك.

وقوع الخبر موقع الإنشاء:

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء، ولذلك أربعةُ أسباب:

أولها: قصدُ التفاؤل بلفظ الماضي دلالةً على أنه كأَنَّهُ وَقَعَ، نحو: (وفَّقَكَ الله للتقوى).

وثانيها: إظهارُ الحرص على وقوعه، كما مرَّ في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظُمَت رغبتُهُ في شيء يُكثِر تصوُّره إياه، فربما يخيَّل إليه حاصلاً، نحو: (رزقني الله لقاءك).

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ -كقوله: (رَحِمهُ الله)- يحتمل التفاؤلَ وإظهارَ الحرص؛ وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات.

وثالثها: التأدُّب بالاحتراز عن صورة ما يدلُّ على الاستعلاء، كقول العبدِ المولى: (يَنْظُرُ المولَى إليَّ ساعةً) دون (انظُر)؛ لأنه في صورة الأمر، وإن قُصِد به الدعاء أو الشفاعة.

ورابعها: حمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممن لا يُحِبُّ أن يكذِّبَ الطالب -أي: ينسب إليه الكذب- كقولك لصاحبك الذي لا يُحِب تكذيبك: (تأتيني غداً) مقام (ائتِنِي) تحمِلُهُ بألطَفِ وَجْه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر، لكون كلامك في صورة الخبر.

أحوال الإنشاء كأحوال الخبر غالباً:

واعلم أن الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، نعني أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر، فَلْيَعْتَبِر ذلك الكثيرَ الذي يشارك فيه الإنشاءُ الخبرَ الناظرُ بنور البصيرة في لطائف الكلام، مثلاً: الكلام الإنشائي أيضاً إمّا مؤكّد أو غير مؤكّد، والمسند إليه فيه إما محذوف أو مذكور، إلى غير ذلك، والله سبحانه أعلى وأعلم.

تمرينات

التمرين الأول:

بيِّن ما في الأدوات الآتية من التمنِّي أو الترجِّي، وبيِّن ما استعمل منها على وضعه الأصلي، وما استعمل منها على غير وضعه الأصلي، مع بيان السرّ في ذلك:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢].

ب- ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١].

ج- ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧].

د- ﴿يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧].

هـ- ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣].

و- ﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤٤].

٢- وقال ابن زريق:

عَلَّ الليالي التي أضْنَتْ بفُرْقتنا جِسمي ستجمعُني يوماً وتجمَعُهُ

٣- وقال الشاعر:

لَعَلَّ عتْبَكَ محمودٌ عواقِبُهُ فَرُبما صَحَّتِ الأجسامُ بالعِلَلِ

٤- وقال عمارة اليمني:

ليت الكواكب تَدْنُو لي فأَنْظِمَهَا عُقَودَ مَدْحٍ فما أرْضَى لكم كلمي

٥- وقال شاعر الحماسة قُرَيط بن أنيف أحد بني العنبر:

فَلَيْتَ لي بهمُ قوماً إذا ركبوا شَدُّوا الإغارة فُرساناً وركباناً

٦- وقال الشاعر:

فليت الذي بيني وبينك عامر وبيني وبينَ العالمينَ خرابُ

وليتَك تصفو والحياة مريرة وليتَك ترضى والأنامُ غِضَابُ

٧- وقال جرير:

وَلَّى الشباب حميدةً أيَّامُهُ لو كان ذلك يُشْتَرَى أو يَرْجِع

التمرين الثاني:

بيّن الأدوات التي تفيد التمنِّي أو الترجيِّ في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

ب- ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ج- ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص: ٧٩].

(٢) وقال ذو الرمة:

أمَنزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكما هل الأزمُنُ اللائي مضينَ رواجعُ

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

لحى اللهُ ذي الدنيا مناخاً لراكب فكلُّ بعيد الهمِّ فيها معذَّبُ

ألا ليت شعري هل أقول قصيدةً فلا أشتكي فيها ولا أتَعَتَّبُ

(٤) وقال أيضاً يرثي أخت سيف الدولة:

فليت طالعةَ الشَّمْسَينِ غائبَةٌ وليت غائِبةَ الشمسين لم تَغِبِ

(٥) وقال أيضاً:

فَلَيْتَ هَوَى الأحبَّةِ كان عَدْلا فَحَمَّل كلَّ قلبٍ ما أطاقا

(٦) وقال مهلهل بن ربيعة:

فَلَوْ نُشِرَ المقابرُ عن كُليب فَيُخْبَرَ بالذنائب أيُّ زِيرِ

(٧) وقال الشاعر:

فليتك إذ لم تَرْعَ حَقَّ أُبُوَّتي فَعَلْتَ كما الجار المجاور يَفْعَلُ

(٨) وقال عروة بن حزام العذري:

فيا ليت كلّ اثنين بينهما هَوىً من الناس والأنعام يلتقيان

فيقضي حبيبٌ من حبيبٍ لُبَانَةً ويرعاهما ربِّي فلا يُرَيانِ

(٩) وقال الشاعر:

ليت الملوك على الأقدار مُعْطِيةٌ فلم يكن لدَنيءٍ عندهم طَمَعُ

(١٠) وقال صريع الغواني:

واهاً لأيّام الصِّبا وزمانه لو كان أسعَفَ بالمُقَامِ قليلا

التمرين الثالث:

ماذا يرادُ بالاستفهام في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨].

ب- ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

ج- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

د- ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢].

هـ- ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧].

و- ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦].

ز- ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

ح- ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

ط- ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

ي- ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٩].

ك- ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦].

ل- ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر: ٢٤].

م- ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ١ - ٣].

(٢) وقال أبو العتاهية:

تذكَّرْ أمينَ الله حقِّي وحُرْمَتي ... وما كُنْتَ تُولِيني لعلَّك تذكُرُ

فَمنْ لِيَ بالعينِ التي كُنتَ مَرَّةً ... إليَّ بها في سالف العصر تنظُرُ

(٣) وقال أبو تمام:

أَأُلْبِسُ هُجْرَ القَوْلِ من لو هجوتُهُ ... إذاً لَهجَاني عنه مَعْرُوفُهُ عندي

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

يَفْنَى الكلام ولا يحيطُ بفضلِكُم أيُحِيطُ ما يفنى بما لا يَنْفدُ

(٥) وقال أيضاً:

ومالَكَ تُعنَى بالأسِنّةِ والقَنَا وجَدُّك طَعَّانٌ بغير سِنَانِ

(٦) وقال أيضاً:

وما انتفاعُ أخي الدنيا بناظِرِهِ إذا اسْتَوتْ عندَه الأنوارُ والظُّلَمُ

التمرين الرابع:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية أداة الاستفهام، والمعنى الذي يراد منها:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ب- ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦].

ج- ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠].

د- ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

هـ- ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤].

و- ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان:٧].

ز- ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

ح- ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

ط- ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

ي- ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(٢) وقال جرير:

أَلَسْتُم خيرَ من ركِبَ المطايا وأندى العالمين بُطُون راح

(٣) وقال امرؤ القيس:

أيقتلني والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ

(٤) وقال أبو ذؤيب الهذلي:

أمِنَ المَنُونِ ورَيْبِه تَتَوجَّعُ والدَّهْر ليس بِمُعْتِبٍ من يَفْجعُ

(٥) وقال الفرزدق:

كم عَمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

(٦) وقال الشاعر:

ولست أُبالِي بعْدَ فَقْدِيَ مالكا أموْتِيَ نَاءٍ أم هو الآن واقِعُ

(٧) وقال البحتري:

إذَا مَحَاسِنيَ اللائي أتِيهُ بها عُدَّت ذُنُوباً، فقل لي كيف أعتذِرُ؟

التمرين الخامس:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية صيغة الأمر، والمعنى المراد منها:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢].

ب- ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ج- ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

د- ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

هـ- ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ﴾ [الملك: ١٣].

و- ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩].

ز- ﴿ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

ح- ﴿ فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ [الملك: ١٥].

ط- ﴿ قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

ي- ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١].

(٢) وقال عليه الصلاة والسلام:

«إذا لم تَسْتَحْ، فاصنع ما شئت».

(٣) وقال الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلِهم　　إذا جمعَتْنا يا جريرُ المجامِعُ

(٤) وقال أبو العلاء المعري:

سِرْ إن اسطَعتَ في الهواء رُوَيداً　　لا اختيالا على رفاتِ العباد

(٥) وقال امرؤ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ　　بِسِقْطِ اللوَى بين الدّخول فَحَومَلِ

(٦) وقال أيضاً:

ألا أيها الليل الطويلُ ألا انجلي　　بصُبْحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

(٧) وقال حاتم:

أرِيني جَوَاداً مات هُزْلاً لَعَلَّني　　أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلا مُخَلَّدا

(٨) وقال قَطَرِيُّ بن الفجاءة:

فَصَبْراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بِمُسْتَطَاعِ

(٩) وقال أبو العلاء المعري:

فيا موت زُرْ إن الحياة رخيصةٌ ويا نفس جِدِّي إنَّ دهرك هازِلُ

التمرين السادس:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية صيغة الأمر، والمعنى المراد منها:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

ب- ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

ج- ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝٢٥ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٦].

د- ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [النمل: ١٩].

هـ- ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا».

ب- «اتّق المحارم، تكُن أعبَدَ الناس».

ج- «لاعِبْ ولَدَكَ سبعاً، ثم أدِّبه سبعاً».

(٣) وقال أبو العلاء المعري:

أرى العَنْقَاءَ تكبر أن تُصَادا فَعَانِدْ مَنْ تطيق له عنادا

(٤) وقال أبو نُواس:

فَامْضِ لا تمنُنْ عليَّ يَداً ... مَنُّكَ المعروفَ من كَدَرِهْ

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

أقِلَّ اشْتِيَاقاً أيها القلبُ رُبّمَا ... رأيتك تُصْفِي الوُدَّ مَنْ ليس جازيا

(٦) وقال أبو العلاء المعري:

أبَنَاتِ الهديلِ أسْعِدَن أو عِدْ ... نَ قليلَ العزاءِ بالإسعادِ

(٧) وقال عنترة بن شداد العبسي:

يا دار عَبْلَةَ بالجَواء تَكلَّمي ... وعِمِي صباحاً دارَ عَبْلَةَ واسلمي

(٨) وقال أبو العتاهية:

واخفض جَنَاحَكَ إن مُنِحْتَ إمارةً ... وارْغَبْ بنفسِك عن رَدَى اللَّذَّاتِ

(٩) وقال بشار بن برد:

فَعِشْ واحداً أوْ صِلْ أخاكَ فإنَّه ... مُقَارِفُ ذنبٍ مرَّةً ومُجَانِبُهُ

التمرين السابع:

بيِّن في كل مثال من الأمثلة الآتية صيغة النهي، والمعنى المراد منها:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ب- ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف: ٥٦].

ج- ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النور: ٢٢].

د- ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٦].

هـ- ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران: ١١٨].

و- ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ز- ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

ح- ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ ﴾ [طه: ١٣١].

ط- ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١].

ي- ﴿ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٣].

(٢) وقال محمد حافظ إبراهيم:

لا تيأسوا أن تستَرِدُّوا مجدكم ... فلرُبَّ مَغْلوبٍ هَوَى ثم ارْتَقَى

(٣) وقال أبو الأسود الدؤلي:

لا تنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثلَه ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

(٤) وقال أبو نواس:

يا ناقُ لا تسأمي أو تَبْلُغي مَلِكا ... تقبيلُ راحته والركن سِيَّانِ

متى تَحُطِّي إليه الرحلَ سالمةً ... تستجمعي الخَلْقَ في تمثال إنسانِ

(٥) وقال أبو العلاء المعري:

لا تحلفَنّ على صدق ولا كذب ... فما يُفِيدُك إلا المأثَمَ الحَلِفُ

(٦) وقال أيضاً:

ولا تجلس إلى أهل الدَّنَايا ... فإن خلائق السفهاء تُعْدِي

(٧) وقال الطغرائي:

لا تطمَحَــنَّ إلى المراتــب قبل أن تتكامــل الأدواتُ والأســبابُ

(٨) وقال العَزِّيُّ:

ولا تُثْقِــلَا جِيــدي بِمِنَّــةِ جاهِلٍ أروح بهــا مثــلَ الحَمامِ مُطَوَّقَا

(٩) وقال المتنبي:

لا تحســب المجــد تمراً أنــت آكلُهُ لن تبلُــغَ المجد حتــى تَلْعَقَ الصبرا

التمرين الثامن:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية المعنى المراد من النِّداء:

(١) قال الله تعالى:

حكاية عن فرعون وقد دعاه موسى عليه السلام إلى الإيمان بالله: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

(٢) وقال سَوَّار بن الـمُضَرَّب:

يا أيهــا القلب هل تَنهَــاك موعظةٌ أو يُحْدِثَــنْ لَكَ طولُ الدهر نســيانا

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

يا صائِدَ الجَحْفَلِ المرهــوبِ جانبُه إنَّ الليــوثَ تَصيدُ النــاسَ أُحْدَانَا

(٤) وقال الأحوص:

يــا دار عاتكــة التــي أتغــزَّلُ حَذَرَ العِــدَى وبِكِ الفــؤادُ مُوكَّلُ

إني لأَمْنَحُــك الصــدود، وإننــي قَسَــماً إليك مــع الصــدود لأَمْيَلُ

(٥) وقال المهلهل بن ربيعة:

دَعَوْتُـــكَ يـــا كليبُ فلـــم تُجبني وكيـــف يجيبنـــي البلَـــدُ القَفَـــارُ

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي:

يا أعـــدَلَ النـــاس إلا في مُعاملتي فيكَ الخِصـــام وأنت الخصمُ والحَكَمُ

أُعيذهـــا نَظَـــراتٍ منـــكَ صادقَةً أن تحسبَ الشَّحمَ فيمن شحمُهُ وَرَمُ

(٧) وقال الشاعر:

أعَـــدَّاءُ ما للعيـــش بعـــدك لذَّةٌ ولا لخليـــلٍ بَهْجَـــةٌ بخليـــل

(٨) وقال أبو العتاهية:

أيـــا مـــن يؤمِّـــلُ طـــولَ الحياة وطـــولُ الحيـــاة عليـــه خَطَـــر

إذا مـــا كـــبرت وبَـــانَ الشـــبابُ فلا خـــيرَ في العيـــش بعـــدَ الكِبَر

(٩) وقال حارثة بن بدر يرثي زياداً ابن أبيه:

أبـــا المغـــيرةِ، والدنيـــا مُفجّعـــةٌ وإنَّ مـــن غَـــرَّتِ الدنيـــا لمغرورُ

(١٠) وقال أبو العلاء المعري:

فواعجباً كم يَدَّعِـــي الفَضْلَ ناقصٌ وواأســـفاً كم يُظْهِرُ النَّقصَ فاضلُ

والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على خِيرته من خلقه أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن سلك طريقه من المؤمنين، وعلى زوجاته الطاهرات أمهات المؤمنين.

❁ ❁ ❁

فهرس الجزء الثاني

الموضوع صفحة

❁ ❁ ❁

قد تمَّ الجزء الثاني من شرح العلامة سعد الدين التفتازاني المسمى (مختصر المعاني) بعد تنقيحه وتهذيبه وتيسير عباراته للفهم القريب وإضافة تمرينات وتطبيقات تُعين على إيضاحه، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه وأزكى تحياته على خيرته من خلقه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان.